March 2010

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

لجنـــة البرنامج

الدورة الثالثة بعد المائة

روما، 12–16 أبريل/نيسان 2010

تقييم دور المنظمة وأعمالها المتعلقة بالمياه

بيان المحتويات

الصفحات

ملخص تنفيذي	4
معلومات عن التقييم	*4*
نظرة عامة على أعمال المنظمة المتعلقة بالمياه: المسؤوليات، والتنظيم، والميزانية	*6*
دور المنظمة المتعلق بالمياه	*7*
تقييم أعمال المنظمة المتعلقة بالمياه	*8*
المعلومات والمعرفة وتنمية القدرات	*13*
مراعاة المساواة بين الجنسين والاندماج الاجتماعي	*14*
الشراكات والتحالفات	*15*
طرائق العمل التنفيذي للمنظمة المتعلق بالمياه	*15*
"المياه في المنظمة": الموارد والشكل التنظيمي	*16*
الاستنتاجات والتوصيات	*17*
التوصيات الأساسية	19
الملحق 1: الاختصاصات	27
الملحق 2: تقرير فريق الخبراء عن تقييم دور المنظمة وأعمالها المتعلقة بالمياه	59

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ.
ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها.
ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: http://www.fao.org/

K7297/A

شكر

يعرب فريق تقييم دور المنظمة وأعمالها المتعلقة بالعملية المطولة في مجال المياه عن امتنانه العميق للأشخاص العديدين الذين أتاحوا وقتهم للمناقشة والإجابة على الأسئلة المطولة.

وقد استفاد الفريق بشكل خاص على نطاق واسع من المعلومات السخية التي قدمها موظفو المقر الرئيسي للمنظمة، والمكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية، وحكومات الصين، ومصر، وغانا، وملاوي، ومالي، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وتايلند، وتركيا، والشركاء في التنمية، وأفراد المجتمعات المحلية في هذه البلدان، وكذلك المنظمات الموجودة في البلدان الأعضاء بالمنظمة والذين أجابوا على أسئلة الاستبيان.

وأخيرا، يعرب الفريق عن امتنانه للسيدة Antonella Apuzzo di Portanova في دائرة التقييم بالمنظمة، على دعمها للفريق بالمساعدة الإدارية، وبالصبر والروح المرحة.

تشكيل فريق التقييم وفريق الخبراء

فريق التقييم

- الدكتور Andrew Bullock، خبير تنمية المياه، رئيس الفريق (المملكة المتحدة)
- الدكتور Donald Baird، خبير نوعية المياه والبيئة (المملكة المتحدة)
- السيد Bart Dominicus، خبير الغابات ومستجمعات المياه (هولندا)
- السيدة Marna de Lange، مهندسة ري وخبيرة تنمية القدرات (جنوب أفريقيا)
- السيدة Vasudha Pangare، خبيرة المساواة بين الجنسين والتنمية الاجتماعية (الهند)
- الدكتور Chris Perry، خبير اقتصاديات المياه (المملكة المتحدة)
- الدكتور Aidan Senzanje، مهندس ري وأخصائي زراعي (زمبابوي)
- الدكتور Saskia van Oosterhout ، خبير زراعي (جنوب أفريقيا)

مكتب التقييم بالمنظمة

- السيدة Tullia Aiazzi، مديرة التقييم (إيطاليا)
- السيدة Carlotta de Vivanco، مساعدة بحوث التقييم (ألمانيا)

فريق الخبراء

- السيد Amadou Allahoury Diallo، الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (نيباد)*
- السيد William Cosgrove، خبير استشاري مستقل
- الدكتور Pay Drechsel، المعهد الدولي لإدارة المياه**
- الدكتور Mats Eriksson، المركز الدولي للتنمية المتكاملة للجبال**
- السيدة Esther de Jong، التحالف الجنساني والمياه
- السيد Henrik Larsen، فريق منظمة DHI للبحوث والخدمات الاستشارية/ برنامج الأمم المتحدة للبيئة**
- البروفيسور Jan Lundqvist، معهد استكهولم الدولي للمياه
- Audrey Nepveu de Villemarceau، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
- الدكتور Ti Le-Huu، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ*

** حضر الاجتماع الأول لفريق الخبراء*

*** ساهم في الاجتماع الثالث لفريق الخبراء عن طريق تعليقات مكتوبة والتحاور عن بُعد*

ملخص تنفيذي

معلومات عن التقييم

1 – ناقشت الأجهزة الرئاسية للمنظمة على امتداد العقد الماضي بصورة متكررة المسائل المتعلقة بالمياه في الزراعة، نظرا لأهميتها البالغة. وكان التقييم الخارجي المستقل للمنظمة قد انتهى إلى أن وضع المنظمة ضعيف في قطاع المياه. وبناء على ذلك، أقرت لجنة البرنامج في دورتها المائة في أكتوبر/تشرين الأول 2008، من بين الموضوعات المقترحة للبدء بها عام 2009، تقييم *"أعمال المنظمة المتعلقة بالمياه، حيث إن ذلك كان من بين الموضوعات التي خضعت لنقاش واسع في لجنة البرنامج المعنية بالتقييم الخارجي المستقل"*.

2 – وقد أجري التقييم في الفترة ما بين مارس/آذار و ديسمبر/كانون الأول 2009. وأشرف على هذه العملية مكتب التقييم التابع للمنظمة وكان فريق التقييم مكونا من خبراء في مختلف المجالات المراد تقييمها. وستناقش لجنة البرنامج تقرير التقييم ورد إدارة المنظمة عليه في دورتها الثالثة بعد المائة في أبريل/نيسان 2010. وستتاح جميع الوثائق على الموقع الشبكي لمكتب التقييم.

3 – وحددت اختصاصات التقييم غرضه على النحو التالي: *"سيكون التقييم تطلعيا: فغرضه الرئيسي هو تزويد البلدان الأعضاء في المنظمة والأمانة بتوصيات قائمة على الأدلة والدروس عن دور المنظمة في المستقبل ونطاق أعمالها المتعلقة بالمياه. وسيوفر التقييم أيضا المساءلة للبلدان الأعضاء في المنظمة وللأمانة عن أداء المنظمة وميزاتها النسبية في مجال العمل هذا"*.

4 – وقد عُرّف دور المنظمة وأعمالها المتعلقة بالمياه بأنه *"جميع الأنشطة التي تقوم بها المنظمة لحفظ الموارد المائية وتنميتها واستخدامها المستدام من أجل الزراعة، بما في ذلك الاستجابة لتحديات البيئة العالمية التي تؤثر على الأغذية والزراعة"*. وتم تقييم جميع الأنشطة ذات الصلة في الفترة 2004– 2009/2008.

5 – وقامت منهجية التقييم على العناصر التالية:

- التشاور الموسع مع أصحاب المصلحة الداخليين للمنظمة وطوال العملية، بما في ذلك الاختصاصات ومشروع التقرير النهائي، ومع عملاء المنظمة، وشركائها، والجهات المانحة، والمستخدمين النهائيين لخدمات المنظمة ومنتجاتها؛
- وتقييم الأدلة التي جُمعت على ضوء معايير التقييم الخاصة بلجنة المعونة الدولية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بالإضافة إلى مراعاة المساواة بين الجنسين والإندماج الاجتماعي والاستدامة البيئية؛

- واستخدام طائفة من الأدوات التقديرية والنوعية: المقابلات مع أصحاب المصلحة المتعاملين مع المنظمة في الداخل والخارج والشركاء، في مكاتب المنظمة وفي البلدان الأعضاء والمنظمات الدولية؛ والاستقصاءات الاستبيانية؛ وتحليل وثائق المشروع؛ واستعراض تقارير التقييم الذاتي والتقييم المستقل؛ والتقييم المباشر للنواتج المعيارية؛ وملاحظة العمل الميداني؛
- وتثليث المعلومات والأدلة المجمعة؛
- والامتثال لقواعد ومعايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم.

6 – وكانت البلدان التي تمت زيارتها توازن بين التمثيل الإقليمي، وفعالية التكلفة، والموارد المتاحة. وتضمنت معايير الاختيار: (1) الحجم الكلي لأعمال المنظمة المتعلقة بالمياه؛ (2) وتنوع الأعمال، مع إعطاء الأولوية للبلدان التي نشطت فيها وحدات المنظمة المختلفة؛ (3) والبلدان التي تحتاج إلى تقييمات إلزامية لمشروعات جارية أو مكتملة، بما في ذلك برنامج التعاون التقني؛ (4) والبلدان التي تستضيف مكتبا إقليميا أو إقليميا فرعيا للمنظمة، بما يسمح بالتفاعل مع الموظفين الميدانيين للمنظمة؛ (5) وشروط الأمن.

7 – والبلدان التي تمت زيارتها هي: الصين، ومصر، وغانا، وملاوي، ومالي، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وتايلند، وتركيا. وقد اختيرت أفغانستان في بادئ الأمر ولكن مستوى انعدام الأمن الذي سبق الانتخابات أدى إلى اتخاذ قرار بإلغاء البعثة. وأجريت مقابلات أيضا مع مسؤولي الأراضي والمياه في المكتب الإقليمي الفرعي لأفريقيا الجنوبية وفي المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

8 – وقام فريق من الخبراء الخارجيين، مكون من ممثلي المنظمات الدولية وخبراء مستقلين، بدعم عملية التقييم عن طريق عقد ثلاثة اجتماعات لتقديم المشورة بشأن الاختصاصات ومشروع التقرير الأولي والنهائي. ويرد التقرير النهائي لفريق الخبراء في الملحق 3 لتقرير التقييم النهائي الحالي، الذي يتضمن بعض مقترحات الفريق.

9 – ونظرا لاتساع نطاق العمل الخاضع للتقييم وطول وتشابك تقرير التقييم، فإن هذا الملخص التنفيذي يهدف إلى تعريف القارئ الذي ليس لديه متسع من الوقت بالنتائج والاستنتاجات فقط لكل مجال تم تحليله، كما يهدف إلى ربط هذه النتائج والاستنتاجات بالتوصيات التي تمت صياغتها والبالغ عددها 35 توصية. وعلى الرغم من الإنجازات والنتائج الطيبة، فإن نقاط الضعف في الأداء التي تم تحديدها أدت بفريق التقييم إلى تشجيع المنظمة على الأخذ بالتزام متجدد تجاه المياه في الزراعة من أجل الأمن الغذائي للفقراء وإيجاد ترابط أقوى على نطاق المنظمة. وسيتطلب وضع أعمال المنظمة المتعلقة بالمياه على الطريق الصحيح تعزيز الموارد البشرية المستنفدة، والبحث عن طرق جديدة للعمل داخل العمل، وكذلك مع البلدان الأعضاء والشركاء.

10 – وأخيرا، طلبت الاختصاصات من التقييم وضع أولويات لأعمال المنظمة المتعلقة بالمياه في المستقبل. وقرر الفريق، بناء على تحليل الأدلة المتاحة والتحديات الحالية والقادمة، توضيح مجالات العمل التي تتميز فيها المنظمة

بالفعالية وتحقق نواتج عالية الجودة، والتي تتطلب موارد مستمرة أو إضافية، والمجالات التي لا يوجد فيها للمنظمة حاليا ميزة نسبية. وبناء على هذا التقرير، يمكن لأعضاء المنظمة، بما في ذلك البلدان المستفيدة والمانحة، مناقشة أولوياتها الإقليمية والإقليمية الفرعية في مجالي المياه والزراعة، والاتفاق مع الأمانة بشأنهما، وكذلك الموارد التي تتاح لتلبية هذه الاحتياجات.

نظرة عامة على أعمال المنظمة المتعلقة بالمياه: المسؤوليات، والتنظيم، والميزانية

11 – ترتكز أعمال المنظمة المتعلقة بالمياه على وحدة تنمية المياه وإدارتها التي تشكل جزءًا من شعبة الأراضي والمياه في إدارة الموارد الطبيعية بالمنظمة. وبالإضافة إلى هذا تشكل "المياه" جانبا هاما من أعمال العديد من الوحدات الأخرى في المنظمة، وهي على وجه التحديد: وحدة سياسات الثروة الحيوانية؛ ودائرة جودة ومواصفات الأغذية؛ ودائرة وقاية النباتات؛ ووحدة القضايا الجنسانية والتكافؤ والعمالة في المناطق الريفية؛ وشعبة إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية؛ وشعبة إدارة الغابات؛ ودائرة قوانين التنمية؛ وشعبة البيئة وتغير المناخ والطاقة الحيوية؛ وشعبة عمليات الطوارئ وإعادة التأهيل؛ وشعبة مركز الاستثمار؛ ودائرة إدارة وتنسيق البرنامج الخاص للأمن الغذائي. ويشير التقرير إلى برنامج "المياه في المنظمة" عند مناقشة الأعمال والمقترحات والتوصيات المتعلقة بأكثر من وحدة واحدة.

12 – وقد تراوحت موارد ميزانية البرنامج العادي لوحدة تنمية المياه وإدارتها ما بين 6.5 مليون دولار أمريكي في الفترة المالية 2004–2005 و 7.9 مليون دولار أمريكي في الفترة المالية 2008–2009 بالقيمة الاسمية. وكانت هذه الأرقام تمثل 0.84 في المائة في المتوسط من الاعتمادات الصافية لبرنامج العمل والميزانية. وقد عانت الوحدة من التخفيضات مثل بقية وحدات المنظمة.

13 – وكانت الموارد الخارجة عن الميزانية المخصصة للأعمال المتعلقة بالمياه في حدود 460 مليون دولار، وهو ما يمثل 20 في المائة من مجموع الأموال الخارجة عن الميزانية والتي تلقتها المنظمة في الفترة قيد التقييم. وكان 67 في المائة من هذه الأموال لمشروعات التعاون التقني و 33 في المائة لمبادرات الطوارئ وإعادة التأهيل. وعموما، تم تمويل 238 مبادرة – 190 للتعاون التقني و 48 في إطار مظلة الطوارئ.

14 – ولا تسمح البيانات المتاحة بإجراء تحليل موضوعي لكفاءة الأعمال الممولة عن طريق البرنامج العادي. ومع ذلك، تبين الأدلة التي جمعت أن القرارات الاستراتيجية التي اتخذت في وحدة تنمية المياه وإدارتها بتركيز الاهتمام والموارد على تفويضها العالمي وعلى النواتج المعيارية، إلى جانب التخفيضات في موارد الميزانية بالإضافة إلى نحو 11 مناسبة رئيسية غير مخططة، كانت لها عواقب خطيرة بالنسبة لنطاق وجودة وموقوتية الخدمات التي قدمتها المنظمة لبلدانها الأعضاء. وقد وضع اقتراح من أجل التخصيص الأكثر شفافية للمهام والموارد.

دور المنظمة المتعلق بالمياه

15 – تشمل الأهداف العالمية للمنظمة تخفيض الجوع وانعدام الأمن الغذائي، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، وهي ترتبط ارتباطا وثيقا بالهدفين 1 و7 على الترتيب من الأهداف الإنمائية للألفية. والتزام المنظمة بالمساواة بين الجنسين يجعل من الهدف 3 أحد أهدافها الهامة. ووجد التقييم أن أعمال المنظمة المتعلقة بالمياه على المستوى العالمي منذ عام 2004 كانت وثيقة الصلة بالأهداف العالمية للمنظمة والأهداف الإنمائية للألفية، وإن كانت محدودة في حالة الهدف 3 من الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى المستوى القطري، كانت فعالية مساهمة برنامج مجال "المياه" في الهدف العالمي1 للمنظمة والهدف 1 من الأهداف الإنمائية للألفية محدودة بسبب القيود المفروضة على الموارد وعدم وجود إطار للتدخل يتجاوز أهداف الاكتفاء الذاتي في الأغذية الأسرية. كما أن فعالية المساهمة على المستوى القطري كانت متباينة بالنسبة للهدفين 3، المساواة بين الجنسين و 7 من الأهداف الإنمائية للألفية. وتهدف التوصية 1 إلى تعزيز مساهمة التوليفة الفريدة لخبرة المنظمة في المياه وموارد الأراضي من أجل تحسين الأمن الغذائي للفقراء والمستضعفين.

16 – ويوجد للمنظمة دور محدد بوضوح في مجالي المياه والزراعة والقضايا ذات الصلة والمهمة على المستوى العالمي. وتعد المنظمة مشاركا رئيسيا في المنتديات الدولية مثل المنتدى العالمي للمياه ومؤتمرات دولية أخرى، وتولت في السنوات الثلاث الأخيرة رئاسة لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، وتحتفظ بمجموعة متنوعة من قواعد البيانات العالمية، أهمها النظام العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة (أكواستات)، والتي تحظى بالاعتراف على أنها المصادر الأولية للبيانات اللازمة للتحليلات المتعلقة بالمياه. وساهمت المنظمة في إثارة موضوع الزراعة في النقاش الدولي بشأن المياه، كما يتضح من ظهورها في المناسبات الدولية وهيئات التنسيق في السنوات الأخيرة.

17 – وتواصل المنظمة دورها كأحد المناصرين الرئيسيين للأمن الغذائي والسياسات الزراعية بشكل عام. ويزداد الطلب على خدمات المنظمة في قطاع المياه، إذ تعتبر المنظمة مصدرا معترفا به ويعول عليه في المعلومات والمشورة التقنية والدعم. ونوعية المشورة والتدخلات التي تقدمها المنظمة جيدة في أغلب الأحيان، ولكن هذا لا يسير على نمط موحد، ويبدو من الضروري وضع "نهج للمنظمة" يكون متسقا تجاه قضايا المياه. وفي هذا السياق، أصبحت ندرة المياه اللازمة لإنتاج الأغذية الدافع الرئيسي للعمل المعياري الذي تقوم به وحدة تنمية المياه وإدارتها وستدرج بصورة كاملة في مجال التركيز المؤثر عن ندرة المياه والأراضي اعتبارا من عام 2010 وما بعده.

18 – ويعد الجانب الأكبر من أعمال المنظمة في قطاع المياه ذا طابع فريد ويحظى بالاعتراف على هذا النحو، وتعتبر مساهمة المنظمة في المعرفة العالمية والتنمية عنصرا إيجابيا. ففي الفترة ما بين عام 2004، وعامي 2008–2009، أسفر برنامج "المياه في المنظمة" عن أكثر من 200 منتج معياري. وتم تقييم معظمها على أنها ما بين مرضية إلى جيدة بالنسبة للنوعية التقنية، ومرضية بالنسبة لصلتها الوثيقة بالسياسات والأمن الغذائي، وكانت معروضة ومكتوبة بصورة جيدة.

19 – وتعتبر العضوية في المنظمة متنوعة ومعقدة من حيث الاحتياجات والتوقعات. وقد أثبت قطاع المياه بشكل خاص أنه سريع التأثر بسبب تعقده، نظرا لأن "المياه" تتقاطع مع قطاعات ووزارات أخرى، من بينها الزراعة، وموارد المياه، والري، والطاقة، والبيئة، وإدارة الغابات ومستجمعات المياه، والصحة، والبلديات. أما مساهمة برنامج "المياه في المنظمة" على المستوى القطري، وهي في حد ذاتها أقل اتساقا وترابطا، فلم تساعد على تحقيق المزيد من التواؤم: وتطالب التوصية 2 بمشاركة منهجية مع جميع الوزارات ذات الصلة على المستوى القطري.

20 – وينبغي للمنظمة في المستقبل أن تفسح مجالا أكبر للمياه في مناسباتها العالمية الخاصة، وأن تستجيب للإشارات الواردة من البلدان المعنية بندرة المياه، وتدرج المياه في الاستجابات لتحديات معينة من قبيل تغير المناخ وأزمة أسعار الأغذية، وتخصص مواردها لدعم رسائلها القوية التي تناصر الأمن الغذائي.

21 – وقد أعلن التقييم الخارجي المستقل في عام 2007 أن المنظمة "ليست لديها ميزة نسبية في مجال المياه". وقد انتهى هذا التقييم إلى أن المنظمة تعد المؤسسة الرائدة بشكل واضح داخل منظومة الأمم المتحدة بشأن المياه في سياق الأغذية والزراعة. أما وكالات الأمم المتحدة الأخرى، وخاصة مؤسسات الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، فتقوم بشكل عام بأدوار تكميلية لدور المنظمة. ومع هذا، وعلى الرغم من الجهود الطيبة التي تبذلها لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، فإن القيود العامة المفروضة على الموارد ستظل تعمل على إثارة قدر من التنافس مع الجهات الفاعلة الأخرى.

تقييم أعمال المنظمة المتعلقة بالمياه

السياسات والمشورة القانونية

22 – تعد أعمال المنظمة قيمة لدعم سياسات واستراتيجيات المياه. وقد اهتمت وحدة تنمية المياه وإدارتها بتحقيق نواتج معيارية توضح الدور الرئيسي للمياه في الزراعة، وتسهل التفاوض بشأن حصول الزراعة على المياه عن طريق تحليل القيمة، والإنتاج، والإنتاجية، وتخطيط موارد أحواض الأنهار. ويجري التصدي للمساواة بين الجنسين والإندماج الاجتماعي في بعض الأعمال المتعلقة بالسياسات ولكن لا يزال الأمر يحتاج إلى تحديد أدوات تنفيذ السياسات.

23 – وعموما، كانت مشاركة المنظمة في الأعمال المتعلقة بالسياسات على المستوى الوطني مدفوعة بالطلب وتستجيب للإصلاح الجاري للسياسات الوطنية. وكما كان متوقعا، قلما كان الاستيعاب والتنفيذ من جانب الحكومات الوطنية سريعا أو متسقا بصورة كاملة مع المشورة المقدمة. غير أن التقييم لاحظ تحسنا في نواتج المنظمة المتعلقة بالسياسات بمرور الوقت وبدا الطلب مرتفعا في معظم أقاليم العالم. وبناء على ذلك، أوصي بتخصيص مزيد من الموارد لمجال العمل هذا

(التوصيتان 3 و 30)؛ ولوحظ أيضا عدم وجود نواتج معيارية للسياسات المتعلقة بالمياه والري (التوصية 4) واقتُرح إطار لتحليل السياسات.

24 – وقدمت توصيات خاصة بالسياسات تتعلق بالتوسع في الري عن طريق إحاطات خاصة بالاستثمار في الري أعدت لمؤتمر سرت في عام 2008. وتدعم مجال العمل هذا بشكل عام معلومات واردة من النظام العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة التابع للمنظمة. وقدمت المنظمة أيضا مشورة خاصة بالسياسات العامة عن تحليل العائدات الاقتصادية، وتحديد أسعار المياه، واسترداد التكاليف للمؤسسات المالية الدولية عن طريق شعبة مركز الاستثمار.

25 – وتضمن مجال قوانين وتشريعات المياه دعما للإصلاحات التشريعية، وتنمية القدرات، وإتاحة معلومات منظمة للبلدان الأعضاء، وتقديم المشورة التقنية لإدارة موارد المياه العابرة للحدود. وكان عمل المنظمة على درجة عالية من الجودة والفعالية وحظي بتقدير كبير من جانب الشركاء والبلدان المشاركة. ولاحظ التقييم أن هذه القدرة التنظيمية يمكن أن تختفي لعدم اتخاذ تدابير سريعة للمحافظة على الذاكرة والخبرات المؤسسية، وقد أدرج هذا في التوصية30.

26 – وأدرج العمل خلال الفترة الخاضعة للتقييم عن جمعيات مستخدمي المياه في البرنامج الميداني: ويتراوح تقدير صلته الوثيقة بالموضوع وفعاليته من ممتاز إلى متوسط. واقترح التقييم أن تسهم المنظمة في المعرفة العالمية عن هذا الموضوع بالمشاركة مع آخرين.

المياه في نظم الإنتاج

27 – تغطي المساعدة التقنية لنظم إنتاج المياه طائفة واسعة من القضايا والموضوعات. ففي مجال التفاعل بين الأراضي والمياه، اعتبر العمل الذي جرى تقييمه وثيق الصلة وفعالا. وقد عانى التعاون فيما بين وحدات المنظمة من إعادة تشكيل المنظمة والتخفيضات في الموارد، وخاصة في مجال خصوبة التربة. وتتناول التوصية 5 هذه المسألة، مشيرة إلى ضرورة زيادة الاهتمام بالشواغل البيئية. وينبغي لشعبة الأراضي والمياه التي أُنشئت حديثا، دون الفصل بين الوحدات، أن تسهم في مزيد من التعاون في مجال العمل هذا. وتقدم التوصية 6 مزيدا من التوجيه بشأن العمل في مجال الأراضي والمياه.

28 – ويأتي عمل المنظمة المبتكر في جمع مياه الأمطار سابقا لفترة التقييم. وترى وحدة تنمية المياه وإدارتها أن إقليم آسيا والمحيط الهادئ لم يعد بحاجة إلى الدعم في هذا المجال. ففي معظم السنوات الأخيرة اعتمد العمل تقريبا على الالتزام الشخصي لبعض الموظفين في أفريقيا : وتضمنت الأنشطة تقديم الدعم للشبكات الإقليمية الفرعية وإصدار أدلة وتوجيهات بشأن الموضوع. وانتشرت تقنيات جمع مياه الأمطار في المشروعات الميدانية، ولكن ليس على أساس منهجي وكانت تستبعد الاستخدامات المنزلية عادة. ووضع التقييم توصيات لتحسين تعميم ممارسات جمع مياه الأمطار في

أعمال المنظمة، بالتعاون مع المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، والانتهاء من الأدلة المعيارية الجاري إعدادها (التوصيتان 7 و8)، وكذلك زيادة الموارد المخصصة لهذا المجال (التوصية 30).

29 – وكان مجال استخدام المياه في المزرعة، والإنتاجية، وكفاءة الإنتاج الزراعي أحد الأنشطة الرئيسية لوحدة تنمية المياه وإدارتها على نطاق الزراعة المروية بالكامل بمياه الأمطار. وكرست الوحدة جهودا للاستعاضة عن البرنامج الحاسوبي لتخطيط الري وإدارته الذي كان معروفا ومستخدما على نطاق واسع، بنموذج جديد لزيادة إنتاجية المحاصيل من المياه، والذي يستطيع تقدير الغلة المحتملة تحت أي ظروف لإمدادات المياه. وقد أعد هذا النموذج بالتعاون مع مجموعة مختلفة من المؤسسات والأفراد على نطاق العالم وبمساهمتها. والبرنامج الحاسوبي لتخطيط الري وإدارته ذو صلاحية عالية وله قدرة طيبة على الاستيعاب والتأثير. وعلى هذا الأساس، وضع التقييم التوصية 9 لتعزيز المحافظة على المياه والإنتاجية الزراعية للمياه في المنظمة.

30 – وكان العمل في مجال الري غير الرسمي للحيازات الصغيرة يتم أساسا عن طريق البرنامج الميداني، بما في ذلك عن طريق التدخلات في حالات الطوارئ، وكان يفتقر إلى نهج مترابط ومنهجي بصورة كاملة. وأظهرت الأمثلة في بلدان مختلفة أن هذا القطاع يتطلب دعما كبيرا من المنظمة، وكذلك على المستوى الاستراتيجي ومستوى السياسات، عند بحث صلاحيته لتحقيق الأمن الغذائي. وتؤكد التوصية 10 على ضرورة توجيه اهتمام خاص إلى إمكانيات ومتطلبات ري الحيازات الصغيرة عندما تسهم في سياسات واستراتيجيات المياه.

31 – وفي مجال المياه والأمن الغذائي، كان العمل المعياري محدودا للغاية ولم يبدأ إلا مؤخرا. ولا تعتبر نظم المعلومات الغذائية التابعة للمنظمة "المياه" كمورد، بجانب البيانات الخاصة بسقوط الأمطار. ومع هذا فقد صدرت مطبوعات ممتازة عن هذا الموضوع.

32 – وتضمن البرنامج الميداني 76 مشروعا عن "المياه والأمن الغذائي" تمثل 43 في المائة (قرابة 200 مليون دولار أمريكي) من جميع المبادرات المتعلقة بالمياه؛ وتم تنفيذ 59 من هذه المبادرات الممولة عن طريق 80 في المائة من الموارد، تحت مظلة البرنامج الخاص للأمن الغذائي. وأظهر بعض هذه المشروعات نتائج إيجابية وكانت مؤثرة، ولكن بالنسبة لأعداد محدودة فقط من المستفيدين. وعموما، أخفقت هذه المشروعات في تحسين فرص الحصول على موارد المياه من أجل الزراعة والأمن الغذائي للكثيرين من فقراء الريف، ولم تتطرق بصورة كافية للإدارة المستدامة للأراضي والمياه. ولذلك فإن أي تأثير إيجابي قد لا يستمر طويلا. وكانت هناك أوجه قصور، خاصة في أفريقيا، وبدا أن مسائل الإدارة الداخلية والأطر الزمنية غير الواقعية كانت من بين الأسباب الرئيسية لفشل التنفيذ، إلى جانب وجود عيوب تقنية أيضا. وقد صيغ أحد المقترحات بشأن النهج التشاركية في أعمال الري.

33 – وتضمن العمل في مجال المياه والثروة الحيوانية مشروعا إقليميا واحدا في آسيا يتناول تلوث المياه من الثروة الحيوانية والزراعة، وهي مسألة شائعة في هذا الإقليم. وأثناء إجراء التقييم، بدا من المحتمل أن يؤدي المشروع إلى نتائج

إيجابية ومستدامة، مع إمكانية تكراره على نطاق أوسع. ووُضعت مقترحات عن المجالات المحتملة للقيام بمزيد من العمل في شراكة مع آخرين.

34 – وتضمن العمل بشأن إدارة المياه العذبة لأغراض مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، ضمن شعبة إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، نواتج معيارية بصورة أساسية. وقد جرى تقييمها جميعا على أنها وثيقة الصلة بدرجة عالية وذات نوعية تقنية جيدة. ويتفق التقييم مع إحدى توصيات التقييم الخارجي المستقل عن الحاجة العاجلة للمنظمة لوضع استراتيجية مترابطة لعملها في مجال تربية الأحياء المائية (ومصايد الأسماك)، ولإدراج تربية الأحياء المائية بصورة أفضل في إطار النظم الأخرى لإنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية. وينبغي الاعتراف في المنظمة على نحو أفضل بمساهمة تربية الأحياء المائية ومنتجاتها في الأمن الغذائي، خاصة بالنسبة للنساء وفئات السكان الأكثر فقرا. وتؤكد التوصيتان 11 و12 على الحاجة إلى مفهوم شامل للمياه من أجل إنتاج الأغذية، وتولي شعبة إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية مهمة تشجيع الإدارة المتكاملة لموارد الأحياء المائية.

جدوى النظام، وتصميمه وتكنولوجيته، وإداراته وتشغيله

35 – كان عمل المنظمة في مجال إعادة تأهيل وتحديث المخططات الواسعة النطاق عملا مبتكرا ووثيق الصلة وفعالا، مع وضع نظام لرسم الخرائط وخدمات لتقنيات تشغيل القنوات. ويعد الاستيعاب الكبير من جانب الحكومات والمؤسسات المالية الدولية في آسيا مبشرا أيضا بالنسبة لأقاليم أخرى في العالم، حيث بدأ الانتشار مؤخرا. وترتبط احتمالات الاستدامة باهتمام الحكومات وتطوير قدرة إقليمية فرعية لتقديم الخدمات من أجل تطبيق تقنيات نظم رسم الخرائط وخدمات تشغيل قنوات الري. وقد وضع اقتراح لتوسيع نطاق تقنيات نظم رسم الخرائط وخدمات تشغيل قنوات الري ليشمل غرب أفريقيا.

36 – وتضمنت الأعمال الميدانية الأخرى في هذا المجال إعادة تأهيل مشروعات كبيرة للري في العراق وأفغانستان، وتأثرت المنتجات والنتائج بدرجة كبيرة بحالة انعدام الأمن السائدة في هذين البلدين.

37 – وهناك طلب كبير على مطبوعات المنظمة عن نظم الري، ولكن جانبا منها أصبح عتيقا بعض الشيء. وتتصدى التوصية 13 للحاجة إلى تحديث عدد من المنتجات والقواعد والمعايير ووضع غيرها بهدف تحسين عمل المنظمة في مجال تحديث وتصميم مشروعات الري.

38 – وكان العمل في مجال المياه الجوفية محدودا بسبب القيود المفروضة على الموارد، ولكن يبدو أنه وثيق الصلة بالموضوع وفعال إلى حد كبير، مع تحقيق نتائج ممتازة في حالتين على الأقل. ففي بعض البلدان، كانت المنظمة تقدم المشورة للحكومات بهدف تخفيض السحب غير المستدام من طبقات المياه الجوفية مع ما ينطوي ذلك على مخاطرة كبيرة باستنفادها. وأوصي بموارد إضافية لمجال العمل هذا (التوصية30).

39 – وتعد أدلة المنظمة عن الصرف وملوحة التربة وثيقة الصلة على المستوى العالمي وتستخدم على نطاق واسع. وعموما، كان العمل في هذا المجال محدودا بسبب ندرة الموارد، خاصة في إقليم آسيا والمحيط الهادئ. ومع هذا، فإن ما تحقق كان وثيق الصلة بدرجة كبيرة ويتميز بنوعية تقنية جيدة. ويرى التقييم في هذا المجال الالتزام المستمر من جانب المنظمة.

40– وقدر التقييم صلاحية وأداء البرنامج الدولي للتكنولوجيا والبحوث في مجال الري والصرف. والهدف الأصلي للبرنامج لا يزال وثيق الصلة وساريا بدرجة كبيرة، مع أن عدم الاستقرار المالي وإعادة التعريف المستمر لاستراتيجية البرنامج الدولي قد عرقلت أنشطته. وفضلا عن هذا، لم تكن العلاقات بين وحدة تنمية المياه وإدارتها والبرنامج الدولي علاقات سهلة دائما. ويرى التقييم أن دور البرنامج الدولي دور قيم، وفي حالة عدم وجود موارد خارجية إضافية، فإنه يوصي المنظمة، من خلال التوصية 14، باستيعاب جانب من وظائف تنمية القدرات الخاصة بالبرنامج الدولي.

41 – وتضمن العمل في مجالات الاستخدامات غير التقليدية للمياه نواتج معيارية في أغلب الأحيان، على الرغم من أنه استُهل مؤخرا بعض المبادرات في إطار البرنامج الميداني. وقد طورت وحدة تنمية المياه وإدارتها شراكات قوية في هذا المجال، على المستويين العالمي والإقليمي، ومن المحتمل أن يكون للنواتج أثر كبير. كما أن العمل الذي تم قد استوعب المسائل المتعلقة بمراعاة المساواة بين الجنسين بصورة جيدة، وهو مناسب بدرجة كبيرة للفقراء والمهمشين. ويرى التقييم أن هذا المجال يتطلب التزاما مستمرا من جانب المنظمة وأوصى بموارد إضافية (التوصية 30).

قضايا المياه والقضايا البيئية

42 – في إطار هذا الموضوع الواسع، أجري قدر كبير من العمل بشأن الغابات والمياه وإدارة مستجمعات المياه، وتركز أساسا على المستوى المعياري. وكان النشاط الرئيسي يتمثل في عملية استعراض شملت عددا كبيرا من المنظمات من أنحاء العالم، وتم من خلالها تحليل التجارب السابقة في إدارة مستجمعات المياه ومناقشتها بطريقة تحليلية. وتم التوصل إلى توافق في الآراء حول مبدأ جديد تقوم عليه إدارة مستجمعات المياه على المستوى العالمي، وأسفرت النتيجة عن مطبوع رئيسي. وانتشر هذا المفهوم بعد ذلك عن طريق مطبوعات أخرى. وستتمثل الفرصة الرئيسية لتطبيق الرؤية الجديدة في مبادرة كبيرة يمولها مرفق البيئة العالمية في غرب أفريقيا، وهي أيضا تمثل فرصة فريدة لالتقاء جميع الوحدات المعنية في المنظمة، بما في ذلك المكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية، حول مبادرة متكاملة. وتبرز التوصية 15 هذا الجانب. وتم مؤخرا تخصيص موارد أخرى خارجة عن الميزانية لمواصلة تطبيق المفهوم، وهناك مبادرات أخرى قيد البحث.

43 – وكانت هناك أعمال أخرى في مجال السياسات لدعم العمليات العالمية، ولكن بفعالية ورؤية محدودتين. كما أن العمل الخاص بالمساعدة التقنية على المستوى القطري كانت له نتائج مختلطة، تعزى في معظمها إلى الموارد البشرية المحدودة. ويرى التقييم أن هناك فرصة أمام شعبة إدارة الغابات للمساهمة في الآليات التنفيذية لتقييم خدمات إدارة

مستجمعات المياه. وينبغي أن تفيد التوصية 16 وعدد من المقترحات في توجيه شعبة إدارة الغابات عند مراجعة تخصيص مواردها في مجال العمل هذا؛ كما أن التوصية 30 تطالب بموارد إضافية.

44 – وكانت مساهمة المنظمة في عملية إعداد الخطوط التوجيهية للتفاعل بين الزراعة والأراضي الرطبة، في شراكة مع اتفاقية رامسار وغيرها، وثيقة الصلة بدرجة عالية وذات نوعية جيدة، ولكن نقص الموارد كان يقيدها بدرجة كبيرة. ويعد مجال العمل هذا مهما للمنظمة، ويرى التقييم أنه ينبغي للمنظمة تجديد التزامها عن طريق مضاعفة الموارد أو إتاحتها: فالأراضي الرطبة مهمة للفقراء ولسُبل المعيشة، ويلزم الجمع بين الحفظ والزراعة في نفس الإطار. وتحث التوصية 17 على استمرار عملية إعداد الخطوط التوجيهية للتفاعل بين الزراعة والأراضي الرطبة وموارد المياه.

45 – وقامت المنظمة بعمل محدود بشأن التلوث الناتج عن الزراعة، إلى جانب المشروع الخاص بالتلوث الناتج عن الثروة الحيوانية والمذكور أعلاه. وأجري مزيد من الأعمال في آسيا، وكذلك مشروع إقليمي بدأ مؤخرا في غرب أفريقيا . غير أن تلوث قنوات الري بمبيدات الآفات ظهر مؤخرا كعقبة رئيسية أمام إحراز تقدم في مجال الري لتربية الأحياء المائية. وقدم اقتراح لهذا المجال، وتعزز بإدماجه في التوصية 23 بشأن الشراكات والتوصية 30 بشأن الموارد البشرية.

46 – وتتمتع المنظمة بسمعة ممتازة في مجال المياه والأمن الغذائي، ولها دور رائد وشراكات جيدة على نطاق الأمم المتحدة، خاصة مع منظمة الصحة العالمية. وتضمنت النواتج المعيارية الرئيسية دراسات هامة عن تلوث المياه الجوفية بالزرنيخ، وتستحق ثناء كبيرا من حيث قيمتها العلمية وصلتها الوثيقة بالتنمية الزراعية المستدامة. ويعد الأمن الغذائي أمراً على جانب كبير من الأهمية الاقتصادية، ويرتبط بصحة السكان وسُبل معيشتهم داخل بلدانهم، كما يرتبط بالقيمة الاقتصادية لمحاصيلهم التصديرية، ووثيق الصلة إلى حد كبير بولاية المنظمة. ويؤيد التقييم تماما استمرار التزام المنظمة بمجال العمل هذا، مع تعزيز الشراكة (التوصية 23) وتوفير موارد إضافية (التوصية 30).

المعلومات والمعرفة وتنمية القدرات

47 – تعرف المنظمة بأنها مستودع للمعرفة في قطاع المياه. فهناك أعداد كبيرة من مطبوعاتها، خاصة المطبوعات القديمة، لا تزال معروفة جيدا وتستخدمها الحكومات والممارسون والأوساط الأكاديمية. وسلسلة الري والصرف، والنظام العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة (أكواستات)، والاتفاقات الدولية بشأن مصادر المياه الدولية كلها أسماء معروفة ترتبط بالمنظمة. ولكن يبدو أن منتجات برنامج "المياه في المنظمة" تعد "أكثر من اللازم" وهناك عدد من الوثائق يفتقر إلى الأصالة والتركيز الملائم على المساواة بين الجنسين والإندماج الاجتماعي. وفي الوقت نفسه، لاحظ التقييم أنه في عدد من المطبوعات تبدو الصلة غير وثيقة بالعمل الميداني، في حين توجد الوثائق التي تعرف باسم "الوثائق الرمادية" في حواسيب الموظفين، وهذه ستكون أكثر فائدة وأوثق صلة إذا نشرت وعُممت. وتتناول التوصية 18 مسألة تحديد أولويات العمل بالنسبة للمطبوعات.

48 – ولا شك أن هناك طلبا كبيرا على نواتج المنظمة في مجال المياه ولكن الموظفين في الحكومة والعملاء والمستخدمين الآخرين غالبا ما يشتكون من أن النواتج القديمة والحديثة تتاح فقط على الموقع الحاسوبي، في حين أنه لا يزال هناك تفضيل للنسخ الورقية المطبوعة. وتتناول التوصية 19، مدعومة باقتراح، ضرورة وضع استراتيجية لآليات التوزيع والنشر.

49 – ويُعرف نظام أكواستات على أنه نظام المعلومات الرئيسي للمنظمة في مجال المياه، ويقوم بدور حيوي في إتاحة المعلومات الأساسية على النطاق العالمي. وتتطلب طبيعته الخاصة تحسينا مستمرا، وهو ما يحدث بصورة دائمة على حساب الموارد البشرية المرهقة. ومن المتوقع أيضا قيام شراكات واعدة. ويؤيد التقييم تماما استمرار التزام المنظمة بنظام أكواستات، مع توفير موارد إضافية (التوصية 30). وقدمت أيضا بعض التوصيات بشأن الجوانب التقنية.

50 – وكانت تنمية القدرات عنصرا مشتركا في الكثير من المبادرات المتعلقة بالمياه. وقد تراوحت هذه المبادرات ما بين التدريب عن طريق البرنامج الدولي للتكنولوجيا والبحوث في مجال الري والصرف، وتنمية القدرات أثناء العمل عن طريق وضع سياسات للري ومشروعات ميدانية، وتضمنت أيضا مبادرات محددة لتنمية القدرة على التنفيذ في قطاع المياه. وظهر أيضا طلب كبير على تنمية القدرات في جميع الأقاليم من خلال الاستقصاء الاستبياني، خاصة فيما يتعلق بالمسائل التقنية. غير أنه بينما توجد أدلة كثيرة على مساهمات المنظمة في تنمية القدرات من خلال وظائفها الأساسية، لاحظ التقرير أداءً ضعيفا في النشر، وإعطاء الطابع المؤسسي للتدريب، وبناء القدرات؛ وإلى حد ما في بناء القدرة على التنفيذ.

51 – ويؤيد التقييم تماما استمرار الالتزام في مجال العمل هذا، وقدم التوصية 20 التي تتضمن ضرورة تخصيص موارد لإقليم أفريقيا بالتعاون مع البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، إلى جانب اقتراح في هذا الشأن.

مراعاة المساواة بين الجنسين والاندماج الاجتماعي

52 – تعد مسؤولية المنظمة في مجال مراعاة المساواة بين الجنسين والاندماج الاجتماعي موزعة على جهات فاعلة مختلفة من خلال عدة آليات. وقد صدرت بعض النواتج المعيارية مثل المطبوعات ومواد التدريب وتحليل عدة سياسات في مجال الري والزراعة ساهم فيها برنامج "المياه في المنظمة"، وهذا يبين أن قضايا وشواغل المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة والجماعات المحرومة اجتماعيا وضعت في الاعتبار وتم التصدي لها بصورة كافية. وتم أيضا تنفيذ بعض المبادرات التي تستحق الثناء على المستوى الميداني أو أنه يجري تنفيذها.

53 – غير أن برنامج "المياه في المنظمة" لم يعترف بالاندماج الاجتماعي كوظيفة للتنمية وأخفق في مراعاة المساواة بين الجنسين في عمله بصورة ملائمة، ولم تتمكن النواتج والنتائج من تحقيق المتطلبات والتوقعات. وليس هناك وضوح حتى الآن في أعمال المنظمة المتعلقة بالمياه بشأن مفهومين رئيسيين وهما: "ما هي مراعاة المساواة بين الجنسين" و "من يكون

مسؤولا عن مراعاة المساواة بين الجنسين". وفضلا عن هذا، رأى التقييم أن الوضع المؤسسي الحالي لمراعاة المساواة بين الجنسين في عمل برنامج "المياه في المنظمة"، وفي عمل وحدة تنمية المياه وإدارتها على وجه الخصوص لم يكن فعالا، وهذا يرجع في معظمه إلى نقص الموارد البشرية على مستوى الأقدمية المناسب.

54 – وأوصى التقييم بأنه ينبغي للمنظمة تجديد التزامها بمراعاة المساواة بين الجنسين والاندماج الاجتماعي في قطاع المياه على نطاق جميع أعمالها، مع تقديم التوصيتين 21 و22 إلى جانب اقتراحين. وتطالب التوصية 30 بموارد إضافية أيضا في هذا المجال.

الشراكات والتحالفات

55 – تعد الشراكات على المستويات العالمية الإقليمية والإقليمية الفرعية مظهرا أساسيا لبرنامج "المياه في المنظمة" ولوحدة تنمية المياه وإدارتها. وكان تعاون المنظمة في إطار لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية ناجحا بصفتها رئيسا وعضوا، وحظي بتقدير خاص من جانب الشركاء. ويؤيد التقييم بقوة المشاركة الإيجابية المستمرة، مع التأكيد على أهمية المياه في الزراعة.

56 – وتتعلق القيود التي تحد من قدرة المنظمة على الشراكة على نطاق أوسع بالثقافة المؤسسية، والإجراءات غير الودية، والبيروقراطية الشديدة والرقابة، وعدم وجود اتفاقات واضحة مع عدد من الشركاء على مسائل الرموز والاعتراف بالمساهمات. وتضع المنظمة استراتيجية جديدة للشراكات ينبغي أن تساعد على حل بعض من هذه المسائل.

57 – وتطالب التوصية 23 بتحديد وتكثيف عناصر التكامل مع الأمم المتحدة والوكالات الأخرى وتقديم التوجيه في هذا الشأن. وقدم اقتراحان بشأن الإجراءات الداخلية للمنظمة.

طرائق العمل التنفيذي للمنظمة المتعلق بالمياه

58 – في الفترة 2004–2008، كان العمل المتعلق بالمياه بمركز الاستثمار التابع للمنظمة مع المؤسسات المالية الدولية يمثل 17 في المائة من إجمالي عمل شعبة مركز الاستثمار. وكان 89 في المائة منه للبنك الدولي وتضمن في معظمه الإشراف على العمليات الجارية وتحديد أو إعداد مشروعات الاستثمار. وقد أثرت الإجراءات المصرفية الداخلية في شكل التعاون، وتوزع مدخلات شعبة مركز الاستثمار حاليا على امتداد دورة المشروع بكامله. وهذا يجعل إجراء تقدير قائم على الأدلة لفاعليته أمرا مستحيلا في واقع الأمر. ومع هذا، فإن مساهمة شعبة مركز الاستثمار تلقى تقديرا كبيرا من موظفي البنك الدولي لعدة أسباب، من بينها الكفاءة البالغة واستقلال أحكام الموظفين والخبراء الاستشاريين. وقد قدمت مقترحات لمعالجة قضايا الموارد البشرية في إطار شعبة مركز الاستثمار وتوافق نظم إدارة المعلومات بين الشعبة والمنظمة.

59 – وكان العمل في حالات الطوارئ يمثل جزءًا هاما من المشروعات الميدانية المتعلقة بالمياه خلال الفترة 2004–2008. وقامت شعبة عمليات الطوارئ وإعادة التأهيل بإدارة 48 مشروعا تتضمن مكونات هامة عن المياه، بمبلغ إجمالي قدره 150 مليون دولار، وهو ما يمثل 14 في المائة من إجمالي أموال الطوارئ و33 في المائة من إجمالي أموال المشروعات المتعلقة بالمياه. وقد تركز هذا في بلدان قليلة، وكانت العراق والصومال تمثلان أكبر التدخلات. وكانت المبادرات تتراوح ما بين توزيع المضخات لإعادة تأهيل محطات الضخ الرئيسية وإنشاء نظم معلومات متقدمة للمياه والأراضي. وكانت لهذه التدخلات في أغلب الأحوال أهداف إنمائية، برغم ظروف التنفيذ "في حالة الطوارئ". وكانت معظم التدخلات وثيقة الصلة بالواقع، غير أن تعقيدات الأعمال المتعلقة بالمياه لم تكن تؤخذ في الاعتبار، وكانت فعالية المشروعات تتأثر إلى حد كبير. كما أن المشاركة غير المتسقة لوحدة تنمية المياه وإدارتها في دورها كوحدة للدعم أدت إلى نتائج هزيلة في عدد من الحالات. وقُدم اقتراح يتعلق بأحد النواتج المشتركة بين وحدة تنمية المياه وإدارتها وشعبة عمليات الطوارئ وإعادة التأهيل.

60 – وحلل التقييم أيضا برنامج التعاون التقني الذي أظهر نتائج إيجابية كأسلوب للتمويل والتنفيذ عند استخدامه في سياق سياسات المياه وتنمية القدرات. ومن ناحية أخرى، تبين أن أسلوب برنامج التعاون التقني لم يكن ملائما لتنفيذ المشروعات الميدانية التي تتضمن مكونات خاصة بإدارة المياه. وتحث التوصية 24 المنظمة على استخدام برنامج التعاون التقني في قطاع المياه خاصة في الأعمال المتعلقة بسياسات وتنمية القدرات.

61 – وتبين من تحليل التعاون فيما بين بلدان الجنوب في قطاع المياه أن طريقة التعاون هذه تأثرت إلى حد كبير بالعقبات الثقافية واللغوية ولم تحقق فعاليتها المتوقعة. وقدم اقتراح بإجراء تحليل متعمق للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في المنظمة.

62 – وفضلا عن هذا، أجرى التقييم تقديرا لكيفية اتباع إجراءات وقواعد ولوائح تنفيذ المشروعات على النحو الصحيح في المشروعات المتعلقة بالمياه. ولوحظت عدة نقاط ضعف كان لها تأثير سلبي على فعالية البرنامج الميداني، خاصة فيما يتعلق باحترام مبدأ الوحدة التقنية الرائدة، وعمل فرق المهام التابعة للمشروع، وتوفير الدعم التقني وتحقيق الوضوح. وتحث التوصية 25 على الوضوح، والميزنة الصحيحة، ووضع أطر زمنية ملائمة للمشروعات الميدانية المتعلقة بالمياه. وتعد التوصيات 26 و27 و28 موجهة للمنظمة بالنسبة للمشروعات بشكل عام، وتتناول فرقة المهام التابعة للمشروع وآليات السوق المحلية، وكذلك اتخاذ إجراءات للتنفيذ الوطني للمشروعات والبرامج على الترتيب.

"المياه في المنظمة": الموارد والشكل التنظيمي

63 – يتضح من التقدير الذي أجراه التقييم للموارد البشرية الحالية في قطاع المياه، على ضوء الاحتياجات الفعلية والمحتملة إلى المساعدة التي تقدمها المنظمة لبلدانها الأعضاء أن المنظمة تواجه نقصا في الموظفين بصورة خطيرة على

مستوى المقر وفي المكاتب الميدانية. ومع أنه يمكن تحقيق بعض التحسينات في التنفيذ عن طريق الإدارة الداخلية المحسنة وتنمية قدرة موظفي المنظمة، كما جاء في التوصيتين 31 و32، إلا أن المنظمة وصلت إلى ما دون الكتلة الحرجة للموظفين بالنسبة للبرامج المعيارية والميدانية المتعلقة بالمياه. وتقدم التوصيتان 29 و30 توجيهات عن المبادئ التي يستند إليها تخصيص الموارد البشرية ومجالات العمل المحددة التي تتطلب دعما.

64 – ويعطي التعاون فيما بين الوحدات صورة مختلطة، تتراوح ما بين الممتاز وغير الموجود. وحدد التقييم أيضا الثغرات في دورة المعلومات المرتدة والتآزر بين البرنامج المعياري والميداني، وخاصة بين عمل وحدة تنمية المياه وإدارتها ووحدات في إدارة التعاون التقني. وكان هذا يمثل في عدد من الحالات ضياعا للفرص، وقلل من فاعلية المنظمة وتأثيرها وميزتها النسبية في الأعمال المتعلقة بالمياه على المستوى القطري.

الاستنتاجات والتوصيات

65 – كان التقييم مكلفا بإجراء تقدير دقيق لأعمال المنظمة المتعلقة بالمياه في الفترة ما بين 2004 إلى 2008–2009. وكان التقييم يشير طوال عملية التحليل إلى هدف المنظمة وولايتها: *"تحقيق الأمن الغذائي للجميع"* على أنه معياره الأساسي، وقيم الطريقة التي ساهمت بها أعمال المنظمة المتعلقة بالمياه في تحقيق ذلك.

66 – وأكد التحليل أن ولاية المنظمة وثيقة الصلة، كما كانت دائما، وأن المياه تعد جانبا هاما من جوانب الكثير من أنشطة المنظمة، بما في ذلك: تحسين الأمن الغذائي على مستوى الأسرة المعيشية وعلى المستوى العالمي؛ والآثار بالنسبة للغابات ومصايد الأسماك؛ ووضع قواعد ومعايير دولية لسلامة المياه؛ والتخطيط والتصميم لأغراض الاستثمار؛ وعمليات الطوارئ التي تعتبر استعادة خدمات المياه أحد أولوياتها. وحتى عندما لا تكون هناك علاقة مباشرة وواضحة بالمياه، مثلا عند تحسين سلسلة الأنشطة بدءا من حقل المُزارع إلى المنتجات المسوقة للمستهلك، فإنه توجد دلالات هامة للمنفعة المجدية التي تعود على المجتمع من استخدام المياه في الزراعة.

67 – وعلى المستوى العالمي، قامت المنظمة بدور قوي في النقاش حول "ندرة المياه" وسط الموضوعات المتعلقة بتغير المناخ وزيادة الاحتياجات العالمية من الأغذية. وللمنظمة تواجد واضح في المؤتمرات الدولية، والمنتديات الإقليمية والوطنية المتعلقة بالمياه كما أن المنظمة تحظى بالاعتراف والتقدير من جانب المنظمات الدولية النظيرة. وهناك تقدير أيضا للتعاون بشأن المطبوعات الرئيسية وكذلك في العمل على المستوى القطري والذي يتميز بنوعية تقنية جيدة. ومما لا شك فيه أن رئاسة المنظمة للجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية قد عززت مصداقية المنظمة وحسنت صورتها فيما بين المنظمات النظيرة.

68 – وقدمت المنظمة مساهمة كبيرة لمساعدة المخططين والمديرين في بلدان كثيرة، فقدمت الدعم للجوانب القانونية في القضايا الدولية العابرة للحدود، والذي حظي بالاعتراف وينبغي استمراره. وبالمثل، فإن عملها المعياري والتنفيذي

لتحديث وإدارة نظم الري، وإنتاجية المياه، وإدارة موارد المياه، بدءا من المياه الجوفية إلى جمع مياه الأمطار وإدارة الأراضي والمياه، كان وثيق الصلة بالواقع إلى حد كبير وفعالا بصورة طيبة.

69 – وقد تحققت نتائج إيجابية، معظمها على المستوى المعياري، في مجالات نوعية المياه، والتفاعل بين إدارة المياه العذبة وتربية الأحياء المائية، وإدارة مستجمعات المياه، وهناك إمكانيات يمكن أن تتحقق إذا أتيحت الموارد وأقيمت الشراكات الملائمة، من العمل المتعلق بالتفاعل بين الزراعة والأراضي الرطبة، وتلوث المياه من الزراعة.

70 – والمنظمة معروفة بأنها وسيط للمعلومات والمعرفة كما أن دعمها لتنمية القدرات يلقى طلبا متزايدا. ويتميز الكثير من مطبوعاتها بنوعية جيدة. ويعد النظام العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة (أكواستات) قاعدة البيانات الحالية الوحيدة عن موارد المياه، وهي معروفة وتستخدم على نطاق واسع. غير أن ضعف المعلومات المرتدة من التجارب الميدانية إلى النواتج الجديدة، والافتقار إلى التخطيط الاستراتيجي للحصول على النواتج المعيارية لوحدة تنمية المياه وإدارتها، وعدم الاهتمام بالقيود التي تواجه البلدان الأعضاء للحصول على منتجات المنظمة، كل هذا يمكن أن يسهم في زعزعة الدور الهام الذي يمكن أن تقوم به المنظمة بنواتجها ومعرفتها.

71 – ووجد هذا التقييم أن المنظمة هي المؤسسة الوحيدة التي لها تفويض واضح للعمل على المستويين العالمي والقطري فيما يتعلق بالتواصل بين الأغذية والزراعة والمياه، إلى جانب التفويض السياسي من جانب الأمم المتحدة للعمل نيابة عن بلدانها الأعضاء. وينبغي للمنظمة استغلال معرفتها المؤسسية ومشاركتها الميدانية لاستخلاص مجموعة من الرسائل والنهج التي ستشكل "نهج المنظمة تجاه المياه" بالنسبة للقضايا الملحة المتعلقة بالمياه في إطار تفويضها. وينبغي أن يمثل كل نشاط فرصة لإظهار مهارات المنظمة بطريقة متسقة. وهذا سيعني اتباع نهج متسق إزاء تحديد القيود والأولويات في قطاع المياه، واستغلال مساهمات المنظمة في المؤتمرات المتعلقة بالمياه ودرايتها التحليلية والقائمة على المعلومات في المقر، والمجال الواسع لعملياتها الميدانية.

72 – وبمثل هذا التنوع في الجهات الفاعلة والأنشطة داخل المنظمة، تبدو الحاجة واضحة إلى التنسيق. ومع أن هذا يأتي عادة على حساب الوقت والموارد، إلا أنه يحمل في طياته قيمة مضافة قوية. وتتيح إصلاحات المنظمة فرصا للتحسين، ولكن هذا قد لا يكفي في حد ذاته. ويرى التقييم أن هناك حاجة عاجلة لإحداث تحول كبير في الاهتمام والتركيز وحاجة أيضا لآلية داعمة رسمية – منهاج للمياه خاص بالمنظمة – يعزز تشجيع الرؤية الاستراتيجية للمنظمة عن المياه والفعالية التشغيلية الأكبر.

73 – ومن الناحية التشغيلية، فإن وجود آلية تنسيق من شأنه أن يكفل المعلومات المرتدة المحسنة بين البرنامج المعياري والميداني وكذلك فيما بين الوحدات والمواقع التنظيمية. وهذا بدوره سيحسن من النُهج ويؤكد الصلاحية وإمكانية التطبيق. وينبغي تحقيق توازن أفضل بين الموارد اللازمة للدعم التقني وحجم العمل الميداني المخطط. ومع تزايد الثقة والمعرفة، ستستفيد الجودة وسيصبح "نهج المنظمة تجاه المياه" أكثر وضوحا. وبمجرد أن يتحقق ذلك

ويحظى بالاعتراف، ستصبح لدى البلدان التي تلتمس مدخلات المنظمة فكر أوضح عما يمكن أن تتوقع الحصول عليه، ويمكن أن يتعرف الموظفون العاملون مع المنظمة، سواء أن كانوا دائمين أو خبراء استشاريين، على أساليب العمل التي تتميز بها المنظمة.

74 – وليس هناك شك في أن المياه ستصبح لها أهمية متزايدة في المستقبل. وكان الموضوع الرئيسي لهذا التقييم هو عدم كفاية الموارد لتلبية الطلب، وأوصى التقييم بزيادة كبيرة في رأس المال البشري للمنظمة. وتستطيع الشراكات أن تساعد، وينبغي السعي إليها، ولكن تعظيم عناصر التكامل فيما بين الوحدات وعلى مختلف المستويات التنظيمية التي تعمل في قطاع المياه سيكون حاسما أيضا لتحسين أثر المنظمة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية للأمن الغذائي.

75 – وستتطلب مواجهة هذه التحديات واستخلاص المنافع المحتملة والمذكورة أعلاه قرارات وتوجيهات على مستوى المدير العام المساعد، وأن تكون منسقة بين المقر والمكاتب الميدانية. وقدم التقييم التوصية 33 كخطوة أولى في هذا الاتجاه واقترح وضع منهاج المنظمة المتعلق بالمياه. وتقدم التوصيتان 34 و35 التوجيه بشأن شكل منهاج المياه وعمله، إلى جانب بعض المقترحات. وينبغي أن يكون اعتماد بيان للرسالة المتجددة كما جاء في التوصية 1 بمثابة لبنة لمنهاج المياه.

76 – ويمكن تنفيذ التوصيات التي تقدم بها التقييم بصورة مستقلة كلا عن الأخرى. ومع هذا، يرى التقييم أن التوصيات متكاملة وأنها جميعا مطلوبة لتحسين أداء المنظمة في قطاع المياه. وستقوم التوصيات التي تطالب بتجديد الاهتمام بالتفويض الرئيسي للمنظمة وبشكل وعمل منهاج المياه بدور خاص في هذا المسعى، وينبغي اعتبارها "التوصيات الأولى بين توصيات متساوية"، وقد تم تجميعها تحت عنوان "التوصيات الأساسية" على النحو المبين أدناه. وتم تجميع التوصيات الأخرى حسب وجهتها: "المياه في المنظمة"، والتي تعتبر المؤشر الفعلي لمنهاج المياه؛ وشعبة الأراضي والمياه؛ والمنظمة ككل. وقد تم الإبقاء على الترقيم الذي يظهر في التقرير الرئيسي.

التوصيات الأساسية

التوصية 1 إلى "المياه في المنظمة"

ينبغي للمنظمة تحديد بيان رسالتها لأعمالها المتعلقة بالمياه والأراضي، والتي تركز على الأمن الغذائي. وينبغي صياغة هذا البيان ليشمل المفاهيم التالية: *" الأمن الغذائي هو الهدف الرئيسي في عمل المنظمة. ولتحقيق هذا الهدف، ينبغي للمنظمة تعزيز جهودها لضمان أن تكون سياساتها وإدارتها، واستخدام موارد المياه والأراضي متسقة بالقدر اللازم والفعال. ويجب أن يكون الغرض هو تحسين واستقرار الإنتاجية عند استخدام هذه الموارد من منظور طويل الأجل، أي لتلبية الزيادة المتوقعة في الطلب على الأغذية والسلع والخدمات الأخرى من القطاع الزراعي. ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا عن طريق وضع القدرات المختلفة للرجال والنساء والشباب في الاعتبار. ويجب توجيه اهتمام خاص إلى إدماج الفقراء والجماعات الضعيفة. وينبغي أن يمثل هذا النهج الأساس لوضع ترتيبات تقنية ومالية ومؤسسية."*

التوصية 21 إلى "المياه في المنظمة"

(أ) ينبغي لبرنامج "المياه في المنظمة" أن يطور أدوات لدعم البلدان الأعضاء عند إعداد سياسات زراعية ومائية تراعي الاعتبارات الجنسانية والاندماج الاجتماعي؛
(ب) ينبغي لبرنامج "المياه في المنظمة" أن يعترف في كل أعماله، المعيارية والتنفيذية، بأن الزراعة مشروع من مشروعات الأسرة المعيشية، وغالبا ما تنتقل من جيل إلى جيل وتستفيد من المعرفة التقليدية، وتقوم على العمل بروح الفريق، حيث تكون المهام مكملة لبعضها الآخر وغير تنافسية؛
(ج) ينبغي لبرنامج "المياه في المنظمة" تحديث المطبوعات المعيارية "القديمة" بصورة تدريجية، مع إدخال مواد جديدة، وتحسين صلتها بمختلف الأسر الزراعية، وإدماج الشواغل الجنسانية.

التوصية 30 إلى المنظمة

ينبغي للمنظمة أن تكفل القدرة طول الوقت في المجالات والمواقع التالية:
(أ) قدرة هندسة الري على المستوى الإقليمي الفرعي في شرق أفريقيا؛ والجنوب الإفريقي وغرب أفريقيا وفي الشرق الأدنى/شمال أفريقيا؛
(ب) تعزيز القدرة على إدارة المياه لدعم إدارة التعاون التقني في عملها، مع وجود موظفي شعبة الأراضي والمياه في أنسب المواقع؛
(ج) إنشاء وظيفة لخبير في التنمية الاجتماعية والمساواة بين الجنسين ولديه خبرة خاصة بإدارة المياه والأراضي الزراعية على المستوى المتوسط/الأقدم (ف – 4/ ف–5) في شعبة الأراضي والمياه بالمقر؛
(د) تعزيز قدرة شعبة الأراضي والمياه، إدارة الموارد الطبيعية على مستوى المقر في المجالات التالية: إدارة المياه الجوفية؛ وجمع المياه؛ وإحصائيات المياه، ونظم المعلومات؛
هـ) تعزيز القدرة على إدارة المياه المستعملة والموضوعات ذات الصلة في أمريكا اللاتينية، وآسيا والمحيط الهادئ، والشرق الأدنى؛
(و) تعزيز القدرة في مجال سياسات المياه على المستوى الإقليمي، لتلبية الطلبات الواردة من البلدان الأعضاء؛
(ز) تعزيز القدرة في مجال: المسائل المتعلقة بالمياه في دائرة جودة ومواصفات الأغذية، والتلوث الزراعي في دائرة وقاية النباتات؛
(ح) إنشاء قدرة في مجال إدارة الغابات والمياه ومستجمعات المياه في آسيا الوسطى؛
(ي) الحفاظ على مصداقية وأداء قوانين التنمية عن طريق تعزيز مواردها البشرية في قطاع المياه.

التوصية 33 إلى المنظمة

ينبغي للمدير العام المساعد لشؤون الموارد الطبيعية، بالتعاون مع المدير العام المساعد المعني في المقر وفي المكاتب الإقليمية، وضع استراتيجية للمياه في المنظمة. وينبغي لهذه الاستراتيجية أن تحدد آلية رسمية للتنسيق الداخلي، تسمى منهاج المنظمة المتعلق بالمياه، وتعكس أهمية المياه في تفويض المنظمة وكذلك أهداف المنظمة في قطاع المياه.

التوصية 34 إلى المنظمة

ينبغي أن يصبح منهاج المنظمة المتعلق بالمياه الآلية التنظيمية التي تربط العمل المتعلق بالمياه بالأهداف الاستراتيجية. والعناصر الرئيسية لهيكلها ودورها هي على النحو التالي:

(أ) ينبغي أن تكون رئاستها على مستوى المدير العام المساعد لشؤون الموارد الطبيعية وينبغي أن يقدم الرئيس تقريرا إلى نائبي المدير العام للمنظمة عن التقدم والقيود الخاصة بآلية المنهاج؛

(ب) ينبغي أن يضع المنهاج برنامجا رباعي السنوات بشأن مجالات التركيز المؤثرة عن ندرة المياه والأراضي ويتصل بالعمل المتعلق بالمياه؛ وينبغي أن يتضمن البرنامج أولويات ومسؤوليات ومجالات للمشاركة والموارد البشرية المطلوبة لتنفيذه؛

(ج) ينبغي أن يعمل المنهاج عن طريق اجتماعات عادية لصنع القرار بين مديري وحدات المنظمة وكبار الموظفين الإقليميين مع إسناد مسؤوليات قوية عن العمل في مجال المياه، بما في ذلك شعبة الأراضي والمياه، ووحدة القضايا الجنسانية والتكافؤ والعمالة في المناطق الريفية، وشعبة إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، وشعبة إدارة الغابات، دائرة صون الغابات، وإدارة التعاون التقني وغيرها حسب الاقتضاء.

التوصية 35 إلى المنظمة

ينبغي لمنهاج المنظمة المتعلق بالمياه أن يكفل ما يلي:

(أ) الوضوح فيما يتعلق بسياق ومبادئ التعاون بين شعبة الأراضي والمياه ووحدة القضايا الجنسانية والتكافؤ والعمالة في المناطق الريفية، وشعبة إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، وشعبة إدارة الغابات، دائرة صون الغابات، ووحدات في إدارة التعاون التقني لتحديد المسؤوليات والأدوار، وإجراءات تخصيص الموارد وتقاسمها، والامتثال للمتطلبات التقنية للمشروعات والمبادرات؛

(ب) التنسيق الوثيق بين جميع أعضاء منهاج المياه في جميع خطوات إعداد المشروع، بدءا من المناقشات مع الجهات المانحة إلى اعتماد المشروع، والتخطيط الملائم للموارد اللازمة للدعم والموافقات التقنية؛

(ج) صلات متبادلة محسنة بين الموظفين التقنيين والخبراء الاستشاريين الذين يعملون مع جميع أعضاء منهاج المياه، كمصادر للمعلومات ووسائل لنشر الأفكار.

توصيات لبرنامج "المياه في المنظمة"

التوصية 2 إلى برنامج "المياه في المنظمة"

ينبغي لبرنامج "المياه في المنظمة" أن يدعو إلى وضع ترتيبات مؤسسية في البلدان الأعضاء تشرك جميع الوزارات ذات الصلة بصورة منهجية (الزراعة، والري وموارد المياه، والبيئة، والتنمية الحضرية، والقوى، وغيرها) في المسائل المتعلقة بإدارة موارد المياه لأغراض الزراعة والأمن الغذائي.

التوصية 3 إلى برنامج "المياه في المنظمة"

ينبغي لبرنامج "المياه في المنظمة" تخصيص موارد للأعمال المتعلقة بالمياه وسياسات الري لتلبية الطلب المتزايد من البلدان الأعضاء، من خلال برنامج التعاون التقني أو طرائق التمويل الأخرى.

التوصية 4 إلى برنامج "المياه في المنظمة"

ينبغي لبرنامج "المياه في المنظمة" تطوير منتج معياري جديد يستفيد من الخبرة والدروس المستفادة ويبين الخطوات والعمليات التي يمكن أن تسهل عمليات وضع السياسات الوطنية. وينبغي لهذا المنتج أيضا وضع معايير وشروط واضحة تصبح المنظمة عن طريقها في وضع يسمح لها بتقديم مساعدات مفيدة في مجال السياسات.

التوصية 5 إلى برنامج "المياه في المنظمة"

ينبغي لبرنامج "المياه في المنظمة"، عند إعداد التدخلات الميدانية، توجيه اهتمام متزايد إلى الشواغل البيئية، بما في ذلك خصوبة التربة، واستنفاد طبقات المياه الجوفية وآثار استهلاك المياه المحلية المتزايد عند المصب.

التوصية 6 إلى برنامج "المياه في المنظمة"

ينبغي لبرنامج "المياه في المنظمة"، أثناء عمله لوضع استراتيجيات للأراضي والمياه، أن يقوم دائما بما يلي:
(أ) بحث نطاق الخيارات الخاصة بالأراضي/ المياه من الري عن طريق الأمطار إلى الري الكامل ؛
(ب) والتصدي صراحة للأبعاد المتعلقة بالاعتبارات الجنسية والاندماج الاجتماعي.

التوصية 7 إلى برنامج "المياه في المنظمة"

ينبغي لبرنامج "المياه في المنظمة"، بالاشتراك مع المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة وآخرين، تقييم إمكانية إدماج ممارسات حصاد مياه الأمطار في تنمية موارد المياه لتحسين سُبل المعيشة الريفية.

التوصية 8 إلى برنامج "المياه في المنظمة"

ينبغي توسيع مجال المطبوعات المتوقعة لشعبة الأراضي والمياه عن حصاد مياه الأمطار لتشمل أداة داعمة للقرارات تستند إلى بيانات سقوط الأمطار لتقدير الغلات، وضمان الإمدادات والاقتصادات على مستوى الأسر المعيشية والوحدات الإدارية. وينبغي استكمالها وإصدارها ونشرها على سبيل الاستعجال.

التوصية 9 إلى برنامج "المياه في المنظمة"

ينبغي لبرنامج "المياه في المنظمة" وضع مفهوم مؤسسي عن حساب المياه وإيجاد ثقافة عن "الاقتصاد في المياه وإنتاجية المياه" لنشرها في كل أعماله.

التوصية 10 إلى برنامج "المياه في المنظمة"

ينبغي لبرنامج "المياه في المنظمة"، وهو يسهم في سياسات واستراتيجيات المياه الخاصة بالبلدان الأعضاء، أن يوجه اهتماما خاصا إلى إمكانية ري الحيازات الصغيرة ومتطلباتها لتقديم الدعم التقني والقانوني والإرشادي الخاص.

التوصية 11 إلى برنامج "المياه في المنظمة"

ينبغي لبرنامج "المياه في المنظمة" تعزيز المفهوم المتكامل عن المياه اللازمة لاستدامة إنتاج الأغذية القائمة على المحاصيل المائية والبرية، لضمان أقصى منفعة للفقراء والمحرومين.

التوصية 12 إلى برنامج "المياه في المنظمة"

ينبغي لبرنامج "المياه في المنظمة"، بقيادة شعبة إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، تعزيز الإدارة المتكاملة للموارد المائية وتربية الأحياء المائية في نظم الري والتفاعل بين الأراضي الرطبة والزراعة.

التوصية 15 إلى برنامج "المياه في المنظمة"

ينبغي لبرنامج "المياه في المنظمة" أن يشارك في مشروع فوتاجالون لجعله مثالا للإنجاز التنظيمي عن طريق التعاون الموسع فيما بين الإدارات في المقر وفي الوحدات الميدانية.

التوصية 17 إلى برنامج "المياه في المنظمة"

حث برنامج "المياه في المنظمة" بقوة لاتخاذ إجراء فوري من أجل استمرار عملية الخطوط التوجيهية على التفاعل بين الزراعة والأراضي الرطبة، عن طريق آلية مجال العمل المواضيعي لاتفاقية رامسار، والتماس التمويل لهذا النشاط.

التوصية 19 إلى برنامج "المياه في المنظمة"

ينبغي لبرنامج "المياه في المنظمة" وضع استراتيجية لتوزيع ونشر مطبوعاته ونواتجه المعيارية لتسهيل الحصول على المعرفة من جانب الحكومات والأوساط الأكاديمية وأصحاب المصلحة الآخرين خارج نطاق الموقع الشبكي للمنظمة.

التوصية 23 إلى برنامج "المياه في المنظمة"

ينبغي لبرنامج "المياه في المنظمة" تحديد وتكثيف عناصر التكامل الخاصة مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. وينبغي أن تكون مجالات الشراكة المحددة كما يلي:

(أ) المياه في سلامة الأغذية والمياه المستعملة، مع منظمة الصحة العالمية؛

(ب) الثروة الحيوانية، مع المعهد الدولي لبحوث الثروة الحيوانية؛

(ج) التلوث الزراعي، مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

(د) التفاعل بين الزراعة والأراضي الرطبة مع اتفاقية رامسار وغيرها؛

(هـ) بحوث المياه والأغذية، مع نظام الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، وخاصة مع المعهد الدولي لإدارة المياه.

التوصية 24 إلى برنامج "المياه في المنظمة"

ينبغي أن يكون استخدام أسلوب برنامج التعاون التقني في قطاع المياه أساسا لدعم العمليات الوطنية لصياغة السياسات والاستراتيجيات وتنمية القدرات.

التوصية 25 إلى برنامج "المياه في المنظمة"

ينبغي لوثائق مشروعات المنظمة للتدخلات في قطاع المياه أن تبين بوضوح متطلبات الميزانية من الموارد البشرية على المدى الطويل والقصير، بما في ذلك الدعم التقني والموافقات، وكذلك ضمان جداول زمنية معقولة.

التوصية 29 إلى برنامج "المياه في المنظمة"

يوصى بما يلي:
(أ) ينبغي وجود خبراء لديهم تخصصات وكفاءات عالية في المسائل الاستراتيجية العامة في مقر المنظمة؛ وينبغي إتاحة الدعم من جانب هؤلاء الخبراء للمستويات الأخرى عند الطلب؛
(ب) ينبغي وجود خبراء لديهم خبرة هندسية وميدانية عالية وقدرة كبيرة على التنفيذ وحل المشاكل على المستويين الإقليمي والإقليمي الفرعي؛
(ج) ينبغي أن تكون الكفاءات على مستوى الاحتياجات الإقليمية/الإقليمية الفرعية، بدلا من المعيار الحالي الموضوع للكفاءات على نطاق جميع الأقاليم الفرعية؛
(د) ينبغي تعيين موظفين للمياه على الأقل، واحد أو أكثر لكل تخصص، في المكاتب الميدانية للمنظمة حيث تعطى الأولوية للمسائل المتعلقة بالمياه والأراضي، للتعامل مع إدارة موارد المياه والأراضي على النحو الملائم، بصورة مشتركة ومنفصلة، لتأمين آليات التآزر والدعم؛
(هـ) ينبغي لممثليات المنظمة تعيين أخصائيين تقنيين وطنيين على المستوى القطري، خاصة في البلدان الكبيرة مثل الصين والهند وحيث تتوافر الدراية الفنية المتخصصة.

توصيات لوحدات المنظمة

التوصية 13 إلى شعبة الأراضي والمياه، إدارة الموارد الطبيعية

ينبغي لشعبة الأراضي والمياه القيام بما يلي:
(أ) تحديث نواتجها المعيارية التي تتصل ببعض جهود التحديث في مختلف البلدان، خاصة مشروعات الضخ في أفريقيا؛
(ب) ووضع مفهوم للتصميم من أجل الإدارة والمساعدة على تطبيقه لتحسين إمكانية إدارة مشروعات الري من جانب المنظمات المستخدمة؛
(ج) وتحديث قواعد ومعايير المعدات وبارامترات التصميم التي تلائم الأوضاع الزراعية والاجتماعية والأيكولوجية حسب الاقتضاء؛
(د) ووضع خطوط توجيهية للتطبيق من جانب الوكالات المحلية (العامة و/أو الخاصة، حسب الاقتضاء) لتقييم نظم الري.

التوصية 14 إلى شعبة الأراضي والمياه، إدارة الموارد الطبيعية

إذا توفر دعم خارجي متعدد السنوات كبير ويعول عليه، ينبغي لشعبة الأراضي والمياه مواصلة استضافة البرنامج الدولي للتكنولوجيا والبحوث في مجال الري والصرف ضمن إطار للتعاون محدد بوضوح، مع مشاركة نشطة للبرنامج في المستقبل في منهاج المنظمة المقترح المتعلق بالمياه. وإلا فإنه ينبغي لشعبة الأراضي والمياه استيعاب جوانب من تفويض البرنامج الدولي للتكنولوجيا والبحوث في مجال الري والصرف ودوره فيما يتعلق بتنمية القدرات في إطار برنامج العمل والميزانية.

التوصية 16 إلى شعبة إدارة الغابات، دائرة صون الغابات

ينبغي لشعبة إدارة الغابات، دائرة صون الغابات المساهمة في برنامج "المياه في المنظمة" عن طريق:
(أ) تخفيض الالتزامات المؤسسية القائمة عن طريق الموازنة بين الموارد والأطر الزمنية الواقعية؛

(ب) وإيلاء اهتمام خاص "لإمكانية التوسع" في التدخلات عند وضع مفاهيم للمشروعات وتصميمها بما في ذلك المبادرات التجريبية؛

(ج) وتنشيط الدعوة ومساهمة السياسات عن طريق برامج الأمم المتحدة؛

(د) والسعي إلى فرص للشراكات الفعالة وتطويرها؛

(هـ) وتطور نواتج معيارية تتصل من الناحية التشغيلية بإدارة مستجمعات المياه.

التوصية 18 إلى شعبة الأراضي والمياه، إدارة الموارد الطبيعية

ينبغي لشعبة الأراضي والمياه إعداد استراتيجية رباعية السنوات للمطبوعات تهدف إلى اختصار النواتج لتقتصر على مطبوعات أقل ومعالجة الثغرات في الأولويات. وينبغي للمطبوعات المقترحة الجديدة تحديد الجمهور المستهدف مسبقا وخطة النشر المقترحة.

التوصية 20 إلى شعبة الأراضي والمياه، إدارة الموارد الطبيعية

ينبغي لشعبة الأراضي والمياه تخصيص موارد لإقليم أفريقيا، بالتعاون مع البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا من أجل:

(أ) إدخال دورات تدريبية عملية تقوم على دليل تصميم الري في المناهج الدراسية لمؤسسات التدريب الإقليمية من أجل تحسين القدرة المتوقعة الرئيسية لتنمية الري ؛

(ب) توسيع مضمون دليل تصميم الري ليشمل قواعد ومعايير عن تصميم معدات الري، بما في ذلك نهج وتقنيات جمع مياه الأمطار من أجل خيارات تطوير المراقبة غير الرسمية أو الفردية للمياه بالنسبة لأصحاب الحيازات الصغيرة؛

(ج) تطوير الجوانب الهندسية للري غير الرسمي للحيازات الصغيرة وإدراجه في مناهج المهن المتعلقة بهندسة الري.

التوصية 31 إلى شعبة الأراضي والمياه، إدارة الموارد الطبيعية

ينبغي لشعبة الأراضي والمياه العمل على وجه السرعة من أجل:

(أ) وضع رؤية واستراتيجية مشتركة للشعبة، عن طريق إشراك الموظفين على جميع المستويات والمواقع؛

(ب) تحسين العمل بروح الفريق، والتعاون، والتنسيق، والمشاركة داخل الشعبة في جميع المستويات والمواقع، بما في ذلك عن طريق عقد اجتماعات سنوية لجميع الموظفين، واجتماعات عملية منتظمة ومتكررة، وتنظيم زيارات يقوم بها كبار المديرين إلى المكاتب الميدانية وغير ذلك.

التوصية 32 إلى شعبة الأراضي والمياه، إدارة الموارد الطبيعية

ينبغي لشعبة الأراضي والمياه إعطاء الأولوية لتنظيم مناسبات خاصة بتنمية القدرات لموظفي المياه التابعين للمنظمة من جميع المواقع وجميع الوحدات المعنية، وخاصة شعبة مركز الاستثمار، وعن جميع نواتجها الجديدة، وينبغي لبرنامج "المياه في المنظمة" استيعاب هذه الجهود وإتاحة الموظفين للتدريب. ويمثل البرنامج الحاسوبي لتخطيط الري وإدارته وتقنيات نظم رسم الخرائط وخدمات تشغيل قنوات الري مجالين للعمل العاجل.

توصيات للمنظمة عن الإجراءات

التوصية 22 إلى المنظمة

ينبغي لأي آلية تقييم لمشروعات وبرامج المنظمة في المستقبل تقوم بدور لجنة استعراض المشروعات والبرامج ضمان تعزيز تصميم المشروعات من أجل مراعاة المساواة بين الجنسين والاندماج الاجتماعي والنهج المتكاملة التي تبحث القيود الأوسع التي تواجه مشروعات الأسر المعيشية الزراعية.

التوصية 26 إلى المنظمة

ينبغي تطبيق آلية فريق المهام التابع للمشروع بصورة منهجية وعلى امتداد العمر الكامل لجميع المشروعات، بما في ذلك التدخلات في حالات الطوارئ، خاصة عندما تكون المشروعات متعددة التخصصات. وينبغي أن يكون رصد تنفيذ المشروع جزءًا من مسؤوليات فرقة المهام.

التوصية 27 إلى المنظمة

ينبغي للمنظمة تنقيح آلياتها الخاصة بالتسويق الداخلي ومعدلاته لضمان ألا تعمل كمثبط للتعاون بين المشروعات والوحدات التشغيلية والإدارات الفنية، وتمنع نشر واختبار المفاهيم المعيارية.

التوصية 28 إلى المنظمة

ينبغي للمنظمة اتخاذ إجراءات على وجه السرعة من أجل التنفيذ الوطني للمشروعات وتطوير أدوات تتسم بالكفاءة والفعالية للإشراف الفني على الموضوعات ورصدها بعد التنفيذ المالي.

الملحق 1: الاختصاصات

1- معلومات أساسية للتقييم

تمثل المياه مجالا رئيسيا بالنسبة للمنظمة. والهدف العالمي الثالث للإطار الاستراتيجي للمنظمة 2000–2015 هو "صون الموارد الطبيعية وتحسينها واستخدامها المستدام، بما في ذلك الأراضي، والمياه، والغابات، ومصايد الأسماك، والموارد الوراثية للأغذية والزراعة." ويتضمن الإطار الاستراتيجي أمن المياه، والتلوث والملوحة، والإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية، في إطار الهدف الاستراتيجي دال–1: الإدارة المتكاملة للأراضي، والمياه، ومصايد الأسماك، والغابات، والموارد الوراثية.

وطوال هذا العقد، أكدت لجان المنظمة مراراً على استخدام المياه وإدارتها من أجل الزراعة المستدامة، والغابات، وجهود الأمن الغذائي. وناقشت لجنة الزراعة بشكل خاص في عام 2007 اقتراحا تقدمت به شعبة الأراضي والمياه التابعة للمنظمة عن الزراعة وندرة المياه "ورحبت بالاقتراح الخاص بوضع إطار متكامل ومتعدد التخصصات لمواجهة ندرة المياه"؛ وركزت لجنة الغابات في عام 2003 على موضوع "الغابات والمياه" وأكدت على أهميتها منذ ذلك الوقت؛ كما أن لجنة الأمن الغذائي العالمي أكدت مراراً على أنه ينبغي للمنظمة توجيه اهتمام خاص إلى ندرة المياه والجفاف.

وقدم التقييم الخارجي المستقل للمنظمة والذي أجري في الفترة بين عامي 2005 و2007 "ورقة عمل أساسية عن إدارة المياه والري". وكان الإنتاج الرئيسي عن المياه والري في التقرير النهائي هو: "تواصل المنظمة القيام بدور قيادي في قواعد بيانات المياه وتحظى بالاحترام لعملها المتعلق بإدارة المياه الزراعية. وإذا أريد التغلب على الجوع والفقر ونقص التغذية المزمن، خاصة في أفريقيا، فإن زيادة المراقبة على المياه تعد شرطا أساسيا لأي ثورة خضراء ولمواصلة التنمية الزراعية في آسيا والشرق الأوسط. ويوجد الكثير من شبكات المياه، ولكنه غالبا في غير صالح الزراعة. وتعد المنظمة في موقف ضعيف. وسيحتاج الأمر إلى معالجة خليط الكفاءات والتشتت الواسع للموارد البشرية الضئيلة الباقية في المنظمة كشرط أولي لكي تمارس المنظمة دورها القيادي في مسائل السياسات الكلية على المستويين العالمي والإقليمي."

وتركز التوصيات الرئيسية للتقييم الخارجي المستقل بالنسبة للمياه على ضرورة: (1) إعادة تنظيم الموارد القائمة مع تأهيل موارد جديدة، بشرية ومالية على حد سواء؛ (2) واتباع نهج استراتيجي مختلف يمكن المنظمة من المساهمة في السياسات والبرامج المتكاملة التي تجمع بين الأمور الهندسية، وحيازة الأراضي، والاقتصادات، والإدارة، والتشريع.

وكان تقرير التقييم الخارجي المستقل ورد الإدارة عليه بمثابة الشرارة التي أدت إلى عملية إصلاح مركبة في المنظمة وهي عملية لا تزال جارية. وكانت الخطوة الأولي هي إعداد خطة العمل الفورية لمتابعة التقييم الخارجي

المستقل، التي ناقشتها واعتمدتها الدورة الخاصة الخامسة والثلاثين لمؤتمر المنظمة في نوفمبر/تشرين الثاني 2008: فقد حددت رؤية المنظمة وأهدافها العالمية و11 هدفا استراتيجيا. وتظهر المياه من جديد في الهدف العالمي الثالث وفى أحد الأهداف الاستراتيجية، إلى جانب الأراضي والموارد الوراثية.

وتشمل عملية الإصلاح إعداد الإطار الاستراتيجي الجديد للمنظمة: وفى هذه الوثيقة، تأتي الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، بما فيها المياه، في صدارة التقدم نحو تحقيق الأمن الغذائي ومعالجة النزاعات عن طريق "إعادة تنظيم الطابع القطاعي للإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية على النطاق المحلي، وربط الإدارة المحلية بمجموعة الأدوات المتنوعة التي تتصدى للجوانب المختلفة للبيئة على النطاق العالمي"[1]. ويتمثل أحدث وأهم تطور في هذا السياق في صياغة مجال واحد من سبعة مجالات تركيز مؤثرة عن المياه وندرة الأراضي[2]، وهو "مواجهة ندرة المياه وموارد الأراضي". وهذا ينبغي أن يساعد على "تعبئة الموارد، والتمكين التدريجي للأموال المجمعة والمترابطة بصورة أقل تشددا، ومعالجة المسائل ذات الأولوية في المقام الأول." ويتمثل توجه مجال التركيز المؤثر في الحاجة إلى "زيادة إنتاجية الأراضي والمياه بطريقة مستدامة مع التفاوض على مخصصات المياه مع مستخدمين آخرين باعتبار ذلك مسألة ذات أولوية".

وفى سياق هذا الحوار المستمر بين البلدان الأعضاء والإدارة العليا للمنظمة، وافقت لجنة البرنامج في دورتها المائة المعقودة في أكتوبر/تشرين الأول 2008 على أن من بين الموضوعات المقترحة للبدء بها عام 2009، تقييم "أعمال المنظمة المتعلقة بالمياه، حيث إن ذلك كان من بين الموضوعات التي خُصصت لنقاش واسع في لجنة المؤتمر المعنية بالتقييم الخارجي المستقل."[3] ومن المتوقع تقديم تقرير التقييم إلى لجنة البرنامج في دورتها في ربيع عام 2010.

2- المياه في المنظمة

يبين هذا الفصل المجالات الرئيسية ونوع الأعمال المتعلقة بالمياه داخل المنظمة، وقد تم تجميع هذه المعلومات وتحديثها عن طريق "تقدير القابلية للتقييم" الذي أجرته دائرة التقييم بالمنظمة؛ وأتيحت الفرصة لجميع الوحدات المعنية للتعليق على هذا الموضوع والتحقق من التفاصيل الواقعية.

[1] مشروع مذكرة استراتيجية عن البيئة وتغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية، CoC-IEE, 8 ، مايو/أيار 2008.

[2] تهدف مجالات التركيز المؤثرة إلى تجميع النتائج التنظيمية بطريقة فعالة، لهدف استراتيجي واحد أو أكثر، والتي تتعلق بنفس الموضوع أو بمسألة شاملة تعتبر ذات أولوية بالنسبة للمعالجة "الأساسية" والدعوة لتعبئة موارد خارجة عن الميزانية. ويعد مفهوم مجالات التركيز المؤثرة جزءا لا يتجزأ من الاطار الاستراتيجي للمنظمة، ولكن موضوعات التركيز يمكن أن تتغير بمرور الوقت.

[3] لجنة المجلس – التقييم الخارجي المستقل.

1-2 كيف تعمل المنظمة

تتمثل مجالات النشاط الرئيسية للمنظمة في: (1) جعل المعلومات متاحة؛ (2) وتقاسم الدراية الفنية في مجال السياسات؛ (3) وتوفير مكان تجتمع فيه البلدان؛ (4) ونقل المعرفة إلى الميدان.

وينقسم عمل المنظمة عادة، كما هو في منظمات دولية أخرى، إلى "معياري" أو "تنفيذي"[4]. والعمل الأول يحقق "الدور المعياري العالمي" للأمم المتحدة والمنظمة، ويشمل العمل الذي ينطوي على أهمية دولية وله طابع الاستخدام الدولي، مثل الأوراق التقنية، والنقاش العالمي والاتفاقيات. ويمول هذا العمل في معظمه من ميزانية البرنامج العادي للمنظمة، مع أنه تخصص له موارد خارجة عن الميزانية بصورة متزايدة. وينظم البرنامج العادي على أساس كيانات برنامجية.

أما العمل التنفيذي، والذي يسمى أيضا بالبرنامج الميداني، فيشمل جميع المبادرات، والمشروعات، والبرامج التي "تلبي احتياجات البلدان الأعضاء"[5]. وتمول هذه المشروعات والبرامج إلى حد كبير[6] عن طريق الموارد الخارجة عن الميزانية، مع أن الميزانية العادية تمول برنامج التعاون التقني. ويمكن أن تكون المشروعات والبرامج عالمية، وأقاليمية، وإقليمية، ووطنية، ويمكن أن تكون تحت مسؤولية الشخص المسؤول عن الميزانية والوحدات التقنية الرائدة الموجودة على نطاق الهيكل الميداني للمنظمة: المقر الرئيسي للمنظمة، أو المكاتب الإقليمية أو الإقليمية الفرعية أو الوطنية التابعة للمنظمة (ممثليات المنظمة).

ويعد مستودع المنظمة ومصادر معلوماتها عن النواتج والمبادرات التنفيذية والمعيارية منفصلة عن بعضها البعض وتقدم أنواعا مختلفة تماما من المعلومات. ويتضمن نظام معلومات إدارة البرامج الميدانية بالمنظمة معلومات مفصلة وشاملة عن البرنامج الميداني، ويتاح قدر كبير من المعلومات عن الميزانية، والمدخلات، والخطوط الزمنية، والأنشطة، والنواتج، وغيرها.

وليس هذا هو الحال بالنسبة للعمل المعياري الذي يمول عن طريق الميزانية العادية للمنظمة. ويفترض المستوى المنخفض من التفاصيل عن مؤشرات المخرجات والنواتج وأهداف الكيانات البرنامجية كما يتضح من برنامج العمل والميزانية وتقرير تنفيذ البرنامج حتى الآن، أنه ليست هناك معلومات يمكن استرجاعها بسهولة عن المدخلات والعملية التي تؤدى إلى تحقيق المخرجات المعيارية للمنظمة، ولا عن النتائج المراد استخدامها، أو اعتماد هذه النواتج من جانب العملاء. وفضلا عن هذا، لا يوجد مستودع أو سجل واحد للنواتج "المعيارية" للمنظمة، والتي تعد موزعة على نطاق

---

[4] يرى كثيرون من بينهم البلدان الأعضاء أن الاختلاف مصطنع، وتدل الاتجاهات الأخيرة على أن هناك تركيزا على الاستمرارية والتآزر بين أنواع الأنشطة المختلفة. ولايزال هذا الاختلاف موجودا في لغة المنظمة وثقافتها.

[5] من الموقع الشبكي لإدارة التعاون التقني.

[6] تمثل الموارد الخارجة عن الميزانية حاليا 90 في المائة من البرنامج الميداني استنادا إلى نظام معلومات إدارة البرامج الميدانية.

الموقع الشبكي المعقد للمنظمة. وينبغي وضع هذا في الاعتبار عند تحليل جميع أعمال المنظمة، ولا تستثنى من ذلك أعمال المنظمة المتعلقة بالمياه.

2–2 عمل المنظمة في مجال المياه

يوجد "برنامج المنظمة في مجال المياه" في شعبة الأراضي والمياه التابعة لإدارة الموارد الطبيعية بالمنظمة. وهو يعكس بصورة وثيقة مجالات النشاط الرئيسية للمنظمة المذكورة أعلاه وهي مفصلة على النحو التالي:[7]

(أ) المعلومات والمعرفة عن المياه: وهذا يشمل قاعدة معلومات متعددة النطاقات عن المياه على المستويات المختلفة، والمساهمة في الدراسات العالمية وفي العمليات الدولية (مثل لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية)؛ وهي تُعرف عادة على أنها "عمل معياري" وتمول عن طريق البرنامج العادي[8] والموارد الخارجة عن الميزانية؛

(ب) المشورة في مجال السياسات: يشمل هذا المجال تقديم المساعدة للبلدان الأعضاء عن إدارة المياه في إطار السياسات الزراعية، وكذلك تطوير أدوات خاصة للمعلومات في مجال السياسات؛ وتمول عن طريق البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية؛

(ج) الدعم التقني للبلدان ومؤسساتها: يتكون هذا المجال أساسا من مشروعات على المستوى القطري أو الإقليمي بما في ذلك في سياق الطوارئ، ويتراوح من تطوير مشروعات ري صغيرة النطاق إلى تحديث المشروعات الكبيرة النطاق، وإدارة مستجمعات المياه، ومعالجة المياه المستعملة، وغير ذلك. وهو يمول في معظمه عن طريق الموارد الخارجة عن الميزانية بالنسبة لمبادرات التنمية والطوارئ والاستثمار مع أن الموظفين المسؤولين عن هذه الأنشطة يمولون في معظم الأحوال عن طريق الميزانية العادية.

وكان لدى المنظمة أيضا عدد من الآليات للعمل المشترك بين التخصصات والمتعدد التخصصات تسمى "مجالات الأولوية للعمل المتعدد التخصصات"، أو جماعة العمل المشتركة بين الإدارات. وكانت المياه ولا تزال موضوعا شاملا في عدد من هذه الوحدات، وتسهم فيها الوحدات المعنية بالمياه عند الطلب. والوحدات الرئيسية فيما يبدو هي:

- مجال العمل الحالي المتعدد التخصصات والمعني بتوفير الغذاء للمدن، والذي تناول مسائل المياه المستعملة ونوعية المياه، والتنافس على استخدام المياه بين الحضر والريف، واستخدام المياه للزراعة في المناطق الحضرية وحولها؛
- وجماعة العمل المشتركة بين الإدارات والمعنية بالتنوع البيولوجي، وهي تهتم أيضا بقضايا جودة المياه؛
- والنشاط المتعدد التخصصات المعني بالإدارة المستدامة للجبال؛
- والنشاط المتعدد التخصصات المعني بالدراسات المنظورية العالمية؛

[7] المياه في المنظمة، مذكرة إعلامية، المنظمة، 2009.

[8] تمول ميزانية البرنامج العادي للمنظمة أيضا برنامج التعاون التقني.

- والنشاط المتعدد التخصصات المعني بإدارة المعلومات المكانية وأدوات دعم القرار؛
- وجماعة العمل المشتركة بين الإدارات والمعنية بتغير المناخ.

وفي إطار هذه الخطوط العريضة، تعد المياه موضوعا رئيسيا في عمل عدد من الإدارات والوحدات في المنظمة: ويرد أدناه ملخص مختصر لمجالات النشاط المتعلقة بالمياه للوحدات المعنية خلال الفترة قيد التقييم.

2–2–1 *وحدة تنمية المياه وإدارتها في المنظمة*

تعد وحدة تنمية المياه وإدارتها جهة التنسيق "التقليدية" المتعلقة بالمياه في المنظمة، وهي جزء من شعبة الأراضي والمياه إلى أن أُدمجت في إدارة الموارد الطبيعية التي أنشئت حديثا في يناير/كانون الثاني 2007، كجزء من الإصلاح الذي أجراه مدير عام المنظمة[9] .ويوجد للوحدة، كما في معظم الوحدات الفنية الأخرى للمنظمة، موظفون في المقر وفى المكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية.

وتتولى هذه الوحدة بالفعل جميع الأعمال المعيارية للمنظمة فيما يتعلق بالمياه وتقوم بتصريفها وتعمل كوحدة تقنية رائدة لمشروعات كثيرة تتعلق بإدارة المياه وتنميتها. وتدعم هذه الوحدة أيضا مشروعات بها مكون يتعلق بالمياه وتديرها وحدات أخرى، بوصفها عضوا في فرق المهام التابعة لها، وإن لم تكن في جميعها (انظر القسم 2–5).

ويتركز كل عمل وحدة تنمية المياه وإدارتها على الجوانب المختلفة لإدارة المياه وتنميتها ومنظوراتها فيما يتعلق بالزراعة؛ وفيما يلي وصف لمجالات تركيزها الرئيسية وأسلوب عملها:

- يعد نظام أكواستات النظام العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة في المنظمة: فهو يقوم بتجميع وتحليل ونشر البيانات الثانوية والمعلومات حسب القطر وحسب الإقليم. ويتكون نظام المعلومات من قواعد بيانات، وخرائط، وجداول، ودراسات قطرية وإقليمية. ونظام أكواستات عضو في جماعة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بالإحصاءات. وقد أجرى تقييم دور المنظمة وعملها في مجال الإحصاءات عام 2008 تقديرا متعمقا لهذا العمل؛
- نظم الري: وضع نظم ونهج جديدة للصيانة والتحديث (تقنيات نظم رسم الخرائط وخدمات تشغيل قنوات الري)، وتحديث المطبوعات التقنية ومواد التدريب القديمة وإعداد مطبوعات ومواد جديدة، وبناء القدرات، وتقديم المساعدة التقنية للمشروعات الميدانية، والمساهمة في صياغة مشروعات الاستثمار؛ والعمل في آسيا (الهند والصين)، والامتداد إلى إقليمي آسيا الوسطى والشرق الأدنى؛ ووضع نماذج خاصة بنظام رسم الخرائط والخدمات لتقنيات تشغيل القنوات من أجل الأسماك والأرز؛

[9] بدأ المدير العام عملية إصلاح المنظمة في عام 2005 واستمرت العملية بعد التقييم الخارجي المستقل.

- نظم الصرف: وضع نظم ونُهج جديدة للصرف ومراقبة الملوحة، وإعداد مطبوعات تقنية (4 منذ عام 2000)، وتقديم المساعدة التقنية للمشروعات الميدانية؛ والتعاون مع الهيئة الدولية للري والصرف ونظام ALTERRA-ILLRI؛
- سياسات المياه: أعمال الدعوة على المستوى الدولي؛ وتقديم المساعدة للبلدان عن طريق مشروعات ميدانية؛ والعمل بشأن المياه والفقر مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛
- إدارة المياه الدولية والأنهار العابرة للحدود: مشروعات للإدارة التعاونية، مثل مشروع حوض نهر النيل الممول عن طريق إيطاليا، ومشروع حوض أوكافنجو الممول عن طريق مرفق البيئة العالمية، والخطة الرئيسية القادمة لحوض الرافدين؛ وتوجد جهات التنسيق الخاصة بمجال التركيز الدولي للمياه التابع لمرفق البيئة العالمية في وحدة تنمية المياه وإدارتها وشعبة إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية؛
- نوعية المياه: وهذا يشمل وضع نظم ونهج، وإعداد مطبوعات تقنية، وتقديم المساعدة التقنية لمشروعات ميدانية عن موضوعات فرعية مختلفة، بما في ذلك إعادة استخدام المياه، والمياه المستعملة، والتلوث بالزرنيخ، واستصلاح المناطق الملوثة، وموارد المياه غير التقليدية، ومسائل الملوحة في عملية الانتعاش بعد أمواج التسونامي؛
- ندرة المياه والجوانب البيئية المرتبطة بالمياه: أعمال الدعوة، وإعداد مطبوعات تقنية، وتقديم المساعدة التقنية للمشروعات الميدانية، ووضع نظم ونُهج عن موضوعات فرعية مختلفة من بينها تحسين كفاءة استخدام المياه؛ وسداد قيمة الخدمات البيئية المتعلقة بالمياه ومستجمعات المياه؛ والمساهمة في المياه الافتراضية/ بصمة المياه؛
- اقتصادات إدارة موارد المياه: إعداد مطبوعات تقنية؛
- المحاصيل والمياه: المساهمة في وضع نظم محاصيل تستخدم المياه بكفاءة، مثل نظام تكثيف زراعة الأرز؛ وإجراء دراسات (عن ري حقول الأرز في المناطق الموسمية)؛ وتقديم المساعدة التقنية للمشروعات الميدانية؛ وتطوير نماذج وأدوات لدعم القرار فيما يتعلق بالمحاصيل والمياه، مثل نموذج زيادة إنتاجية المحاصيل من المياه؛ والتعاون مع منظمات الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، مثل المعهد الدولي لبحوث المحاصيل في المناطق الجافة وشبه الجافة، والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، والمركز الدولي لتحسين الذرة والقمح، وغيرها؛
- الأراضي الرطبة: التعاون مع اتفاقية رامسار، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة بشأن التنمية الزراعية المستدامة في الأراضي الرطبة؛ وإعداد مطبوعات تقنية؛
- تقدير موارد المياه: إنتاج معلومات مكانية ونماذج وقواعد بيانات عن موارد المياه للمشروعات وللتقييمات العالمية والإقليمية للموارد؛
- المساهمة في العمليات الدولية عن المياه: رئاسة لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية في الفترة 2007–2009؛ واستضافة فريق المهام التابع لهذه اللجنة؛ وتنظيم المؤتمر المعني بالمياه في هولندا عام 2006؛ ومؤتمر المياه والطاقة في سرت عام 2008؛ والتعاون مع المعهد الدولي لإدارة المياه؛ والمشاركة في

المنتديات الدولية، مثل المنتديات العالمية للمياه، والأسبوع العالمي للمياه، مع عروض وقوائم مطبوعات وغيرها؛

- المساهمة في المطبوعات الدولية عن المياه، مثل المياه من أجل الغذاء، والمياه من أجل الحياة اللذين أصدرهما المعهد الدولي لإدارة المياه في عام 2007؛
- المساهمة في مطبوعات المنظمة الرئيسية ودراساتها المنظورية، مثل الزراعة العالمية: نحو 2050/2030؛ وتقدير موارد المياه، وحالة الأراضي والمياه عام 2010، وغيرها؛
- المعلومات والاتصالات: إنشاء الموقع الشبكي للمنظمة عن المياه ومواصلته وتحديثه، بما في ذلك إحصاءات عن الاستخدام؛ وإنشاء موقع شبكي عن تأثير أمواج التسونامي على المياه؛ ومنتجات إعلامية عن المياه؛ والمساعدة على بناء القدرات في مشروعات عن نظم الإعلام؛ ويوم المياه العالمي؛ والاحتفاظ بقوائم بريدية عن المياه؛ والتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بشكل عام وفى إعداد المطبوعات؛
- أعمال الدعوة وتعبئة الموارد من أجل المياه والزراعة والأمن الغذائي.

وهناك قليل من المنتجات المعيارية التي تم إنتاجها أو التي يجري إنتاجها بالتعاون بين وحدة تنمية المياه وإدارتها والوحدات الأخرى في إدارة الموارد الطبيعية، مثل شعبة الأراضي والمياه وشعبة البحوث والإرشاد.

2–2–2 *دائرة جودة ومواصفات الأغذية*

تعمل دائرة جودة ومواصفات الأغذية في معظم الأوقات على المستوى المعياري بالنسبة للمسائل المتعلقة بالمياه. وتعد نواتجها خطوطا توجيهية لسلامة المياه تحت مظلة هيئة الدستور الغذائي وسلسلة تقدير المخاطر الميكروبيولوجية. وفضلا عن هذا، تقوم ببناء القدرات في مسائل استخدام المياه ونوعية المياه بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية لصحة الحيوان.

وللدائرة شبكة شركاء واسعة نوعا ما وتشمل منظمة الصحة العالمية، والمعهد الدولي لإدارة المياه، ومركز بحوث التنمية الدولية، والجامعات، والجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، والمعهد الدولي لبحوث الأرز، ومركز بحوث الزراعة الحضرية والأمن الغذائي، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، واتفاقية رامسار، وغيرها.

وفى حالة أمواج التسونامي، كان هناك تعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في مجال نوعية المياه الجوفية. وكانت هناك إشارة إلى ضرورة قيام تعاون أفضل فيما بين وكالات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمياه والصلة بين الاستهلاك الآدمي والحيواني والزراعي، بما في ذلك مياه الصرف الصحي وإعادة استخدام المياه المستعملة.

3-2-2 شعبة إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

يدخل عمل المنظمة المتعلق بتربية الأحياء المائية ونظم المياه العذبة ضمن نطاق تقديرات التقييم، إذ أنه شكل مباشر لإدارة المياه واستخدامها بنفس المعني الخاص بالمحاصيل والثروة الحيوانية مع كل ما يتصل به من مسائل الوفرة، والاستخدامات التنافسية، والنوعية. وبالمثل، يبدو أن تأثير أنشطة الزراعة والثروة الحيوانية على مصايد الأسماك الداخلية والساحلية وثيق الصلة بنطاق التقييم. وفضلا عن هذا، توجد لدى شعبة إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية خبرة متصلة في أبعاد التنوع الحيوي للنظم الأيكولوجية. وتستبعد أعمال المنظمة فيما يتعلق بالمياه البحرية وجميع أعمالها المتعلقة بالموارد السمكية.

ومهمة شعبة إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية بالمنظمة هي تسهيل التنمية المستدامة على المدى الطويل لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم واستخدامها. وصورة مجال العمل هذا محدودة للغاية على نطاق المنظمة؛ وبالإضافة إلى ذلك، تم تخفيض الموارد البشرية في مجال مصايد الأسماك الداخلية بدرجة كبيرة على امتداد العقد الماضي، مع أنه تبذل حاليا جهود لإعادة بناء جانب من هذه القدرة المفقودة.

وقبل الفترة التي يشملها التقييم، كان لدى المنظمة جماعة عمل مشتركة بين الإدارات لمتابعة الفصل 18 عن المياه العذبة من جدول أعمال القرن 21 بعد مؤتمر ريو عام 1992. غير أنه حتى أوائل عام 1999 لم تعد المنظمة تذكر هذا الموضوع في وثائقها عن المتابعة ذات الصلة.

وخلال الفترة التي يشملها التقييم كان هناك قدر من التعاون بين الموظفين في شعبة إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وشعبة اقتصاديات وسياسات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، مع دور لوحدة تنمية المياه وإدارتها في عدد من النواتج من بينها تقارير تنمية المياه في العالم، وقاعدة البيانات الأفريقية عن موارد المياه، وحلقات عمل الخبراء وغيرها. وفي الفترة الأخيرة، قررت وحدة تنمية المياه وإدارتها وشعبة إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية أن تتعاون بصورة أوثق في المبادرة الخاصة بالخطوط التوجيهية عن التفاعل بين الزراعة والأراضي الرطبة. ولكن معظم هذا التعاون الذي لقي تقديرا كبيرا في وحدة تنمية المياه وإدارتها كان محدودا بسبب نقص الموارد البشرية المتاحة ولأن هذا التعاون لم تكن له الأولوية في برنامج العمل والميزانية عن إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وكان المحرك الرئيسي لقيام هذا التعاون يتمثل في المبادرة الشخصية لموظفي شعبة إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والتزامهم.

وفى الوقت نفسه، كانت هناك أيضا مبادرات لشعبة إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، مع مدخلات محدودة من جانب وحدات المياه الأخرى في المنظمة، وقد شملت استعراضات مواضيعية واجتماعات للخبراء عن السدود ومصايد الأسماك بالتعاون مع الهيئة الدولية للسدود؛ ومصايد الأسماك في نظم الري بالمناطق الجافة في آسيا

بالتعاون مع اللجنة المشتركة بين الدول لتنسيق المياه لآسيا الوسطى؛ والقوى الهيدرولوجية، ومراقبة الفيضانات ومأخذ المياه – الدلالات بالنسبة للأسماك ومصايد الأسماك في أوروبا.

ومع تزايد الضغوط على إنتاج مصايد أسماك المياه العذبة والتنوع البيولوجي من جانب الأنشطة البرية، ونظرا للضغوط الإضافية التي فرضها تغير المناخ، يبدو أن هناك فرصة واضحة وحاجة إلى المزيد من التفاعل المكثف والرسمي بين إدارة مصايد الأسماك وتربية والأحياء المائية ووحدة تنمية المياه وإدارتها في برامج ونواتج محددة بوضوح.

2–2–4 *شعبة إدارة الغابات*

يشمل برنامج الغابات في المياه التابع لشعبة إدارة الغابات طائفة عريضة من القضايا المتعلقة بالمياه في إطار هيدرولوجيا الغابات، والنظم الإيكولوجية للجبال، وإدارة مستجمعات المياه، والصلات بين المصب والمنبع.

وتشمل النواتج المعيارية الصادرة عن هذه الشعبة حصر الأنشطة الدولية لإدارة مستجمعات المياه، ومؤتمرات، وحلقات عمل عن قضايا الغابات والمياه، وكذلك عددا من المطبوعات، مثل جريدة UNASYLVA وأوراق المنظمة عن الغابات.

وهناك عدد من المشروعات الميدانية التي تشمل أساساً أنشطة إدارة مستجمعات المياه، وتركز على شرق أوروبا وآسيا الوسطى. ويجري وقت كتابة هذه الاختصاصات البدء بمشروع ممول من مرفق البيئة العالمية عن أخشاب منطقة فوتا دجالون في غرب أفريقيا.

وقد دخل برنامج الغابات والمياه في شراكات كثيرة (المركز الدولي للتنمية المتكاملة للجبال، وهيئة الغابات الأوروبية، وشراكة الجبال، وهيئة نهر ميكونغ وغيرها)، وكان مشاركا نشطا في عدد من المؤتمرات (المنتدى العالمي الخامس للمياه، ومؤتمر برشلونة، وأسبوع الغابات الأوروبية وغيرها) والتي سلطت الأضواء على قضايا الغابات والمياه.

وكان من بين القضايا التي أثارتها شعبة إدارة الغابات محدودية الموارد البشرية المتاحة في مجال العمل هذا في الوقت الحاضر. وهناك نقص في الموارد البشرية في المكاتب الميدانية أيضا.

2–2–5 *دائرة قوانين التنمية*

تشارك دائرة قوانين التنمية على المستوى المعياري والبرامج الميدانية والمستوى الدولي في القضايا المتعلقة بالمياه. فعلى المستوى المعياري، صدرت خطوط توجيهية، ومواد تدريبية، ومذكرات للسياسات ودراسات تشريعية عن قوانين المياه، وحقوق المياه، ومنظمات مستخدمي المياه، والاستدامة، وصون قاعدة موارد المياه وحمايتها، وطبقات المياه

الجوفية العابرة للحدود. وعلى مستوى البرنامج الميداني، تغطي الدائرة عناصر قانونية في المشروعات التي تتناول السياسات والاستراتيجية (في إدارة الري وموارد المياه على حد سواء)، والصلة بين حقوق المياه والأراضي، والحصول على الأراضي والمياه، والقضايا العابرة للحدود.

وعلى مستوى العمليات الدولية، ساهمت الدائرة في لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، وفي إعداد التقرير الثالث عن تنمية المياه في العالم، والتعاون مع منظمة اليونسكو، والتدريب وبناء القدرات فيما يتعلق بحقوق وقوانين المياه، وكذلك صياغة مواد في قانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود. وفي بداية الأمر، تم توسيع التعاون مع منظمة الصحة العالمية في مجال تشريعات المياه ومواصفات المياه، والاتفاقات الدولية عن مصادر المياه الدولية، وأصبحت الآن قاعدة بيانات تتضمن الأطر التشريعية والتنظيمية للمياه وتحليلها.

وأشارت دائرة قوانين التنمية إلى تعاونها الوثيق مع وحدات مختلفة داخل المنظمة، من بينها وحدة تنمية المياه وإدارتها، وشعبة مركز الاستثمار، ومع منظمات دولية معنية بموضوعات المياه. وقد تقاعد مؤخرا الموظف الأقدم في الدائرة الذي كان يتولى جميع الأعمال المتعلقة بالمياه: ولا تزال الذاكرة المؤسسية موجودة فيما يتعلق بالأعمال السابقة وأعلنت الوحدة أن المهام قد أعيد توزيعها.

2–2–6 *شعبة عمليات الطوارئ وإعادة التأهيل*

خلال الفترة الخاضعة للتقييم تولت شعبة عمليات الطوارئ وإعادة التأهيل إدارة 42 مشروعا من بينها مشروعات تضم مكونات للمياه، بميزانية إجمالية قدرها 124 مليون دولار. وتتباين أنواع وأحجام التدخلات حسب الإقليم والسياقات القطرية الخاصة، وكان من بين المستفيدين الرئيسيين العراق، والصومال، وباكستان، وغرب أفريقيا، والضفة الغربية وقطاع غزة.

وتشمل عمليات الطوارئ وإعادة التأهيل طائفة واسعة من التدخلات، من بينها إعادة تأهيل مشروعات الري الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، وتنمية الري، وإدارة مستجمعات المياه، وجمع المياه، ومعالجة المياه المستعملة وإعادة استخدامها، واستهلاك الثروة الحيوانية من المياه، وإزالة ملوحة التربة، ومشروعات للمعلومات، وإدارة الأنهار.

وبدا أن بعض أعمال شعبة عمليات الطوارئ وإعادة التأهيل في العراق بشأن محطات ضخ المياه لا يدخل في التفويض التقليدي للمنظمة: غير أن الوحدة المسؤولة تمكنت، بالتعاون مع شعبة البنية الأساسية الريفية والصناعات الزراعية، من اختيار مُورّد ملائم لهذه الخدمة والتعاقد معه. ومن خلال هذا العمل، تم إعداد قواعد لتكليفات مماثلة.

وتم أخيرا تقييم عدد كبير من مشروعات الطوارئ بها مكونات مياه، خاصة في العراق، والمناطق المتضررة من أمواج التسونامي، وباكستان، والصومال، والقرن الأفريقي إما كمشروعات فردية أو في إطار التقييمات الكبيرة في برامج الطوارئ.

2–2–7 *شعبة مركز الاستثمار*

تتعاون شعبة مركز الاستثمار مع مؤسسات متعددة الأطراف مثل البنك الدولي، ومصارف التنمية الإقليمية، والصناديق الدولية عن طريق مساعدة البلدان النامية على تحديد وصياغة سياسات وبرامج ومشروعات زراعية فعالة ومستدامة. وتستضيف هذه الوحدة البرنامج التعاوني المشترك بين المنظمة والبنك الدولي وتمول عن طريقه إلى حد كبير؛ وبالإضافة إلى ذلك، تستخدم أيضا أموالا من الميزانية العادية للمنظمة، مثلا عن طريق برامج التعاون التقني. وفي هذا الإطار، تساهم شعبة مركز الاستثمار في صياغة وتنفيذ مشروعات مع تعبئة موارد مالية كبيرة.

ويتضح من تقدير أولي سريع لعمل شعبة مركز الاستثمار عن الاستثمارات في الري والصرف أنه في الفترة التي يشملها التقييم، ساهمت شعبة مركز الاستثمار في 42 مشروعا بميزانية إجمالية قدرها 4 مليارات دولار، عن طريق المشاركة بنسبة 15 في المائة تقريبا من وقت موظفيها. ولا يشمل هذا التقدير العمل بشأن إدارة مستجمعات المياه وقضايا المياه والبيئة؛ ويبدو أن الدعم الإجمالي للمؤسسات المالية الدولية في هذا الموضوع، وللبنك الدولي بشكل خاص، كان كبيرا للغاية وينبغي للتقييم استطلاعه بصورة أكثر تعمقا.

وصرح موظفو شعبة مركز الاستثمار بأن هناك استخداما منتظما ومتكررا لبعض نواتج وحدة تنمية المياه وإدارتها، مثل البرنامج الحاسوبي لتخطيط الري وإدارته.

2–2–8 *دائرة إدارة وتنسيق البرنامج الخاص للأمن الغذائي*

دائرة إدارة وتنسيق البرنامج الخاص للأمن الغذائي هي المسؤولة عن هذا البرنامج الذي يشمل أكثر من مائة مشروع ميداني و/أو برنامج وطني للأمن الغذائي في أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية. وتعد إدارة المياه أحد المكونات الرئيسية الأربعة للبرنامج الخاص للأمن الغذائي، وظهرت مشروعات الري الصغيرة الحجم في تخطيط جميع الأنشطة تقريبا التي تم تمويلها في الجولة الأولى من البرنامج في أواخر التسعينات من القرن الماضي. وبمرور الوقت، أصبح البرنامج الخاص للأمن الغذائي أكثر ملاءمة للاحتياجات والظروف المحلية، وكثيرا ما يتحول إلى برامج وطنية للأمن الغذائي، حيث أصبح مكون السياسات والمؤسسات أكثر أهمية.

وقد حددت تقديرات التقييم 37 مشروعا من مشروعات البرنامج الخاص للأمن الغذائي التي تضم مكونات كبيرة متعلقة بالمياه. وتتركز هذه المشروعات في معظمها في غرب أفريقيا، مع وجود بعض المبادرات في هايتي وفي آسيا.

وكانت أسبانيا على وجه التحديد تمول مبادرات في عدد من بلدان غرب أفريقيا مع توجيه اهتمام قوي إلى جوانب إدارة المياه تحت مظلة "برنامج المياه من أجل أفريقيا".

2–2–9 *وحدات أخرى*

يتضح من تقديرات التقييم أن بعض الأعمال قد أنجزت فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين والمساواة الاجتماعية في السياقات المتعلقة بالمياه، خاصة بالنسبة للبيانات الإحصائية الجنسانية المفصلة في أفريقيا (مثل أكواستات).

وأجرت وحدة سياسات الثروة الحيوانية عددا من الدراسات عن قضايا الثروة الحيوانية والبيئة من خلال برنامج تنمية الثروة الحيوانية والبيئة، حيث كان تلوث المياه أحد القضايا الرئيسية. ويعد أحدث إنتاج في هذا المجال لهذه الوحدة عن قضايا المياه والثروة الحيوانية هو مطبوع بعنوان "الظل الممتد للثروة الحيوانية". ويجري العمل في آسيا بشأن إدارة مخلفات الثروة الحيوانية والتلوث (مشروع لمرفق البيئة العالمية) وهناك تعاون مع موظفي المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ. وقد ساهمت شعبة الإنتاج الحيواني وصحة الحيوان في المؤتمر المعني بالمياه بهولندا.

وفي إدارة الزراعة، يبدو أن أحدث مبادرة تتعلق بالمياه تتمثل في برنامج كبير بدأ حديثا في غرب أفريقيا بالتعاون مع جامعة ولاية أوريجون وبتمويل من مرفق البيئة العالمية، وينفذ بالتعاون الوثيق مع مشروع إقليمي تموله هولندا عن الإدارة المتكاملة للآفات ومدارس تدريب المزارعين. ويهدف المشروع الجديد إلى تخفيض الاعتماد على الملوثات العضوية الثابتة ومبيدات آفات أخرى عن طريق إدخال جهاز مبتكر لرصد نوعية المياه، وبناء قدرة شبكة من المختبرات الوطنية والإقليمية، وغير ذلك. وقد بدأ المشروع في مارس/آذار 2009 ويستغرق فترة زمنية طويلة. وهناك تعاون مع وحدة تنمية المياه وإدارتها على المستوى غير الرسمي. ولم تحدد أي مبادرات أخرى أثناء تقديرات التقييم.

وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى أمانة المجلس العلمي للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية التي تستضيفها المنظمة والتي تعد أيضا أحد الجهات المانحة لهذه الجماعة الاستشارية. فقد أجرت الأمانة تقديرات وأعمالا بشأن قضايا المياه، بما في ذلك الاستعراض الذي أجراه المعهد الدولي لإدارة المياه والاستعراض الخارجي لبرنامج تحديات المياه والأغذية، وكلاهما في عام 2007. وقد يكون النطاق والشكل لهذا التعاون المحتمل بين المنظمة وأمانة الجماعة الاستشارية بشأن قضايا المياه مهما بالنسبة للتقييم.

2–3 <u>المياه في برنامج العمل والميزانية والخطة المتوسطة الأجل للمنظمة</u>

خلال الفترة التي يشملها التقييم، تم إعداد البرنامج العادي للمنظمة ووضعت ميزانيته من خلال "الكيانات البرنامجية". ولسهولة الرجوع، ترد الكيانات البرنامجية الرئيسية في الإطار 1 أدناه.

البرامج والكيانات البرنامجية المتعلقة بالمياه منذ عام 2004

البرنامج الرئيسي/البرنامج/الفصل في الخطة المتوسطة الأجل 2004–2009	**الكيان البرنامجي**
برنامج العمل والميزانية 2004–2005	
2–1 الإنتاج الزراعي ونظم الدعم، 2–1–1 الموارد الطبيعية	211A1 كفاءة استخدام المياه الزراعية وصونها
	211A3 السياسات المتكاملة للأراضي والمياه وتغذية النباتات، والتخطيط والإدارة.
	211A5 تحسين جودة الأراضي والمياه
	211P7 نظام معلومات الأراضي والمياه
	211P8 إدارة المعرفة والشراكات
2–4–1 الموارد الحرجية	241A7 الغابات والمياه
2–5–6 إنتاج الأغذية دعما للأمن الغذائي في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض	256P2 و 256P3 صياغة وتنفيذ البرنامج الخاص للأمن الغذائي
3–3–3 عمليات الطوارئ وإعادة التأهيل	33300 عمليات الاستجابة للطوارئ
برنامج العمل والميزانية 2006–2007 وبرنامج العمل والميزانية 2008–2009	
2 كاف الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية	2KA01 كفاءة استخدام المياه الزراعية، وجودتها وحفظها
	2KA06 السياسات المتكاملة للأراضي والمياه وتغذية النباتات، والتخطيط والإدارة
	2KP02 إدارة المعرفة عن الأراضي والمياه، ونظم المعلومات، وقواعد البيانات والإحصاءات
	2KA07 الغابات والمياه
4جيم – الأمن الغذائي، وتخفيض الفقر وبرامج التعاون الإنمائي الأخرى	4CP01 إدارة وتنسيق المشروعات الصغيرة المناصرة للفقراء والمشتركة بين البرنامج الخاص للأمن الغذائي/ والبرنامج الوطني للأمن الغذائي/ والبرنامج الإقليمي للأمن الغذائي/ التعاون فيما بين بلدان الجنوب
4دال – إدارة الطوارئ وما بعد الأزمات	4DS01 تنفيذ برنامج الطوارئ

المصدر: وحدة تنمية المياه وإدارتها، وشعبة إدارة الغابات، ودائرة التقييم

4–2 المشروعات المتعلقة بالمياه أو بها مكونات متعلقة بالمياه

وضعت تقديرات القابلية للتقييم اختيار الأنشطة "التنفيذية" على أساس معيارين: (1) فترة التنفيذ: يتعين أن تكون المشروعات في حالة تشغيل في الفترة ما بين 1 يناير/كانون الثاني 2004 و 31 ديسمبر/كانون الأول 2008؛ (2) وتشكل الأعمال "المتعلقة بالمياه" جزءا من أهداف المشروعات ونتائجها و/أو نواتجها. وقد بدأ 12 مشروعا إضافيا بعد 1 يناير/كانون الثاني 2009 وأدرجت تحت عنوان منفصل.

وقد تم تحديد ما مجموعه 226 مشروعا [10] على أنها وثيقة الصلة بتوجه التقييم، وتم تصنيف 44 منها على أنها طارئة كما ذكر أعلاه. وتبلغ ميزانيتها الإجمالية 436 مليون دولار: وهذا يمثل 19 في المائة من الأعمال التي تنفذها المنظمة عن طريق البرنامج الميداني في الفترة 2004–2008. وتمثل ميزانية مبادرات التعاون التقني نسبة أكبر في إطار المشروعات المتعلقة بالمياه منها في إطار أرقام التنفيذ العامة للمنظمة، وهي 70 في المائة مقابل 53 في المائة. ومن الناحية الأخرى، كانت مبادرات الطوارئ في إطار المشروعات المتعلقة بالمياه أقل منها في إطار المنظمة بشكل عام (29 في المائة مقابل 47 في المائة).

وكانت الغالبية الكبرى من المشروعات وطنية في نطاقها: فكان هناك فقط 16 مشروعا أقاليميا، و9 مشروعات إقليمية، و4 مشروعات عالمية؛ وكذلك في إطار برنامج التعاون التقني، كان هناك 7 مشروعات إقليمية ومشروع أقاليمي واحد، بالإضافة إلى مشروع واحد للطوارئ كان له طابع إقليمي.

وكان إنفاق ميزانية المشروعات البالغ عددها 226 مشروعا على النحو التالي: 29 في المائة من الأموال استخدمت لمشروعات الطوارئ، وكانت مشروعات برنامج التعاون التقني تمثل 4 في المائة ومبادرات التعاون التقني الممولة من أموال من خارج الميزانية تمثل 67 في المائة. ومن حيث عدد المشروعات، كان 20 في المائة منها للطوارئ، و28 في المائة في إطار برنامج التعاون التقني، و52 في المائة ممولة من موارد خارجة عن الميزانية.

وفي إطار مشروعات التعاون التقني، كان برنامج التعاون التقني يمثل 5 في المائة من الميزانية و36 في المائة من عدد المشروعات، في حين أن المشروعات الممولة من موارد خارجة عن الميزانية تمثل 95 في المائة من الميزانية و64 في المائة من عدد المشروعات. وكانت المشروعات الداعمة للعمل المعياري للمنظمة في مجال المياه تمثل 8 في المائة من ميزانية التعاون التقني، مقابل 92 في المائة لدعم البرنامج الميداني. ومن حيث الأعداد، كانت المشروعات المعيارية تمثل 14 في المائة ومشروعات البرنامج الميداني تمثل 86 في المائة.

[10] يذكر أن العدد الإجمالي للمشروعات التي تقوم المنظمة حاليا بتشغيلها هو في حدود 500 1 مشروع باستثناء مشروعات تليفود. ومع ذلك فإنه لا يمكن المقارنة بين الرقمين لأنهما يتعلقان بإطارين زمنيين مختلفين.

وفي إطار العدد الكلي للمشروعات المتعلقة بالمياه (226 مشروعا)، كان 52 مشروعا لها ميزانيات تتجاوز مليوني دولار[11] من مبلغ إجمالي قدره 338 مليون دولار (77 في المائة من الميزانية)؛ وكان هناك 19 مشروعا للطوارئ و33 مشروعا لا تتعلق بالطوارئ. وكانت مشروعات الطوارئ التي تتجاوز ميزانياتها مليوني دولار أكثر في العدد من الناحية النسبية من مشروعات التعاون التقني التي لها ميزانيات مماثلة (43 في المائة و18 في المائة على الترتيب). وكان متوسط الميزانية أكبر نسبيا في حالة مشروعات التعاون التقني، وهو 6.7 مليون دولار مقابل 6 ملايين دولار في حالة تدخلات الطوارئ. ومن بين المشروعات البالغ عددها 52 مشروعا التي يعتبر تقييمها إلزاميا كممارسة مستقلة أو كجزء من تقييم أكبر، طبقا لسياسات التقييم في المنظمة، تم تقييم 29 مشروعا في الماضي.

وكانت الجهات المانحة الرئيسية هي مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في حالة الطوارئ، والمنظمة في حالة مشروعات التعاون التقني على وجه التحديد[12]، وإيطاليا بوصفها مانحة للموارد الخارجة عن الميزانية من أجل التعاون التقني. وتعد إدارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة من الجهات المانحة الهامة للجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، مع أن هذا لا يظهر في نظم معلومات المنظمة.

ويبدو أن وحدة تنمية المياه وإدارتها أو شعبة إدارة الغابات قد شاركت في صياغة و/أو دعم معظم المشروعات المتعلقة بالمياه. غير أن الإجراءات والممارسة في المنظمة لإنشاء وتشغيل فرق المهام الخاصة بالمشروعات قد أسفرت عن قرابة 50 مبادرة بها مكونات كبيرة للمياه، ونفذت دون أي تشاور أو مشاركة من جانب وحدة تنمية المياه وإدارتها. وهذه في معظمها تدخلات للطوارئ أو تدخلات للبرنامج الخاص للأمن الغذائي.

وأخيرا، وكما في التقييمات المواضيعية والبرنامجية الأخرى، فإن المشكلة المؤسسية المتكررة الخاصة بربط المشروعات بكيان برنامجي "ملائم" في برنامج العمل والميزانية تقف وراء التجاوز المحتمل لمشروعات ذات صلة. وتولى تقدير القابلية للتقييم مراجعة قائمة المشروعات الأولى مع الوحدات ذات الصلة، غير أنه لا يمكن أن تستبعد تماما إمكانية وجود بعض الثغرات. وهذا يعني أيضا أنه يتعين استبعاد عدد من المشروعات المرتبطة "بالكيان البرنامجي للمياه" نظرا لأنها لا تتضمن في توجهها "أنشطة خاصة بالمياه".

2–5 القضايا التي نشأت أثناء تقدير القابلية للتقييم

ظهرت القضايا الموضحة أدناه أثناء المرحلة الأولى من التقييم، من خلال اجتماعات مع أصحاب المصلحة في المنظمة، والعمل البحثي في نظم معلومات المنظمة، وموقعها الشبكي، وقواعد بياناتها، ومن تحليل سريع للوثائق الرسمية وتقارير التقييم السابقة. وقد ظهرت هذه القضايا في قائمة المجالات المراد أن يتناولها التقييم، والمعروضة في القسم 5 من الاختصاصات.

[11] هذا هو الحد الأقصى للميزانية الذي إذا تجاوزه مشروع ما فإنه يخضع لتقييم مستقل إلزامي طبقا لسياسات المنظمة، انظر المنهجية.

[12] يمول برنامج التعاون التقني حصريا من الميزانية العادية للمنظمة.

وبعد تحليل التقييم الخارجي المستقل الذي أوجز أعلاه، يبدو أن التقييم ينبغي أن يهدف إلى وضع تعريف واضح لدور المنظمة فيما يتعلق بالمياه والأغذية والزراعة عن طريق تقدير وضع المنظمة وميزتها النسبية في البناء المؤسسي العالمي الحالي للمياه.

ويبدو إلى حد ما أنه يوجد أيضا قدر من عدم الوضوح والاتفاق المشترك داخل المنظمة نفسها عما ينبغي أن تفعله المنظمة فيما يتعلق بالمياه، وماذا ينبغي أن تكون أولوياتها وطرائق عملها، بما في ذلك التوازن داخل وحدة تنمية المياه وإدارتها بين التركيز المعياري والتنفيذي. وينبغي أن يسهم التقييم بأن يضع تعريفا أفضل للتوجه، والموارد، والآليات المؤسسية المطلوبة لكي تفي المنظمة بتفويضها المؤسسي واحتياجات أعضائها، مع الاستفادة من ميزتها النسبية الحالية في الحاضر والمستقبل.

وعموما فإن الموارد في المنظمة قد اتجهت نحو التضاؤل لسنوات كثيرة حتى الآن مما أثر على موارد الموظفين وغير الموظفين من البرنامج العادي والمصادر الخارجة عن الميزانية على حد سواء: وقد تأثر العمل المتعلق بالمياه أيضا. وقد أشارت كل من شعبة إدارة الغابات ووحدة تنمية المياه وإدارتها إلى استحالة تلبية جميع الطلبات بالموارد البشرية الحالية التي تعمل فوق طاقتها. وهذا ما أكدته أيضا شعبة عمليات الطوارئ وإعادة التأهيل وشعبة مركز الاستثمار، التي ترى كل منهما أن المساعدة التقنية التي تلقى كل التقدير والتي تقدمها وحدة تنمية المياه وإدارتها لعملهما في مجال الطوارئ والاستثمار قد تأثرت كثيرا بسبب الموارد البشرية المحدودة لهذه الوحدة على جميع المستويات. وفي حالة شعبة عمليات الطوارئ وإعادة التأهيل، كان الطلب يتركز في معظمه على هندسة الري: فهناك وظيفة في الإدارة المعنية بإدارة الموارد الطبيعية والبيئة ظلت شاغرة لبضع سنوات، ولا تزال عملية التعيين جارية حتى وقت كتابة هذه الوثيقة. وقد تغلبت شعبة عمليات الطوارئ وإعادة التأهيل على نقص الدراية الفنية في المنظمة عن طريق تكليف أحد الخبراء الميدانيين في أحد البلدان بتقديم المساعدة لمشروع في بلد آخر. وذكر هذا المثل أيضا بالنسبة للتعاون في الماضي بين شعبة عمليات الطوارئ وإعادة التأهيل ووحدة تنمية المياه وإدارتها من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء في العراق، حيث ساهم البرنامج في تكاليف أحد مهندسي الري في وحدة تنمية المياه وإدارتها. وبالمثل، يبدو أن هناك أيضا عقبات تعترض التعاون الكامل بين وحدة تنمية المياه وإدارتها ودائرة إدارة وتنسيق البرنامج الخاص للأمن الغذائي، وذلك أيضا بسبب الموارد البشرية للوحدة التي تعمل فوق طاقتها.

ومثل هذه القضايا ستتطلب تحليلا أكثر تعمقا من جانب التقييم بناء على الأدلة التي أتيحت عن الطلبات وأعباء العمل. وسيكون من بين مهام التقييم أيضا تقدير ما إذا كان مجال العمل الخاص "بالمياه" قد تأثر من تخفيضات الميزانية المماثلة للمتوسط بالنسبة للمنظمة ككل أو المختلفة عنها، وكذلك تقييم الموارد الخارجة عن الميزانية لهذا المجال.

وهناك بعض الأدلة على أن وحدة تنمية المياه وإدارتها قد حققت بعض التواصل الوظيفي بين مسارات العمل المعياري والتنفيذي بالنسبة للعمل الذي يقع تحت مسؤوليتها بالكامل. وينبغي للتقييم أن يدرج ذلك في تقديره، إلى

جانب تحليل وجود حلقة وصل للمعلومات المرتدة بين المعرفة المؤسسية الحالية بالمسائل المتعلقة بالمياه وعمل وتجربة المشروعات والبرامج الميدانية. وقد يكون ذلك متعلقا أو غير متعلق بعدم وجود مشاركة رسمية وملموسة لوحدة تنمية المياه وإدارتها في عدد من المشروعات الميدانية للمنظمة التي توجد بها مكونات تتعلق بالمياه والتي تديرها شعب في إدارة التعاون التقني.

ويبدو أن هناك طلبا على المساعدات لا يلبى حاليا. والسبب الرئيسي الذي ذكره طالبو الدعم هو الافتقار إلى الموارد البشرية على جانب العرض. ويبدو على الجانب الآخر أن طريقة بحث الطلبات لا تتوافق مع الإدارة في وحدة لديها عدد ثابت من الموظفين لديهم جميعا خطة عمل كاملة، وذلك من حيث الافتقار إلى التخطيط، والاستعجال، والنطاق، والمدة وغيرها. وهناك عوامل تساهم في ذلك قد تتمثل في الإجراءات المؤسسية أو تفسيرها بالنسبة لتشكيل وتشغيل فرق المهام الخاصة بالمشروع وإسناد مسؤولية الوحدة التقنية الرائدة. وينبغي للتقييم استطلاع هذه الجوانب بالتفصيل، خاصة طريقة تأثيرها على جودة البرنامج الميداني، إن وجدت، والاستخدام الكفء والفعال للموارد المتاحة.

وعلى المستوى المعياري أيضا، يبدو أن هناك تعاونا إيجابيا بشكل عام بين وحدة تنمية المياه وإدارتها وبعض الوحدات الأخرى في المنظمة، مثل دائرة جودة ومواصفات الأغذية ودائرة قوانين التنمية، مع أنه يبدو أنه سيكون هناك مجال للتعاون والتآزر بشكل أوثق فيما يتعلق بمصايد الأسماك، والزراعة، وتغير المناخ. ويبدو أن هناك قدرا من التعاون المتكرر والبناء بين شعبة إدارة الغابات ووحدة تنمية المياه وإدارتها على مستوى المناسبات الدولية فيما يتعلق بالعروض والمناسبات الجانبية؛ ويبدو هذا التعاون محدودا بدرجة أكبر على مستوى دعم المشروعات، نظرا لخصوصيات موضوع "الغابات والمياه".

وقد ذكر من بين العقبات عدم وجود نهج منسق وآلية مؤسسية في المنظمة للتعامل مع المياه على غرار ما اقترحته لجنة الزراعة في عام 2007. ويبدو أيضا أن هناك مجالا ملائما لتحسين التعاون مع إدارة الزراعة والوحدة الجنسانية في المنظمة، خاصة مع مراعاة اهتمام مجال التركيز المؤثر بقضايا الندرة وفرص الحصول. وينبغي للتقييم تحليل أوجه الضعف والثغرات هذه، إلى جانب الإصلاح التنظيمي الجاري والهيكل الجديد لبرنامج العمل والميزانية، وأن يسهم في تحديد الخطوات المحتملة للتحسين، بما في ذلك الآليات المؤسسية إذا لزم الأمر.

والمجالات التقنية التي ذكرت على أنها قد تحتاج إلى مزيد من الاهتمام هي: قضايا المياه العابرة للحدود؛ والعلاقة بين إدارة المياه العذبة والموارد السمكية، وعمليات التكيف مع تغير المناخ فيما يتعلق بالمياه؛ وتلوث المياه من الزراعة والثروة الحيوانية أيضا. وقبل هذا، فإن التحديات الرئيسية هي ندرة المياه، وصعوبة الحصول عليها، واستخدامها بكفاءة.

3- غرض التقييم

سيكون التقييم تطلعيا: فغرضه الرئيسي هو تزويد البلدان الأعضاء في المنظمة والأمانة بتوصيات قائمة على الأدلة والدروس عن دور المنظمة في المستقبل ونطاق أعمالها المتعلقة بالمياه.

وسيوفر التقييم أيضا المساءلة للبلدان الأعضاء في المنظمة وللأمانة عن أداء المنظمة وميزاتها النسبية في مجال العمل هذا.

4- نطاق التقييم

يعرّف التقييم دور المنظمة وعملها المتعلق بالمياه بأنه جميع الأنشطة التي تقوم بها المنظمة لحفظ الموارد المائية وتنميتها واستخدامها المستدام من أجل الزراعة، بما في ذلك الاستجابة لتحديات البيئة العالمية التي تؤثر على الأغذية والزراعة، ويستبعد هذا التعريف جميع الأعمال المتعلقة بالمياه البحرية وجميع أنواع الموارد السمكية، وكذلك أي عمل **لا يتعلق** بإدارة موارد المياه وتنميتها.

وفي إطار هذا التعريف، سيعمل التقييم على تقدير الأعمال التي تقوم بها إدارة الزراعة وحماية المستهلك/وحدة تنمية المياه وإدارتها، والأعمال التي تقوم بها شعبة إدارة الغابات فيما يتعلق بالغابات والمياه وإدارة مستجمعات المياه، والأعمال التي تقوم بها وحدات أخرى في المنظمة بشأن موارد المياه، والموضحة في القسم 2 أعلاه. وسيشمل جميع الأنشطة الممولة عن طريق الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية، بما في ذلك النواتج المعيارية، ومشروعات التنمية وإعادة التأهيل، ودعم الاستثمار في الزراعة، والمساهمة في العمليات الدولية المتعلقة بالمياه. ويرد وصف مفصل للمجالات والقضايا التي سيتم تقديرها عن طريق التقييم في موضع لاحق من هذه الاختصاصات.

وستكون فترة التحليل من عام 2004 حتى الالتزامات الجارية والمخططة. وسيُعتمد منظور طويل الأجل كلما تعلق ذلك بفهم سياق النشاط والاتجاهات في المستقبل. وسيكون هذا هو الحال، مثلا، عند تحليل المساهمة في العمليات الدولية الطويلة الأجل والشراكات المتعلقة بالمياه، وكذلك بالنسبة للمشروعات التي بدأت قبل عام 2004 واستكملت خلال هذه الفترة، أو لم تبدأ إلا مؤخرا وتفتح مجالات جديدة للعمل.

وسيتقدم التقييم بتوصية تضع في اعتبارها بالكامل الطلبات الوطنية والدولية المتغيرة فيما يتعلق بالمياه، والأغذية، والزراعة، بما في ذلك العوامل والأزمات العالمية المتعلقة بالطاقة والتمويل. وفضلا عن هذا، سيوجه اهتمام خاص إلى عملية الإصلاح الجارية في المنظمة وإلى دور قطاع المياه والموارد المخصصة له في المنظمة كما جاء في الوثائق الاستراتيجية ووثائق التخطيط قيد الإعداد.

5- معايير التقييم، ومجالات التقدير والقضايا

سيستخدم التقييم في تقديره معيار لجنة المعونة الدولية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومعايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، وكذلك بعض المعايير الإضافية المدرجة أدناه والمطبقة حسب الاقتضاء:

- الصلاحية؛
- والكفاءة؛
- والفعالية؛
- والأثر؛
- والجودة التقنية؛
- والاستدامة المؤسسية والبيئية؛
- والمساهمة في مراعاة المساواة بين الجنسين والاندماج الاجتماعي.

ولسهولة التحليل، ترد أدناه قائمة بالمجالات التقنية التي ذكرت باختصار في القسم 4 حسب الوحدة، ضمن مجموعات:

أولاً	**السياسة العامة، والقانوني، والاقتصادي**
ألف	سياسات المياه واستراتيجياتها
باء	توجيه المناطق المحتملة القابلة للري (المادية والاقتصادية) نحو الإنتاج
جيم	قوانين المياه وتشريعاتها ولوائحها
دال	المؤسسات المحلية لإدارة المياه
هاء	إدارة المياه المرتبطة بوفرة المياه وندرتها، بما في ذلك المسحوبات الزراعية في إطار إدارة أحواض الأنهار (بما في ذلك البنية التحتية المتعددة الأغراض للتخزين والتوصيل)
واو	العائدات الاقتصادية، وتسعير المياه، واسترداد التكاليف
ثانياً	**المياه في نظم الإنتاج**
ألف	التفاعل بين الأراضي والمياه (بما في ذلك استصلاح الأراضي الملوثة)
باء	استخدام المياه في المزرعة، وإنتاجيتها وكفاءتها بالنسبة للإنتاج الزراعي
جيم	المياه والأمن الغذائي
دال	المياه والثروة الحيوانية
هاء	إدارة المياه العذبة لتربية الأحياء المائية
ثالثاً	**جدوى النظام والتصميم والتكنولوجيا**
ألف	احتمالات الري ومشروعات الري الجديدة
باء	إعادة تأهيل وتحديث مشروعات الري
جيم	الري بالمياه الجوفية
دال	حصاد المياه

هاء	الصرف وإزالة الملوحة
واو	الاستخدام غير التقليدي للمياه، خاصة نوعية المياه، وإعادة استخدام المياه المستعملة، والمياه المحلاة، واستخدام المياه في المناطق الحضرية وما حولها
رابعاً	**البيئة**
ألف	إدارة المياه والغابات ومستجمعات المياه
باء	الخدمات البيئية
جيم	التفاعل بين الزراعة والأراضي الرطبة
دال	استدامة استخدام المياه الزراعية في سياق الاستخدامات المتنافسة على المياه وتغير المناخ
هاء	التلوث من الزراعة، بما في ذلك التلوث من مبيدات الآفات، والأسمدة، والمعادن الثقيلة، وأثره على النظم الإيكولوجية
واو	المياه والأمن الغذائي
خامساً	**نظم المعلومات**
ألف	نظم معلومات المياه والنماذج وأدوات دعم القرار، بما في ذلك النظام العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة (أكواستات) ونموذج زيادة إنتاجية المحاصيل من المياه

ويرد أدناه سرد للجوانب والقضايا الرئيسية المراد تقديرها عن طريق معايير التقييم وفيما يتعلق بالمجالات التقنية.

ألف – دور المنظمة في المياه

(أ) تفويض المنظمة وتواجدها لتلبية الاحتياجات العالمية والإقليمية والوطنية فيما يتعلق بالمياه، والأغذية، والزراعة، فيما بين المنظمات الدولية ذات الصلة؛

(ب) دور المنظمة وميزتها النسبية، الفعلية والمحتملة، كمنظمة للمعرفة وكمصدر للسياسات والمساعدة التقنية فيما يتعلق بالمياه، والأغذية، والزراعة، على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية؛

(ج) دور المنظمة في مجال الدعوة والتوجيه والقيادة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية فيما يتعلق بالمياه والأغذية والزراعة؛

(د) عملاء المنظمة والجماعات المستهدفة في مجال المياه، على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، بما في ذلك معرفتهم بالمنظمة وتوقعاتهم منها.

باء – أعمال المنظمة المتعلقة بالمياه

باء –1 *عام:*

(أ) مساهمة أعمال المنظمة المتعلقة بالمياه في الأهداف العالمية للمنظمة بالإطار الاستراتيجي في الفترة 2000–2015، بما في ذلك النطاق والتوازن الجغرافي؛

(ب) مساهمة أعمال المنظمة المتعلقة بالمياه في الأهداف 1 و3 و7 من الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ج) الأولويات الاستراتيجية والتقنية للمنظمة عن المياه في الفترة التي يشملها التقييم كما عبرت عنها وثائق المنظمة المتعلقة بالاستراتيجية والتخطيط، وعملية وآليات تحديدها؛

(د) مرونة المنظمة وتكيفها واستجابتها للسياق المتغير للقضايا الاجتماعية والاقتصادية والاجتماعية بشأن المياه (خاصة النمو، والعمالة، والتجارة، والضمانات، وتجنب الصراع، والبيئة) وللأزمات الدولية الناشئة؛

(هـ) استجابة المنظمة لاحتياجات البلدان الأعضاء وطلباتها فيما يتعلق بقضايا المياه: العملية، والطريقة، والمضمون؛

(و) الرصد وتقديم التقارير من جانب المنظمة لأعضائها بشأن القضايا المتعلقة بالمياه؛

(ز) والتآزر، والتوازن، وحلقات الوصل بين البرامج المعيارية والبرامج الميدانية في أعمال المنظمة المتعلقة بالمياه.

باء –2 *المعلومات والمعرفة:*

(أ) إمكانية الوصول إلى مستودع المعرفة العالمي للمنظمة فيما يتعلق بالمياه والأغذية والزراعة؛

(ب) ونواتج التقييم العالمية والخاصة في المجال التقني والمعلومات والموارد؛

(ج) ومراقبة جودة النواتج وضمان جودتها؛

(د) والطلب على نواتج المنظمة المتعلقة بالمياه؛

(هـ) وآليات توزيع نواتج المنظمة المتعلقة بالمياه؛

(و) ومعرفة نواتج المنظمة المتعلقة بالمياه واستخدامها من جانب العملاء الخارجيين على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية؛

(ز) ومعرفة نواتج المنظمة المتعلقة بالمياه واستخدامها من جانب مستخدمي المنظمة دعما للبرنامج الميداني ومبادرات الاستثمار؛

(ح) ومصدر المساهمات المقدمة للمطبوعات الرئيسية للمنظمة والمنظمات الأخرى ونطاقها وجودتها فيما يتعلق بالمياه والأغذية والزراعة.

باء –3 *السياسة العامة والمساعدة التقنية:*

(أ) السياسة العامة والمساعدة التقنية للعمليات الإقليمية والدولية والعابرة للحدود المتعلقة بالمياه والأغذية والزراعة؛

(ب) والسياسة والمساعدة التقنية على المستوى الوطني بشأن المياه والأغذية والزراعة، عن طريق برنامج التعاون التقني والبرنامج الميداني للطوارئ، وكذلك عن طريق مشروعات الاستثمار؛

(ج) وتنمية القدرات الإقليمية والوطنية بالنسبة لجوانب السياسة العامة والجوانب التقنية المتعلقة بالمياه والأغذية والزراعة.

جيم – الشراكات والتحالفات:

(أ) الشراكات مع المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية في الموضوعات المتعلقة بالمياه، بما في ذلك تقدير مبررات الاختيار، والأغراض، والقيمة المضافة، والاستدامة؛

(ب) ودور المنظمة في لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية بما في ذلك الموارد المخصصة والنواتج المحددة؛

(ج) والتعاون مع نظام الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية؛

(د) تكاليف المعاملات والموارد الخاصة بالشراكات والتحالفات.

دال – الشكل التنظيمي للمياه:

(أ) الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بالمياه في المنظمة، ومدى التعاون فيما بين الوحدات، ونقاط القوة والضعف، والثغرات، ومجالات التحسين؛

(ب) ودور وحدة تنمية المياه وإدارتها "كجهة تنسيق للمياه" في المنظمة للمبادرات التي تديرها وحدات أخرى؛

(ج) وآليات تخطيط العمل، بما في ذلك حجم الطلبات غير المخططة ومصدرها؛

(د) والآليات والموارد اللازمة للتعاون المشترك بين الإدارات وداخل الإدارات والمتعدد التخصصات فيما يتعلق بالمياه؛

(هـ) والصلات والتعاون والتآزر بين المقر والهيكل الميداني في وحدة تنمية المياه وإدارتها والوحدات الأخرى فيما يتعلق بالمياه؛

(و) وآليات التعاون مع الترتيبات الراسخة (مثل البرنامج الدولي للتكنولوجيا والبحوث في مجال الري والصرف) وإدماجها في "الهيكل الخاص بالمياه" في المنظمة.

هاء – الموارد والتمويل

(أ) الكيانات البرنامجية السابقة والحالية وتخفيف موارد الموظفين وغير الموظفين لقضايا المياه؛

(ب) وتنوع كفاءة الموظفين، وأعباء العمل بالنسبة لوحدة تنمية المياه وإدارتها والوحدات الأخرى في القضايا المتعلقة بالمياه؛

(ج) ومصادر وأنماط التمويل لمختلف الطرائق (التعاون التقني، والطوارئ، والميزانية العادية، وبرنامج التعاون التقني، والأموال الخارجة عن الميزانية، وغيرها) للأعمال المتعلقة بالمياه؛

(د) وطريقة تخطيط الموارد واستراتيجية جمع الأموال؛

(هـ) وتقدير الموارد المرغوبة والمصادر المتوقعة.

واو – التركيز على جوانب وقضايا محددة:

أعلن فريق الخبراء في اجتماعه الأول في يونيو/حزيران 2009 أن " المشروع الحالي لاختصاصات التقييم كان شاملا بالقدر الذي يصعب معه على فريق الخبراء تحديد مجال تركيز التقييم بالنسبة لتوقعات الإدارة ولجنة البرنامج".

غير أن فريق الخبراء أكد على أهمية جوانب وقضايا معينة للتقييم سيوجه إليها اهتمام خاص أثناء عملية التقييم:

(1) توصيات التقييم الخارجي المستقل للمنظمة بشأن قطاع المياه؛

(2) وعمل المنظمة ودورها من خلال الشراكات والتحالفات مع منظمات أخرى؛

(3) ينبغي صياغة استنتاجات التقييم وتوصياته بطريقة تولي الاعتبار اللائق بالأدلة والدروس المستخلصة من الأعمال السابقة والتحديات والفرص التي تمثلها عملية إصلاح المنظمة، والقضايا العالمية الحالية، كالتحديات والفرص على حد سواء، والتوقعات ذات الصلة بالنسبة للمستقبل؛

(4) وينبغي أن يركز التقييم على الدروس الرئيسية المستفادة، بدلا من التركيز على تفاصيل مشروعات محددة فيما يتعلق بسياسات التقييم الخاصة بالمنظمة؛

(5) وينبغي للتقييم توجيه الاهتمام اللائق إلى المساواة بين الجنسين والاندماج الاجتماعي في عمل المنظمة، بما في ذلك تلك الجوانب من قبيل التمكين، والاعتبارات الجنسانية والمياه، ومراعاة المساواة بين الجنسين في مشروعات المنظمة ونواتجها المعيارية وغير ذلك؛

(6) والاتجاهات بمرور الوقت في تخصيص الموارد الخارجة عن الميزانية وموارد البرنامج العادي لقطاع المياه في المنظمة، عبر طرق التقديم؛

(7) والدوافع للقيام بتدخلات من جانب الجهات المانحة وتولي البلدان المستفيدة لزمام الأمور؛

(8) والكتلة الحرجة للدراية الفنية بالمياه في المنظمة، والتوزيع الجغرافي، وتنوعها في الهيكل الميداني، لتلبية الاحتياجات والسماح بدور استباقي من جانب المنظمة في هذا المجال؛

(9) وطريقة استجابة المنظمة للقضايا الناشئة في قطاع المياه؛

(10) وتصورات داخل أكواستات للتغلب على ندرة البيانات على المستوى القطري؛

(11) والاختلافات الإقليمية في الاحتياجات والطلبات والمساعدة المقدمة في التدخلات المتعلقة بالمياه؛

(12) وتطور الاهتمام والموارد المخصصة لقطاع المياه في المنظمة، من خلال الوثائق الخاصة بالاستراتيجية والتخطيط في الماضي والمستقبل؛

(13) وتحليل نقاط القوة والضعف في جماعات العمل المشتركة بين الإدارات والآليات المماثلة كفرصة لكي يصبح قطاع المياه في المنظمة كيانا شاملا، بما في ذلك حوافز للتعاون الداخلي؛

(14) والدور الفعلي والمحتمل للنهج الذي يركز على الشعوب، مثل الأمن الغذائي والبرنامج الخاص للأمن الغذائي، في أعمال المنظمة المتعلقة بالمياه؛

(15) وينبغي أن تكون مجالات التقييم ذات الأولوية على النحو التالي: سياسات واستراتيجيات المياه؛ ومراقبة المياه وإدارتها؛ وإنتاجية المياه وإدارتها الفعالة؛ والإدارة المستدامة للمياه والأرضي؛ وإدارة المياه العابرة للحدود؛

(16) ووجود أي صلة على المستوى الوطني بين سياسات وخطط وبرامج الأمن الغذائي وأمن المياه.

وستكون لفريق التقييم حرية إضافة أي جانب أو نشاط آخر يبدو أنه وثيق الصلة أثناء قيامه بعمليات التقدير.

6- نهج التقييم ومنهجياته

6-1 الأدوار والمسؤوليات

دائرة التقييم بالمنظمة مسؤولة أمام أمانة المنظمة والبلدان الأعضاء عن إجراء التقييم وتقديم تقرير التقييم خلال الفترة الزمنية المحددة. وهي مسؤولة أيضا عن صياغة اختصاصات التقييم واختصاصات كل عضو من أعضاء الفريق وفريق الخبراء؛ وعن اختيار وتعيين أعضاء الفريق وتنظيم فريق الخبراء. ولهذه الدائرة أيضا دور خاص لضمان الجودة بالنسبة للتقرير النهائي، من حيث العرض، والامتثال للاختصاصات، والتسليم في الموعد المحدد، وجودة الأدلة والتحليل الذي أجري.

وفريق التقييم مسؤول أمام دائرة التقييم بالمنظمة عن المحتويات التقنية والموضوعية للتقييم. ويسهم رئيس الفريق على وجه التحديد في صياغة الاختصاصات والأدوات الخاصة بالتقييم، ويوجه أعضاء الفريق وينسق بينهم أثناء قيامهم بمهمة التقدير، ويناقش نتائجهم واستنتاجاتهم وتوصياتهم، ويعد مشروع التقرير النهائي والتقرير النهائي بمدخلات من أعضاء الفريق. ويشارك أعضاء الفريق في اجتماعات الإحاطة، والمناقشات، وإعداد أدوات التقييم، ويسهمون في التقييم باتباع كل منهم لاختصاصاته ويسهمون بمدخلات مكتوبة في المشروع النهائي للتقرير وفي التقرير النهائي.

وفريق الخبراء هو جزء لا يتجزأ من عملية التقييم، ويقوم بدور استشاري يهدف إلى تحسين جودة التقييم. وفي المراحل الأولى للعملية، يقوم فريق الخبراء بدور استشاري لاستكمال نطاق التقييم ومنهجياته. وتتضمن الصيغة

النهائية الحالية للاختصاصات توصيات فريق الخبراء واقتراحاته. وفي نهاية عملية التقييم، يستعرض فريق الخبراء مشروع التقرير النهائي ويقدم تعليقات واقتراحات لاستكماله. وسيعين فريق الخبراء رئيسه من بين أعضائه.

وتسهم أمانة المنظمة في التقييم عن طريق تقديم المعلومات والوثائق، وعن طريق المشاركة في المقابلات الشخصية والاجتماعات مع فريق التقييم، ومن خلال التعليقات والمقترحات عن اختصاصات التقييم، ومشروع التقرير النهائي. وتعد رد الإدارة في تقرير التقييم النهائي، والذي تعبر فيه عن حكمها العام على عملية التقييم والتقرير، وتوافق على كل توصية، أو توافق عليها جزئيا، أو ترفضها. وبالنسبة للتوصيات المقبولة، يشار أيضا إلى المسؤوليات والجدول الزمني للتنفيذ؛ وبالنسبة للتوصيات المرفوضة، ينبغي تقديم تبرير للرفض.

2–6 المنهجية

سيعتمد التقييم نهجا تشاركيا، يلتمس ويتقاسم الآراء مع أصحاب المصلحة بشأن النقاط المختلفة في حينها ويقدر دور المنظمة وعملها أيضا من وجهة نظر العملاء ومستخدمي نواتجها وخدماتها، ومن وجهة نظر شركائها. وسيكون تثليث المعلومات الذي يقوم به أعضاء الفريق على نطاق أصحاب المصلحة من الأدوات الرئيسية لصلاحية الأدلة المجمعة. وفضلا عن هذا، سيبدي أعضاء الفريق رأيهم التقني في تقدير جودة المشروع المعياري ونواتج العملية على سبيل المثال. وسيكون الاستقلال ودقة التحليل من مقومات عملية التقييم بكاملها.

وسيشمل أصحاب المصلحة:

- موظفي المنظمة في المقر والمكاتب الميدانية؛
- وموظفي الحكومات والمؤسسات ذات الصلة في البلدان الأعضاء على مستوى صنع القرار وعلى مستوى التنفيذ؛
- ومنظمات الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، وأعضاء الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، والمنظمات الدولية غير الحكومية؛
- والمنظمات الوطنية غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمستفيدين النهائيين حسب مقتضى الحال.

وسيستخدم التقييم طائفة واسعة من الأدوات والطرق التقديرية والنوعية، بما في ذلك المشاورات مع أصحاب المصلحة من خلال حلقات العمل، واللقاءات الجماعية والفردية شبه المنظمة؛ والقوائم المرجعية؛ والاستقصاءات؛ وتحليل المطبوعات والخطوط التوجيهية والأدلة وقواعد البيانات وغيرها؛ والدراسات المكتبية والزيارات القطرية. وسيختار فريق التقييم أنسب الطرق والأدوات وأكثرها فاعلية لمعالجة قضايا وأسئلة التقييم. وسيتم إعداد مصفوفة تقييم على شكل مسودة وسيتم الانتهاء منها بعد الاجتماع الأول لفريق الخبراء، لتوضيح علاقة القضايا والأسئلة بالطرق والأدوات والمؤشرات ومصادر المعلومات.

وسيستخدم إطار سبل المعيشة المستدامة[13] كمرجع لتقدير المساهمات في التخفيف من وطأة الفقر، ومراعاة المساواة بين الجنسين، والتغييرات الاجتماعية والاقتصادية، والاستدامة البيئية، وغيرها. وسيكون إطار تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والأخطار أحد الأدوات التحليلية الرئيسية لتقدير نتائج البرنامج[14].

وسيقوم فريق التقييم بزيارة عينة من البلدان لتقدير صورة المنظمة بالنسبة للقضايا المتعلقة بالمياه بين أصحاب المصلحة الوطنيين، والبرنامج الميداني، واستخدام بعض النواتج المعيارية المختارة. وستكون هناك زيارات لبعض مكاتب المنظمة الإقليمية و/أو الإقليمية الفرعية. وستجرى اتصالات في البلدان التي تتم زيارتها مع جميع المؤسسات الوطنية والدولية ذات الصلة، حسب الاقتضاء.

وسيكون المعيار الرئيسي لاختيار البلدان المراد زيارتها هو تركيز العمل الممول عن طريق الميزانية العادية أو الموارد الخارجة عن الميزانية وعدد وحجم المشروعات التي ينبغي تقييمها، وفقا لسياسات التقييم الخاصة بالمنظمة[15]. وستدرج البلدان التي تستضيف أحد مكاتب المنظمة الإقليمية والإقليمية الفرعية حسب صلتها الوثيقة بالموضوع وإمكانية الاستفادة بها في العينة. وستختار المشروعات التي يتم تقديرها بصورة مباشرة حسب حالة تقدمها، وتمثيلها، وترتيبات السفر، والتكاليف، والقيود الزمنية. وستتيح الزيارات القطرية أيضا الفرصة لتجميع آراء أصحاب المصلحة الوطنيين على مختلف المستويات، عن كل أعمال المنظمة المتعلقة بالمياه، بما في ذلك نواتجها المعيارية.

وسيتم إجراء تقدير مفصل لجميع برامج التعاون التقني الوطنية (المشروعات التي تدخل في إطار برنامج التعاون التقني) والمشروعات التي تتجاوز ميزانيتها 4 ملايين دولار في البلدان المختارة لإيفاد بعثة لزيارتها؛ وسيتم إعداد تقرير منفصل مختصر عن كل مشروع باتباع المخطط المحدد[16]، ليقدم كملحق لتقرير التقييم الرئيسي. أما جميع المشروعات الأخرى ذات الصلة في بلدان العينة فسيجري تقييمها حسب صلتها الوثيقة بشكل عام ومساهمتها في الأهداف الإنمائية للبلد في قطاع المياه وبالنسبة لأي قضية محددة قد تنشأ في المناقشات التي تجري على المستوى القطري مع أصحاب المصلحة الرئيسيين.

---

[13] يحدد إطار سُبل المعيشة المستدامة خمسة رؤوس أموال مختلفة (بشرية، واجتماعية، وطبيعية، ومالية، ومادية)، كل منها يشمل أصولا مختلفة. وهو يساعد على تحسين فهم سُبل المعيشة، خاصة بالنسبة للفقراء. وللحصول على مزيد من المعلومات، ضمن معلومات أخرى، يمكن الرجوع إلى الموقع الشبكي: http://www.livelihoods.org/info/guidance_sheets_pdfs/section2.pdf.

[14] يعد إطار تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والأخطار أداة للتخطيط الاستراتيجي تستخدم على نطاق واسع، وهي مفيدة أيضا في تحليل المشروعات والتدخلات لتقدير نقاط قوتها وضعفها واحتمالاتها في المستقبل. وهي تستخدم بشكل خاص في جماعة التركيز، ولكن يمكن تطبيعها لتلائم المقابلات الفردية أيضا.

[15] جاء في الفصل الخاص بمكتب التقييم (مايو/أيار 2009) أنه ينبغي إجراء تقييم مستقل مرة واحدة في عمر المشروع بالنسبة لجميع المشروعات التي تتجاوز ميزانيتها 4 ملايين دولار؛ ويمكن تقييم جميع المشروعات التي تتراوح ميزانيتها بين مليوني دولار وأربعة ملايين دولار من خلال تقييم مواضيعي أو قطري. وبالإضافة إلى ذلك، يجرى أيضا تقييم مشروعات برنامج التعاون التقني عن طريق تقييمات مواضيعية أو قطرية.

[16] يشمل المخطط: الخلفية (بدون تقدير)؛ والصلة بالموضوع؛ والتصميم؛ والتنفيذ؛ والنتائج/الآثار؛ والاستدامة والتأثير، وفعالية بناء القدرات؛ وفعالية الشراكات؛ وفعالية المشاركة؛ ومراعاة المساواة بين الجنسين. وينبغي وضع تقديرات لكل معيار على مقياس من ست نقاط.

وسيجري تقدير مشروعات برامج التعاون التقني التي تتضمن مكونات متعلقة بالمياه في البلدان التي لا يزورها الفريق عن طريق استعراض مكتبي، يهدف أساسا إلى الخروج باستنتاجات عن مجال تركيزها، ودورها كأدوات توصيل للمعرفة التقنية للمنظمة وكأدوات إضافية للتمويل وطرائق الدعم الأخرى.

وسيتم الحصول على آراء أصحاب المصلحة الحكوميين والمؤسسات الوطنية والدولية الأخرى في البلدان التي لم يتقرر زيارتها بصورة مباشرة من جانب فريق التقييم عن طريق استقصاء أو أكثر، بناء على استبيانات توزع عن طريق الحاسوب أو بالبريد الإلكتروني. وسيتم استطلاع إمكانية استخدام القوائم البريدية المعدة سلفا للوصول إلى عدد كبير من المبلغين ومستخدمي نواتج المنظمة المتعلقة بالمياه. وفضلا عن هذا، ستتخذ ترتيبات تسمح بالتفاعل مع موظفي وحدة تنمية المياه وإدارتها وموظفي وحدات المنظمة الأخرى في المكاتب الميدانية التي لم تتقرر زيارتها.

وسيتم إعداد اختصاصات فردية لكل عضو في الفريق، تبين مجالات الخبرة التقنية وقضايا التقييم المحددة. وبالإضافة إلى هذا، ستعقد دورة إحاطة داخلية لأعضاء فريق التقييم للسماح لجميع أعضاء الفريق بالحصول على معلومات عن المنظمة بوصفها منظمة عالمية، وعن طرق ونهج التقييم، وعن مهام كل منهم في الفريق.

وفي نهاية مرحلة جمع البيانات والأدلة، سيقدم فريق التقييم نتائجه وتوصياته الأولية ويناقشها في اجتماع لاستخلاص المعلومات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في مقر المنظمة.

وستعد دائرة التقييم النواتج التالية كمواد أساسية على قرص مدمج بذاكرة للقراءة فقط لفريق التقييم:

- معلومات أساسية عن المنظمة ووظيفة التقييم في المنظمة؛
- وحصر النواتج المعيارية للمنظمة المتعلقة بالمياه والتي صدرت منذ عام 2001؛
- وحصر المشروعات المتعلقة بالمياه التي نفذتها المنظمة منذ عام 2004؛
- ووثائق وتقارير المشروع بالنسبة لجميع المشروعات في بلدان العينة، وجميع المشروعات غير المقيمة التي تزيد ميزانيتها عن مليوني دولار، وجميع مشروعات برنامج التعاون التقني والمشروعات الأخرى الأكثر أهمية؛
- وتقارير التقييم للمشروعات المتعلقة بالمياه التي قيمت بالفعل وتجميع لنتائجها واستنتاجاتها؛
- ومدونة قواعد السلوك والخطوط التوجيهية الأخلاقية للمقيمين، التي اعتمدها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم وانضمت إليها دائرة التقييم بالمنظمة؛
- والوثيقة المعنونة "مبادئ واعتبارات لمسؤوليات وعلاقات عمل كل من موظفي دائرة التقييم العاملين كمديرين للتقييم ولرؤساء فرق التقييم بشأن التقييمات الرئيسية، بما في ذلك تقييمات المؤسسة"؛
- والوثائق الأخرى التي قد تكون لها أهمية.

وستعمم جميع النواتج الرئيسية للتقييم، وخاصة الصلاحيات، ومشروع التقرير النهائي على أصحاب المصلحة في المنظمة وعلى أعضاء فريق الخبراء لإبداء التعليقات وتقديم المقترحات.

3-6 تقرير التقييم

سيوضح تقرير التقييم الأدلة التي وجدت أنها تستجيب لقضايا التقييم وتفي بمعايير التقييم، وهي الصلة بالموضوع، والفعالية، والكفاءة، والجودة، والتأثير، والاستدامة، ومراعاة المساواة بين الجنسين، والاندماج الاجتماعي للعمل الذي أجري خلال فترة التقييم. وسيكون التقرير واضحا ومختصرا قدر الإمكان، وسيركز على النتائج والاستنتاجات والتوصيات، ويتضمن ملخصا تنفيذيا. وينبغي إرفاق البيانات والتحليلات المؤيدة للتقرير عندما تكون مهمة لاستكمال التقرير الرئيسي وللرجوع إليها في المستقبل.

وينبغي أن يسهل هيكل التقرير قدر المستطاع الصلات بين جملة الأدلة، والتحليل، وصياغة التوصيات، التي ستوجه إلى مختلف أصحاب المصلحة: وقد تكون استراتيجية وتشغيلية وسيتعين أن تكون مستندة إلى أدلة، ووثيقة الصلة، ومركزة، ومصاغة بوضوح، وقابلة للتنفيذ.

وسيتفق رئيس فريق التقييم والفريق على الخطوط العامة للتقرير في بداية عملية التقييم. وسيعد التقييم باللغة الإنكليزية، مع ترقيم الفقرات.

7- تنظيم التقييم

7-1 الجوانب التنفيذية

كانت الخطوة الأولى في عملية التقييم هي تقدير القابلية للتقييم، الذي أجرته دائرة التقييم بالتعاون مع رئيس الفريق في مرحلته الأخيرة. وأسفر التقدير عن الصلاحيات الحالية. وتضمنت هذه المرحلة من العمل إجراء مناقشات مع الموظفين في مقر المنظمة، واستعراض مكتبي لتقارير التقييم ذات الصلة، والخطة المتوسطة الأجل، وبرنامج العمل والميزانية، ونظام معلومات إدارة البرامج الميدانية، وتجميع كافة النواتج المعيارية للمنظمة المتعلقة بالمياه منذ عام 2001. ويسمح تقدير القابلية للتقييم أيضا بإحراز تقدم في تحديد عدد قضايا التقييم، واختيار البلدان والمشروعات المراد زيارتها، وتحديد أعضاء فريق التقييم وأصحاب المصلحة الرئيسيين وجميع الخطوات اللاحقة في عملية التقييم.

وقد أتيحت الوثائق التالية على وجه الخصوص:

- مصفوفة التقييم، وتبين القضايا، ومعايير التقييم، والمؤشرات، ومصادر المعلومات، والأساليب؛
- وقائمة البلدان والمشروعات التي سيتم تقديرها بصورة مباشرة من جانب فريق التقييم: وستضم العينة بصورة مبدئية أرمينيا، وأفغانستان أو الصين، ومصر، وغانا، وملاوي، ومالي، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وتايلند، وتركيا.

وستعمم قائمة بأصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين الذين ينبغي تجميع آرائهم بواسطة فريق التقييم على الوحدات المعنية في المنظمة لتقديم المقترحات وإجراء الاتصالات. وستشمل مبدئيا:

- موظفي المنظمة في المقر وفي المكاتب الميدانية، من وحدة تنمية المياه وإدارتها والوحدات الأخرى المسؤولة عن الأعمال المتعلقة بالمياه؛
- وموظفي الحكومات والمؤسسات ذات الصلة في البلدان الأعضاء، على مستوى صنع القرار والتنفيذ؛
- والشركاء في لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية، وأعضاء الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، والمؤسسات المالية الدولية، وغيرهم من أصحاب المصلحة الدوليين في قطاع المياه؛
- وموظفي المشروع والخبراء الاستشاريين.

وسيشكل التقييم الذي أجري في الماضي لمشروعات المياه، كتقييم لمشروع واحد أو في إطار التقييمات القطرية والمواضيعية وتقييمات عمليات الطوارئ الرئيسية، الأدلة المتاحة بالفعل لتقدير 29 مشروعا نفذتها وحدة تنمية المياه وإدارتها، وشعبة عمليات الطوارئ وإعادة التأهيل، ودائرة إدارة وتنسيق البرنامج الخاص للأمن الغذائي. وستؤخذ في الاعتبار أيضا المعلومات الناتجة عن نظم رصد المشروعات كلما توافرت.

وعلى وجه التحديد، جرى تقييم الأعمال المتعلقة بالمياه في إطار التقييمات الرئيسية التالية:

- تقييم عمل المنظمة في طاجيكستان (جارٍ)؛
- وتقييم تعاون المنظمة مع الهند 2003–2008 (2009)؛
- وتقييم استجابة المنظمة لزلزال باكستان (2009)؛
- وتقييم دور المنظمة وعملها في الإحصاءات (2008)؛
- وتقييم أنشطة المنظمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية 2003–2007 (2008)؛
- والتقييم الخارجي المستقل للمنظمة (2007)؛
- وتقييم المساعدة الطارئة وإعادة التأهيل للمنظمة في منطقة القرن الأفريقي الكبرى 2004–2007؛
- والتقييم في الوقت الحقيقي لعملية الطوارئ وإعادة التأهيل استجابة لزلزال المحيط الهندي وأمواج التسونامي (2006–2007)؛
- وتقييم أنشطة المنظمة في كمبوديا (2002–2007)؛
- وتقييم أنشطة المنظمة في موزامبيق (2001–2005)؛
- وتقييم الهدف الاستراتيجي دال–2، صون البيئة وإعادة تأهيلها وتنميتها في حالة الأخطار الكبيرة.

وعلاوة على ذلك، أجرت وحدة تنمية المياه وإدارتها وشعبة إدارة الغابات تقييمين وتقييما ذاتيا واحدا على التوالي، تتاح تقاريرها أيضا، وأتيحت معلومات عن تقييمات سابقة لأحد المشروعات، وستعد دائرة التقييم توليفة من جميع تقارير التقييم ذات الصلة التي تسلط الضوء على النتائج والاستنتاجات المتعلقة بالمياه.

وسيبحث فريق التقييم إمكانية إجراء تحليل لرسم الخرائط المؤسسية من أجل تحديد الدور المطلوب من المنظمة في المستقبل على المستوى العالمي، استنادا إلى تفويضها وميزتها النسبية في مجالات العمل المختلفة المتعلقة بالمياه.

2-7 تشكيل فريق التقييم وخبراته

سيقود التقييم خبير استشاري خارجي قديم، يدعمه فريق متعدد التخصصات من الخبراء الاستشاريين الخارجيين. وكانت المساواة بين الجنسين والتوازن الجغرافي من السمات التي تميز بها تشكيل الفريق قدر المستطاع لضمان تنوع المنظورات.

وسيجمع فريق التقييم مجالات الخبرة التالية:

- "المياه والتنمية"، على مستوى السياسات والمستوى التقني، خاصة فيما يتعلق بالمياه والأغذية والزراعة؛
- العمليات والشراكات العالمية في مجال المياه، بما في ذلك الاتفاقيات والمعاهدات؛
- قضايا إدارة مستجمعات المياه والمياه في الغابات؛
- الجوانب البيئية المتصلة بالمياه؛ بما في ذلك قضايا نوعية المياه، وقضايا المياه في سياق تغير المناخ، وأيكولوجيا المياه العذبة الداخلية؛
- هندسة الري والعمليات، ونظم صيانة الري، والصرف، وغير ذلك؛
- ندرة المياه، وكفاءة استخدام المياه، والإنتاجية؛
- مؤسسات ومنظمات إدارة المياه والري؛
- قضايا المساواة بين الجنسين والتنمية الاجتماعية في إطار عملية إدارة المياه؛
- برامج الاستثمار في المجالات المتعلقة بالمياه؛
- تدخلات الطوارئ؛
- تنمية القدرات؛
- نظم المعلومات؛
- والقضايا المؤسسية وقضايا الإدارة.

وفي مجالات التخصص المواضيعية، ستكون لدى الفريق ككل خبرة وكفاءة في مجالات بناء القدرات، والعمل المعياري، وأنشطة البرنامج الميداني، بما في ذلك التدخلات في سياق الطوارئ ودعم برامج الاستثمار.

وستساعد دائرة التقييم بالمنظمة فريق التقييم من خلال مدير التقييم الذي سيوفر المعلومات والتوجيه بشأن القضايا المتعلقة بهيكل المنظمة، وآليات وإجراءات العمل، وإدارة المشروعات والبرامج، ومنهجية التقييم، وسيكون عضوا متفرغا في فريق التقييم. وسيتعاون مساعد البحوث في الدائرة عن طريق دراسات مكتبية، واستقصاء الإدارة، وإعداد الوثائق التجميعية.

3–7 تشكيل فريق الخبراء

يشكل فريق الخبراء من ممثلي المنظمات الدولية، وخبراء بصفتهم الشخصية. وقد دُعيت المنظمات التالية للمشاركة في فريق الخبراء: مصرف التنمية الآسيوي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والتحالف المعني بالجنسانية والمياه، والمجلس الدولي للتنمية المتكاملة للمناطق الجبلية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، والمعهد الدولي لإدارة المياه، والشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا/ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، ومعهد استكهولم الدولي للمياه، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، والبنك الدولي. والمنظمات التي لم تتمكن من المشاركة هي: مصرف التنمية الآسيوي، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، واليونسكو، والبنك الدولي.

4–7 الجدول الزمني للتقييم

سينظم عمل التقييم وفقا للجدول الزمني أدناه. وسيتم تحديد جدول العمل المفصل، بما في ذلك جهات السفر خارج مقر المنظمة، والاتفاق عليها مع نهاية يونيه/حزيران 2009.

1– مارس/آذار – أوائل مايو/أيار 2009: تقدير القابلية للتقييم؛
2– منتصف مايو/ أيار 2009: تعميم التعليقات على مشروع الاختصاصات؛
3– النصف الثاني من يونيو/حزيران: جلسة إحاطة لفريق التقييم في مقر المنظمة؛ وفريق خبراء التقييم (17–19 يونيو/حزيران)؛ والانتهاء من الاختصاصات وتصميم التقييم؛ وإعداد الاستبيان اللازم للاستقصاءات والجهات المتلقية، وخطة العمل المفصلة، والزيارات القطرية؛
4– يوليو/تموز – أغسطس/آب 2009: تجميع البيانات، وإجراء المقابلات الهاتفية، وتحليل الوثائق، وتحليل نتائج الاستقصاء؛
5– سبتمبر/أيلول – أكتوبر/تشرين الأول 2009: بعثات للبلدان والمؤسسات ومقر المنظمة؛ واستخلاص المعلومات في مقر المنظمة؛
6– أكتوبر/تشرين الأول – نوفمبر/تشرين الثاني 2009: كتابة التقرير؛

7- 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2009: تعميم مشروع التقرير النهائي على أصحاب المصلحة؛

8- 1-3 ديسمبر/كانون الأول 2009: الاجتماع الثاني لفريق الخبراء؛

9- 11 ديسمبر/ كانون الأول 2009: تعميم التقرير النهائي؛

10- ديسمبر/كانون الأول 2009 – يناير/كانون الثاني 2010: إعداد أمانة المنظمة لرد الإدارة على التقييم؛

11- يناير/كانون الثاني 2010: ترجمة التقرير للجنة البرنامج؛

12- ربيع 2010: تقديم تقرير التقييم ورد الإدارة إلى لجنة البرنامج بالمنظمة.

الملحق 2: تقرير فريق الخبراء عن تقييم دور المنظمة وأعمالها المتعلقة بالمياه

(الملحق 3 من التقرير النهائي)

أعضاء فريق الخبراء في مقر المنظمة:

Audrey Nepveu de Villemarceau (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية)

Esther de Jong (التحالف المعني بالجنسانية والمياه)

Jan Lundqvist (المعهد الدولي لإدارة المياه)

William Cosgrove (خبير استشاري مستقل)

أعضاء فريق الخبراء الذين تم الاتصال بهم عن طريق الهاتف:

Pay Drechsel (معهد استكهولم الدولي للمياه)

Mats Eriksson (المجلس الدولي للتنمية المتكاملة للمناطق الجبلية)

Henrik Larsen (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

فريق التقييم

Chris Perry (خبير في اقتصاديات المياه)

Tullia Aiazzi (دائرة التقييم بالمنظمة، مديرة التقييم)

نظر فريق الخبراء في التقرير شبه النهائي. ولهذا فإنه لن يتقدم بمقترحات بعيدة الأثر، وإنما سيشير إلى تعديلات محددة لاستكمال التقرير، وسيبدي آراءه بشأن التقرير. وسيتم توضيح هذه الأمور حسب النقاط الواردة في اختصاصات فريق الخبراء (المرفق 1).

ألف – فيما يتعلق بالهيكل المنطقي، وصلاحية الاستنتاجات القائمة على الأدلة ونوعيتها، والاستنتاجات الواردة في تقرير التقييم النهائي

تقرير التقييم عموما من نوعية جيدة، وصيغ بشكل جيد وتسهل قراءته، ويعرض بوضوح المعلومات المستخلصة والاستنتاجات التي تم التوصل إليها. ومع هذا، يرى فريق الخبراء أن الملخص التنفيذي الحالي لا يعطيه حقه. وعلى اعتبار أن الملخص التنفيذي يحتمل أن يكون الوثيقة الرئيسية – إن لم تكن الوحيدة – التي يقرؤها المندوبون، فإنه من الضروري بذل جهود إضافية لتحسين دقته وقابليته للقراءة.

وفي حين أن عددا من أقسام النص على امتداد التقرير تصف النواتج المعيارية المتحققة، فإن الهيكل الحالي للتقرير يدفع القارئ إلى الاعتقاد بأن هذه الأقسام لا تذكر إلا من حيث دعمها لأنشطة المنظمة فيما يتعلق بالمساعدة التقنية، والمساعدة في مجال السياسات، وتقاسم المعلومات. وبالنظر إلى ثروة المعلومات المستخلصة، فإنه كان باستطاعة فريق التقييم أن يجري تقديرا شاملا لهذه الوظيفة الأساسية للمياه في المنظمة. وهذه النقاط تصدق بدرجة أكبر فيما يتعلق بوظيفة الدعوة التي تقوم بها المنظمة.

ومع أن بناء القدرات يظهر بشكل واضح في أنشطة المنظمة، وذكرت له أمثلة كثيرة في التقرير (انظر أيضا الموقع الشبكي للمنظمة)، فإن فريق الخبراء يرى أنه كان من الممكن تحقيق المزيد من الإنصاف للجهود التي نفذت فيما بعد القسم 7–4، خاصة في الملخص التنفيذي.

ومن الأمور الجيدة أن التوصيات موجهة إلى الوحدات المختلفة للمنظمة.

وتقدم مصفوفة التقييم (الملحق 6 من التقرير الكامل) مؤشرا يوضح أي معايير التقييم تتعلق بأي أسئلة التقييم. وسيكون من المفيد تفسير كيفية تطبيق ذلك في القسم الخاص بالمنهجية في التقرير.

باء – وفيما يتعلق بمدى استناد التوصيات بصورة قوية إلى الأدلة والتحليل، فإنها تعد وثيقة الصلة وواقعية، مع توضيح أولويات العمل

ويبين التقييم بوضوح أنه من بين معايير التقدير المستخدمة في التقييم، يعد المعيار الخاص بالاندماج الاجتماعي ومراعاة المساواة بين الجنسين ضعيفا على نطاق برنامج "المياه في المنظمة" (فيما عدا بعض الاستثناءات). ولهذا يرى فريق الخبراء أن التوصيات التي تتناول غياب الأداء في هذه القضايا ينبغي أن تشكل جزءا من التوصيات الرئيسية.

ويقترح فريق الخبراء صياغة جديدة للتوصية 1، حيث أنه ينبغي أن تعطي رسالة واضحة. وإذا وُجد أن هذا الاقتراح غير مقبول، فإن فريق الخبراء يوصي بوضع بيان واضح وبديل للرسالة بالنسبة لمنهاج المنظمة المتعلق بالمياه على أساس المفهوم المقترح أدناه:

- الأمن الغذائي هو الهدف الأول في عمل المنظمة. ولتحقيق هذا الهدف، ينبغي للمنظمة تعزيز جهودها لضمان تنسيق السياسات والإدارة واستخدام موارد المياه والأراضي بالقدر الضروري والمفيد. ويجب أن يكون الغرض هو تحسين وتثبيت الإنتاجية في استخدام هذه الموارد من منظور طويل الأجل، أي لتلبية الزيادة المتوقعة في الطلب على الأغذية والسلع والخدمات الأخرى من القطاع الزراعي. ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا عن طريق وضع القدرات المختلفة للنساء والرجال والشباب في الاعتبار. ويجب توجيه

اهتمام خاص إلى إدماج الجماعات الفقيرة والمستضعفة. وينبغي أن يكون هذا النهج هو الأساس في تصميم الترتيبات التقنية والمالية والمؤسسية.

ويوضح التقرير أن المنظمة تقف دون الكتلة الحرجة للموظفين بالنسبة للعمل المعياري والبرنامج الميداني المتعلقين بالمياه على حد سواء. وينبغي توجيه توصية ضمن التوصيات الأساسية للتقرير عن توفير موارد بشرية ومالية كافية لمعالجة هذه المشكلة.

وفي القسم الذي يدعم التوصيتين 34 و35[17] والذي يشير إلى المدير العام المساعد للإدارة المعنية بإدارة الموارد الطبيعية والبيئة على أنه البطل وراء المنهاج المتعلق بالمياه، فليس هناك عرض كاف للتحليل الذي أجري للتوصل إلى مثل هذا الاستنتاج. وليست هناك إشارة إلى الحلول البديلة المحتملة التي كان من الممكن بحثها وصرف النظر عنها، ويبدو أنه لم يتم بحث التدخل المحتمل بين منهاج المنظمة المقترح والمتعلق بالمياه وبين التفويض الأولي للإدارة المعنية بإدارة الموارد الطبيعية والبيئة (انظر الفقرة 33 http://www.fao.org/uploads/media/WG1WG3ReportOrganizationalStructure9Sept_1.pdf). وهذا يضعف من قوة الاقتراح المقدم.

ولكي يكون المنهاج المقترح فعالا، فإنه ينبغي أن تكون له الخصائص التالية:

(أ) يجب الاعتراف بسلطة مساعدي المدير العام (دون تفويض) في اتخاذ قرارات بصورة مشتركة تكون ملزمة لجميع الأطراف في مجال المياه بالمنظمة.

(ب) وينبغي للمنهاج تحت سلطتهما وضع هدف شامل وتحديد الأولويات لتحقيقه بحيث يوفر إطارا لتنمية البرنامج وتخصيص الموارد ويولي اهتماما خاصا لمجالات التركيز المؤثرة.

(ج) ويترك التقييم لبرنامج "المياه في المنظمة" مهمة البت في أولويات العمل في هذا المجال. ويوافق فريق الخبراء على ذلك، ولكنه ينصح بالتركيز على عناصر التكامل بين المياه – الأراضي – السكان كما ذكرت في التوصية 1، نظرا لأن هذا هو المجال الذي تتمتع فيه المنظمة بميزة نسبية. وينبغي أن يركز الرد الداخلي بالنسبة لتوصيات تقرير التقييم على تلك العناصر التي تعترف بالتفاعل الأساسي بين المياه والأراضي والسكان.

(د) وينبغي للمنهاج أن يرصد الأداء (التقدم نحو تحقيق النتائج واستخدام الموارد) ويكفل مراقبة الجودة بالنسبة للبرامج في مجالاتها.

[17] التوصيتان 33 و34 في التقرير النهائي.

وتطالب التوصية 31 [18] بزيادة الموارد البشرية في مجالات كثيرة وهذا يحتمل ألا يكون واقعيا دون تحديد الأولويات. وسيكون من الأفضل لو تم وضع أولويات. وينبغي للمنهاج المتعلق بالمياه الآن أن يتناول هذا الأمر (انظر أعلاه).

ولم يتمكن فريق التقييم من الإشارة إلى تعبئة الموارد البشرية والمالية بالنسبة لنتيجة معينة، مما يجعل من المستحيل الحكم على كفاءة الجهد أو تقييم الأداء بصورة كاملة. ويتطلب التقييم، والأهم من ذلك الإدارة السليمة، نهجا للإدارة القائمة على النتائج تتضمن بيانا واضحا بالنتائج/المخرجات، والنواتج الفورية، والتأثيرات المتوقعة على المدى الطويل، والمعايير التي تقاس عليها هذه الأمور، والموارد المراد استخدامها، ونظاما لتسجيل الوقت، وتقارير منتظمة عن استخدام الوقت، والموارد المالية المستخدمة في برنامج ما. ومثل هذا النظام سيسمح أيضا بإصدار حكم مستنير عما إذا كانت نتائج المقترحات الجديدة يمكن تحقيقها بالموارد المتاحة. ويمكن لوحدة التقييم دعم هذا العمل عن طريق رصد المسار المؤثر لمشروعات المنظمة بعد انتهاء عمرها عن طريق استخدام أدوات وإجراءات ذات صلة لمعرفة ما إذا كانت النواتج قد تحققت.

ويشير تقرير التقييم في عدة مواضع إلى العوامل الخارجية التي تتغير بسرعة والتي ستؤثر على توافر الموارد واستخدامها والتنافس عليها. وتشمل هذه العوامل الخارجية تغير المناخ، والنمو السكاني، والنمو الاقتصادي، وأنماط الهجرة (خاصة من الريف إلى الحضر)، وتغيير استخدام الأراضي، والتطورات التكنولوجية، ومتطلبات الطاقة المتنامية، والاضطراب المالي، وتطور النظم الاقتصادية والتجارية العالمية، والتدهور البيئي. ولكي تتمكن المنظمة من إسداء المشورة بشأن التدابير اللازمة لمواجهة المخاطر وعوامل الارتياب التي قد تسببها هذه العوامل، ينبغي وضع برنامج بعيد النظر لتقدير آثار هذه التغيرات على المياه في الأقاليم المختلفة، ربما بالتنسيق مع تلك البرامج الخاصة بشعبة اقتصاديات التنمية الزراعية التي تعد المنظورات العالمية.

وفيما يتعلق بالإشارة إلى سياق أعمال المنظمة المتعلقة بالمياه، يمكن توجيه مزيد من الاهتمام إلى الدور الرئيسي لمصايد الأسماك بالنسبة للأمن الغذائي، وسبل معيشة الفقراء، والاستخدامات المتنوعة للموارد. وهذا بدوره يوضح الموقف الاستراتيجي الذي اتخذ بالنسبة للمياه في المنظمة لاستكمال ودعم الاحتياجات المتعلقة بمصايد الأسماك، مثل دعم تربية الأحياء المائية أو المحافظة على نوعية المياه.

ويعد التقدير والاستنتاجات بشأن المساواة بين الجنسين والاندماج الاجتماعي في التقرير وثيقة الصلة، ومنطقية، وذات نوعية جيدة. وتقول الفقرة 514[19] "ليس هناك وضوح حتى الآن في أعمال المنظمة المتعلقة بالمياه بالنسبة لمفهومين رئيسيين: "ما هو مراعاة المساواة بين الجنسين"، و "من الذي ينبغي أن يكون مسؤولا عن مراعاة

[18] التوصية 30 في التقرير النهائي.

[19] الفقرة 53 في التقرير النهائي.

المساواة بين الجنسين".” وتعد التوصيات المصاغة في التقرير وثيقة الصلة ويلزم أن تؤخذ مأخذ الجد. غير أن فريق التقييم ليس مقتنعا بأن هذه الأمور ستكفي لتحسين الأداء إلى المستوى المطلوب:

- يبدو أن الربط بين الافتقار إلى المعرفة والإرادة والموارد البشرية لمراعاة المساواه بين الجنسين وتحقيق الاندماج الاجتماعي بصورة كافية في أعمال المنظمة المتعلقة بالمياه يتطلب جهودا أكبر من تلك التي ذكرت بالفعل في التقرير. والاقتراحات هي: بناء قدرة الموظفين في قضايا المساواة بين الجنسين والاندماج الاجتماعي، وتفويض أقوى للجنة استعراض البرامج والمشروعات (أو ما يخلفها) بعدم الموافقة على مشروعات أو برامج ما لم تؤخذ المساواة بين الجنسين والاندماج الاجتماعي في الاعتبار على النحو الصحيح (وهو تفويض أقوى مما ذكرته التوصية 22 حتى الآن)، وتحسين النظام الحالي لجهة تنسيق الشؤون الجنسانية عن طريق تخصيص الوقت الكافي للقيام بهذا العمل وكذلك تعيين موظف على مستوى أعلى لهذا المنصب، وفهم السبب في مقاومة مراعاة المساواة بين الجنسين والتصدي لهذه الأسباب وغير ذلك.

ويقوم نظام أكواستات بإعداد تقارير عن استخدام المياه والموارد على المستويات الوطنية والإقليمية وعلى مستوى أحواض الأنهار. والاتصالات التي يجريها هذا النظام على هذه المستويات وخبرته في قطاع المياه تجعله مجهزا بصورة مثالية للمساهمة ببيانات على المستوى الوطني لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة (نيويورك) إذا أنشأ نظاما عالميا للمحاسبة الوطنية في مجال المياه على النحو الذي يناقش حاليا.

تعليقات خاصة

كان هناك تحسن كبير في وضوح التوصيات منذ الصيغة السابقة للتقرير. ولكنها في حالات كثيرة تأخذ طابعا عموميا بدرجة كبيرة، ولهذا يصعب توجيهها. ومن الأمثلة على التوصيات التي تتسم بالعمومية التوصيات رقم 5 و6 و9[20]. ويمكن عن طريق المزيد من التوجيه المفصل تسهيل استيعاب هذه التوصيات.

ووجد فريق الخبراء أن التوصية 26[21] مفرطة في الطموح وتوحي بترك "جميع الأبواب" مفتوحة.

وفي التوصية 30[22] يمكن صياغة الفقرتين الفرعيتين (د) و(هـ) وإدماجهما في فقرة فرعية واحدة على النحو التالي:

[20] التوصية 11 في التقرير النهائي.

[21] التوصية 25 في التقرير النهائي.

[22] التوصية 29 في التقرير النهائي.

- ينبغي قدر المستطاع تعيين موظفين على الأقل، واحد أو أكثر لكل تخصص، في المكاتب الميدانية للمنظمة لمعالجة القضايا المتعلقة بإدارة موارد المياه والأراضي بشكل صحيح، بصورة مشتركة ومنفصلة، لضمان التآزر وتنفيذ استراتيجيات لتحسين إنتاجية موارد المياه والأرضي.

ويُقترح "ربط" الرسالة الواردة في الفقرة 257[23] بتعريف الكفاءة والإنتاجية في الفقرات 258–260[24]. وكما هو الحال الآن، فإن صياغة الفقرة 257 تشير إلى النظم البعلية، في حين تشير المناقشات في الفقرات 258–260 إلى نظم الري. ويمكن أن يتم ذلك بإضافة جملتين في الفقرتين 258 و 260 على النحو التالي:

- ...من الضروري وضع منهجيات تجعل من الممكن تقدير الكفاءة/الإنتاجية في الوصول إلى موارد المياه (المحتملة) بكاملها واستخدامها، أي المياه في النظم البعلية والري التكميلي، وغير ذلك. ويبدو من المناسب ومن المهم بالنسبة للمنظمة، وبعبارة عامة، تطوير مفهوم "كفاءة الأمطار" (مماثل) وكذلك منهجية تجعل من الممكن حساب الكفاءة/الإنتاجية من هذا المنظور الأوسع. وبالمثل، من المهم وضع أساس مفاهيمي ومنهجي لحسابات إنتاجية موارد الأراضي والمياه بصورة مشتركة (إذا كان ذلك ممكنا؟؟).

وفيما يتعلق بالفقرة 278[25]، يقترح إدراج جملة عند الحاجة إلى بحث زيادة أسعار مستلزمات إنتاج الأغذية (وربما النقل). وفي الصيغة الحالية، وردت إشارة إلى زيادة أسعار الأغذية. وكل شيء آخر هو نفس الشيء، ويمكن أن يكون ذلك طيبا بالنسبة للمُزارع. غير أن المشكلة الرئيسية هي (وستكون) زيادة أسعار المستلزمات التي يحتاجها المزارعون والتي سيتعين على المزارعين الفقراء دفع ثمنها بالكامل في غياب الدعم. وإزاء هذا المستوى العالي للمخاطرة وعامل الارتياب (بسبب تقلب المناخ ضمن أمور أخرى)، يعد ارتفاع أسعار المستلزمات مدمرا بالنسبة لكثير من المزارعين، وبصورة غير مباشرة، بالنسبة لإنتاج الأغذية بين جماعات المزارعين الذين هم في أمس الحاجة لزيادة الإنتاج والإنتاجية.

جيم- وفيما يتعلق بالمدى الذي وصل إليه التقرير لجعل المعلومات في متناول الجميع وليست مستعصية على الفهم

يحاول التقرير بشكل عام جعل المعلومات متاحة وسهلة الفهم (مع أنه قد تكون هناك بعض الاستثناءات التي ذكرت في التعليقات المفصلة المدرجة أعلاه أو أرسلت مباشرة إلى فريق التقييم).

[23] الفقرة 270 في التقرير النهائي.

[24] الفقرات 284 – 285 في التقرير النهائي.

[25] الفقرة 306 في التقرير النهائي.

دال – وفيما يتعلق بشفافية عملية التقييم، ودقتها، وشمولها

وجد فريق الخبراء أن التنوع مفيد في تشكيل الفريق، خاصة لمراعاة الطبيعة المعقدة للمنظمة. غير أنه ينبغي تعزيز التمثيل الإقليمي.

ويُعتقد أن توقيت التقييم لم يكن مريحا تماما نظرا لأن هيكل المنظمة قد تغير اعتبارا من 1 يناير/كانون الثاني 2010. وهذا جعل من الصعب توجيه التوصيات نظرا لأن بعض الهياكل لم تكن قد وجدت بعد عند إجراء التقييم والبعض الآخر لم يعد له وجود. وقد أدى هذا أيضا إلى تعقيد مهمة فريق الخبراء في تقدير التوصيات.

وقد اجتمع فريق الخبراء حسب المقرر في يونيو/حزيران 2009 لتنقيح الاختصاصات، مع أنه لم يكن هناك مجال لإدخال تغييرات كبيرة نظرا لأن فريق التقييم قد اختير بالفعل وكان سيبدأ عمله في اليوم التالي. وكان اختيار أعضاء فريق التقييم مناسبا للتعبير عن التخصصات المطلوبة. ومع هذا، فإنه يوصى بأن يساهم فريق الخبراء في اختصاصات التقييم قبل الانتهاء من تشكيل فريق التقييم.

وكانت مصادر المعلومات والأشخاص الذين تمت مقابلتهم في المقر وفي الميدان على المستوى الملائم. غير أن بعض المعلومات التقديرية المطلوبة لم تكن متاحة ببساطة (الفقرة 119[26])، وكان يستحيل على فريق التقييم الوفاء بجانب من اختصاصاته. وكان من الممكن التغلب على أوجه القصور هذه بعد توصية فريق الخبراء بشأن الإدارة القائمة على النتائج.

ويبدو أن فريق التقييم قد حلل المعلومات المتاحة له على الوجه الصحيح وتوصل إلى الاستنتاجات الملائمة.

ورُئي أنه كان من المفيد ومن المجدي لفريق الخبراء أن يجتمع قبل أن يبدأ فريق التقييم عمله، وبعد إعداد المشروع الأول، وكذلك بعد تقديم المشروع النهائي. ومن الواضح أن هذا قد زاد من قيمة مساهمة فريق الخبراء وأتاح تقديم المزيد من المدخلات النوعية في الاجتماعين الثاني والثالث، لأن فريق الخبراء كان قد تعرّف بالفعل على المنظمة وكذلك على تشكيل الفريق.

وكان اجتماع الفريق في المواعيد المحددة إيجابيا كما كان سلبيا.

ففي الجانب الإيجابي: (1) أتاح الاجتماع الثاني إمكانية تقديم التوجيه للمشروع النهائي؛ (2) وحقق الغرض من نشر الموضوع لأصحاب المصلحة – مع أن هذا قد لا يدخل في دور فريق الخبراء؛ (3) وأتاح الاجتماع الثالث تقديم تعليقات عن تسلسل إداري مختلف في المشروع النهائي للتقرير.

[26] الفقرة 128 في التقرير النهائي.

وفي الجانب السلبي: جاء الاجتماع الثاني مبكرا للغاية وكان ينبغي أن يعقد بعد تجميع التعليقات الداخلية وإصدار المشروع التالي. وكان هذا من شأنه أن يجعل الاجتماع الثاني غير ضروري. وكان من شأن ذلك أن يحقق أفضل استخدام لوقت الفريق كي يعلق على المشروع في المرحلة التي لا يزال من الممكن تعديله فيها على الوجه الصحيح. وكان من الملائم أيضا أن يتناول تقرير التقييم النهائي تعليقات أصحاب المصلحة قبل تقديمه إلى فريق الخبراء.

وحسب فهم فريق الخبراء، فإن أدوار وحدة التقييم وتقسيم عملها – بما في ذلك الكتابة والتحرير — بالنسبة لفريق التقييم لم تكن واضحة ولم توصف وتنقل بشكل جيد لفريق الخبراء. وبعد الاجتماع الأول لفريق الخبراء، كان لدى معظم أعضاء الفريق انطباع بأن مكتب التقييم بالمنظمة وحده هو الذي يقوم بدور تسهيلي، في حين أن التقييم كان سيعتمد كلية على فريق الخبراء الاستشاريين لضمان تقديم آراء موضوعية وغير متحيزة. غير أنه في الاجتماع الثاني لفريق الخبراء، أصبح من الواضح أن مكتب التقييم كان له أيضا دور واضح في التقييم. ولهذا، لم تكن الأدوار والمسؤوليات بين مكتب التقييم بالمنظمة وفريق الخبراء الاستشاريين شفافة وواضحة بالكامل بالنسبة لجميع أعضاء فريق الخبراء. وكان ينبغي توضيح ذلك في مرحلة مبكرة من العملية.

المرفق 1 – اختصاصات فريق الخبراء

1 – يقوم فريق الخبراء بدور التوجيه وتقديم المشورة ويعد **جزءا لا يتجزأ من عملية التقييم.**

2 – عقد الاجتماع الأول لفريق الخبراء (17–19 يونيو/حزيران 2009) لاستعراض اختصاصات التقييم والمساهمة في استكمال نطاق التقييم ومنهجيته. واجتمع فريق الخبراء مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في المنظمة، وأتيحت له فرصة التفاعل مع كبار المديرين بالمنظمة حول آرائهم بشأن أعمال المنظمة المتعلقة بالمياه، وتفويضها، وميزتها النسبية، ونقاط القوى والضعف فيها، والثغرات في الأداء السابق ، والتحديات الرئيسية التي تنتظرها. وبناء على معرفة أعضاء المنظمة وخبرتهم ودورهم المؤسسي، قدم فريق الخبراء ملاحظاته وتعليقاته في تقرير مختصر، وأدرجت مقترحاته في الصيغة النهائية لاختصاصات التقييم.

3 – وكان هدف فريق الخبراء، في اجتماعه الثاني (2–4 ديسمبر/كانون الأول 2009)، تقديم التوجيه لفريق التقييم لكي ينتهي من التقرير. وطلب من أعضاء فريق الخبراء أن يستعرضوا بعناية مشروع تقرير العمل لفريق التقييم ليقدموا آراءهم ومدخلاتهم لعملية الاستكمال. وبالإضافة إلى ذلك، عُمم التقرير بين أصحاب المصلحة الرئيسيين في المنظمة لإبداء التعليقات، وأتيحت تلك التعليقات التي وردت قبل الاجتماع لفريق الخبراء مع رد أولي، من جانب فريق التقييم. وأتيحت لفريق الخبراء فرصة الاجتماع بأصحاب المصلحة الرئيسيين في المنظمة، والاستماع إلى آرائهم وشواغلهم، وتلقي توضيحات عن أي قضايا معلقة.

4 – وبناء على معرفة أعضاء فريق الخبراء وخبراتهم ودورهم المؤسسي، قدم فريق الخبراء ملاحظاته وتعليقاته في تقرير مختصر، وأدرجت مقترحاته في تقرير التقييم النهائي. وسيحصل فريق الخبراء على مصفوفة يحدد فيها فريق التقييم الإجراءات المتخذة بالنسبة لكل تعليق.

الاجتماع الثالث لفريق الخبراء

5 – طلب من فريق الخبراء، استنادا إلى معرفة أعضائه وخبراتهم ودورهم المؤسسي، أن يقدم رأيه الشامل والنهائي عن نوعية عمليات التقييم وتقرير التقييم.

6 – وكان يتعين على فريق الخبراء التعليق في تقريره النهائي بشكل خاص على ما يلي:[27]

1– الهيكل المنطقي، وصلاحية ونوعية النتائج والاستنتاجات القائمة على الأدلة والمقدمة في تقرير التقييم النهائي؛

[27] بناء على معايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم.

2- ومدى استناد التوصيات بشكل قوي إلى الأدلة والتحليل، ومدى كونها وثيقة الصلة وواقعية، مع توضيح أولويات العمل؛ وينبغي لفريق الخبراء في هذه الحالة بيان التوصيات التي لا يوافق عليها وأسباب ذلك؛

3- والمدى الذي وصل إليه التقرير في جعل المعلومات متاحة وسهلة الفهم؛

4- وشفافية عملية التقييم ودقتها وشمولها.

7 - وسيقدم فريق الخبراء ملاحظاته وتعليقاته في تقرير مختصر على أن يعرض للمناقشة في صباح يوم الأربعاء 3 فبراير/شباط 2010، وسيقوم الفريق باستكمال التقرير في أسرع وقت ممكن وسيُلحق بتقرير التقييم النهائي.

8 - ولتسهيل مهمة فريق الخبراء، يُقترح أن يختار الفريق في صباح يوم الاثنين رئيسا ومقررا من بين أعضائه. وسيساعد مكتب التقييم بالمنظمة في هذه العملية بكاملها.